المُجتمع المدني
و نقد مسارات التحول الديمقراطي

darjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

المُجتمع المدني و نقد مسارات التحول الديمقراطي

جون ستيوارت ميل

*

الطبعة الأولى (2021).

*

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

المُجتمع المدني

و نقد مسارات التحول الديمقراطي

جون ستيوارت ميل

John Stuart Mill

الطبعة الأولى

2021 م

أولئك الذين يريدون إخماد الرأي الاخر، هم أنفسهم غير معصومين من الخطأ. ومن ثم فهم عندما يرفضون الإصغاء لأي رأي مخالف لأنهم واثقون من زيفه، فإنما يزعمون لأنفسهم العصمة من الخطأ.

John Stuart Mill جون ستيوارت ميل

الفـــهرس

مقدمـــــــــــة ..... - 9 -
الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني ..... - 11 -
المبحث الأول :ماهية المجتمع المدني وخصائصه ..... - 13 -
أولا- تعريف المجتمع المدني ..... - 13 -
أ- المجتمع المدني لغة: ..... - 13 -
ب- المجتمع المدني إصطلاحا: ..... - 15 -
المبحث الثاني: المجتمع المدني بين الأسُس والوظائف ..... - 22 -
أولا- مميزات المجتمع المدني ..... - 22 -
ثانيا-أسس المجتمع المدني ووظائفه ..... - 24 -
الفصل الثاني: السيرورة التاريخية للمجتمع المدني ..... - 35 -
المبحث الأول: المجتمع المدني في السياق الغربي ..... - 36 -
أولا- المجتمع المدني وفلسفة العقد الإجتماعي ..... - 36 -
ثانيا- إنفصال الدولة عن المجتمع المدني ..... - 43 -
ثالثا-إنبعاثة المجتمع المدني في العصر الحديث ..... - 48 -
المبحث الثاني : المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر ..... - 51 -
الفصل الثالث: التأصيل المفاهيمي لظاهرة التحول الديمقراطي ..... - 57 -
المبحث الأول: في ماهية التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ..... - 59 -
أولا- التحول الديمقراطي وعلم الإنتقال الديمقراطي ..... - 59 -
ثانيا- علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى ..... - 60 -
المبحث الثاني: محطات التحول الديمقراطي وشروطه ..... - 63 -
أولا- مراحل التحول الديمقراطي ..... - 63 -
ثانيا- عوامل التحول الديمقراطي ..... - 65 -
ثالثا- أشكال التحول الديمقراطي ..... - 73 -
المبحث الثالث: في عوائق الانتقال الديمقراطي ..... - 78 -
الفصل الرابع: في نقد براديغم التحول الديمقراطي ..... - 87 -
المبحث الأول: المداخل النظرية لتفسير الإنتقال الديمقراطي ..... - 89 -
أولا- المدخل التحديثي: ..... - 89 -
ثانيا- المدخل البنيوي: ..... - 90 -
ثالثا- المدخل الإنتقالي: ..... - 91 -

المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي كحقل معرفي ..... - 96 -
المبحث الثاني: غرايم جيل و مصفوفة المجتمع المدني ..... - 102 -
الفصل الخامس: المجتمع المدني و مرتكزات العملية الديمقراطية ..... - 107 -
المبحث الأول: المجتمع المدني والديمقراطية أية علاقة ..... - 109 -
أولا- المجتمع المدني وبناء الرأسمال الإجتماعي ..... - 109 -
ثانيا- المجتمع المدني والديمقراطية من ينتج الاخر ؟ ..... - 112 -
المبحث الثاني: المجتمع المدني وبناء الثقة السياسية ..... - 116 -
أولا-المجتمع المدني و وظيفة التأهيل السياسي ..... - 116 -
ثانيا- المجتمع المدني وترقية قيم المواطنة ..... - 118 -
ثالثا-المجتمع المدني و التعارض السياسي: ..... - 121 -
الفصل السادس: أسئلة الإنتقال الديمقراطي في تجارب الإنتفاضات العربية ..... - 125 -
المبحث الأول: النقاش حول فكرة الديمقراطية الإنتخابية بعد حراك 2011 ..... - 127 -
أولا-الأنظمة الهجينة والديمقراطية الأداتية ..... - 127 -
ثانيا- أسئلة من وحي بعض تجارب الحراك العربي سنة 2011 ..... - 132 -
المبحث الثاني: مسار الإنتقال الديمقراطي بعد الحراك العربي الى أين ؟ ..... - 140 -
أولا- إستمرار هيمنة النظام السياسي على المجتمع المدني (حالة مصر والمغرب الأقصى) .. - 140 -
ثانيا- دور محدود للمجتمع المدني في ظل إنفتاح جزئي للنظام السياسي (حالة تونس) ..... - 144 -
ثالثا_ المجتمع العشائري والدولة الفاشلة (حالة ليبيا/ اليمن) ..... - 147 -
الفصل السابع: أزمة المجتمع المدني ونقد الحراك الشعبي في الجزائر ..... - 151 -
المبحث الأول: المجتمع المدني تاريخية المفهوم وعلاقته بالسلطة ..... - 153 -
أولا _ لمحة عن تطور العمل الجمعوي بالجزائر. ..... - 153 -
ثانيا_ المكانة القانونية للجمعيات المدنية بالجزائر في ظل القانون الجديد ..... - 156 -
ثالثا- علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر ..... - 162 -
المبحث الثانى: المجتمع المدنى غير المُسيس وحراك 22 فبراير ..... - 169 -
أولا-عفوية الحراك ومسبباته ..... - 169 -
ثانيا-موقع المجتمع المدني من الحراك ..... - 176 -
المبحث الثالث: الهوية اللغوية في الجزائر بعيدا عن القومية قريبا من المواطنة ..... - 201 -
أولا_ الهوية اللغوية وإشكال التحول القسري نحو الدولة الحديثة في الجزائر ..... - 202 -
ثانيا_ النزعة القومية للغة بين إيديولوجيا الإختزال وايديلوجيا الانعزال. ..... - 207 -
ثالثا_ اللغة والتعددية والمواطنة في الجزائر أية دلالة؟ ..... - 216 -
خاتمـــــــــــة ..... - 222 -
قائمـــــــة المراجـــع ..... - 230 -

مقدمـــــة

لقد غاب أو توارى مفهوم المجتمع المدني طوال مرحلة الحرب الباردة التي إمتدت حتى إنهيار أنظمة البلدان الإشتراكية، حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ما أطلق عليه بصحوة المجتمع المدني في خضم حركة سريعة ومتتالية لإنتقال الكثير من المجتمعات ودول العالم نحو الديمقراطية، ومما لاشك فيه فقد ساهمت سمات الوضع العالمي الجديد في شيوع مفهوم المجتمع المدني وذلك من حيث تأثير الحركة التي قادها بعض المثقفين الأوروبيين في العصر الحديث والذين أقروا بأن ثمة جوانب سلبية عديدة انطوت عليها الحضارة الأوروبية الرأسمالية، وقد تركزت مجمل أفكارهم حول الخوف من الثقة الزائدة في القوة البشرية، ومن الإيمان المفرط بأن الحل الوحيد لكافة المشاكل الإنسانية يكمن في القوة الاقتصادية وحدها، لهذا رأى أحد كتاب هذه الحركة، وهو ألبرت كاموس (Albert Camus)، بأن إعادة بعث وطرح المجتمع المدني بما ينطوي عليه من قيم التسامح والرضا والإختيار والتعاون، يعد أحد الحلول الجوهرية لهذه المشاكل التي تفاقمت في ظل العولمة.

بالمُقابل تولدت فرضيتان ما لبثتا أن صارت يقينية كما يقول عبد الاله بلقزيز؛الأولى مفادها أن عملية التغيير السياسي والثورة وإقامة نظام حكم بديل، لم تعد في حاجة الى توسل الأدوات والأطر التنظيمية التقليدية؛ومنها الأحزاب السياسية_الا في حالات إستثنائية_، وأن الديناميات الإجتماعية الجديدة التي سرت في العالم، وتولدت منها أشكال جديدة من الحراك الثوري "العفوي"؛ أو الخارج عن أي نطاق تنظيمي، أنتجت أدوات جديدة لفاعلية ثورية شاخت الأحزاب عن النهوض بها.

والثانية؛أن المجتمع المدني جسم إجتماعي يقوم على مرجعتين مترابطتين: الحق والقانون؛ فهو من جهة مجتمع الحقوق والحريات، وهو من وجه ثان، مجتمع الدفاع عن تلك الحريات بوسائل قانونية، ووجوده يقتضي حتما وجود دولة وطنية، لهذا يبقى

إفتراض التناقض والتعارض بين المجتمع المدني والدولة ليس موجود سوى في التجربة العربية_وهذا له تفسيره التاريخي_.

عندما نتحدث عن الصراع السياسي، يجب أن نعرف أنه مثلما النصر والهزيمة في كل معركةٍ يتحددان قبل خوضها، كما كتب الاستراتيجي العسكري الصيني صن تزو، فكذلك هي الثورة؛ والثورة مستحيلة حتى تصبح حتمية، وعندما تصبح حتمية لا تحتاج في بدايتها تنظيما بالضرورة؛إنها تتدفق بعفوية؛ ووعي الشارع من يجعلها سلمية أو عنيفة، ولكن مع مرور الزمن تبرز الحاجة الى تحويلها كقوة إقتراح، وهذا هو الرهان الذي تفشل فيه أغلب الثورات.

ضمن هذا السياق تأتي الدراسة كمحاولة لفهم تأثير المجتمع المدني كواقعة سوسيو إجتماعية غربية في مسارات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية والمغاربية؛ بغية فهم وتفسير كيف أن الثورات المضادة تنجح عندما تصبح معركة البناء الديمقراطي ثانوية؛ وكيف أن الفهم المغلوط لماهية العملية قد يحصد وراءه خيبات تصل الى الحنين للإستبداد القديم؛ فالانتقال الديمقراطي ليس إنتقال مجتمعي، إنه إنتقال على مستوى نظام الحكم أولاLe régime politique، وقد يحتاج أجيالا لترسيخه كثقافة وقيم.أزمة الفهم هذه تعود أساسا حسب إعتقادي الى عدم إكتمال مأسسة الدولة الوطنية الحديثة_في هذه البلدان_وهو ما أنتج لنا أزمات عديدة لعل أهمها ذلك الخلط الحاصل بين الدولة والنظام، وبين المعارضة و الخيانة؛ وفي ظل عطّالة الأحزاب السياسية التي وُلدت بها، والذي جعلها لا تشتغل سوى في مواسم الإنتخابات، يبقى رهان بناء مجتمع مدني فعال (كما فعلت بلدان أوروبا الشرقية) هو المدخل الفعلي لتجاوز منطق السلطة الترندستالي.

الفصل الأول

التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

المبحث الأول

ماهية المجتمع المدني وخصائصه

أولا - تعريف المجتمع المدني

تثير عملية ضبط مفهوم المجتمع المدني قدرا كبيرا وواضحا من الإختلاف بين الباحثين، وهذا مرده بالأساس إلى الإستخدامات العديدة له منذ نشأته إلى يومنا هذا، فمحاولة تكييفه وفقا للحالة السائدة التي يعيشها كل مجتمع أنتجت لنا مفهوما زئبقيا يأخذ عدة أشكال وتعبيرات حسب السياق.

أ - المجتمع المدني لغة:

على الرغم من إعتماد إصطلاح "المجتمع" إبتداءا من الفكر الإغريقي، إلا أن إصطلاح "المجتمع المدني" ظل غائبا عن الإستخدامات في الأدبيات السياسية والقانونية التي سبقت عصر النهضة في الغرب، بإستثناء إستعماله في مجال محدود مع نهاية العصور الوسيطة حين ظهر مفهوم المجتمع المدني" Sociétas Civilis " كتسمية مقابلة للكنيسة "Eaclesiastica Sociétas"، وسبب هذا الغياب هو أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن له أثر في الغرب خلال الفترات التي سبقت عصر النهضة الأوروبية[1]. هذا الغياب كان له الأثر البارز في إغفال العديد من المعاجم والموسوعات لهذا المصطلح، فنجد مثلا أن موسوعات الفلسفة والعلوم الإجتماعية لم يرد فيها مصطلح Civil society مع أن كلمة Civil تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى، أما معجم تاريخ الأفكار فيظهر المصطلح Civil Disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه

---

(1) الطيب البكوش، "المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع 03 (1996)، ص ص89-90.

إشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن إنعدام الحقوق المدنية [1]. هذا يعني عدم تعرض المؤلفون حتى في هذا السياق لذكر المجتمع المدني، على الرغم من أن كل الإشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، هذا الإنفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني.[2]

أما معجم الفكر الحديث، فتظهر فيه مفاهيم: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية، ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني، وتتضمن موسوعة ماكيملان للعلوم الإجتماعية المفاهيم التالية: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني، القانون المدني، الحقوق المدنية، الحريات المدنية، العصيان المدني، ولم تتطرق إلى المجتمع المدني.

كما ورد في معجم أكسفورد مصطلح المدني Civil، الذي يعني الدلالات التالية: [3].

- الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.
- متمدن، يعرف أصول الحياة في المجتمع، متمرس فن ومهارات الحياة.
- مثقف، متعلم، واع، مستقيم، إنساني، غير خشن، مؤدب، عطوف

وبما أن Civil متعلق بالمواطن بصفته العادية، فهذا يجعله متميز سلبيا عن مجموعة من الالفاظ من قبيل؛ غير عسكري، غير ديني إكليركي. وعلى العموم، فإن المدلولات التي أعطيت لإصطلاح "المدني" في هذا المعجم تتجه أكثر إلى جعل هذا المفهوم مرادفا للتمدن والمواطنة والإستقامة، وهي عناصر ضرورية لتكوينات المجتمع المدني في عصرنا الحالي[4].

---

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2008)، ص 63.

(2) بلعيور الطاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية،ع.10(نوفمبر 2006)، ص 121.

(3) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 64.

(5) Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press ,1977), pp.446-447

ويطرح إصطلاح "المجتمع المدني" إشكالية مفهومه، وهذا عندما يتعلق الأمر بترجمته إلى اللغة العربية، ففي الوقت الذي نلاحظ فيه إنسجاما لغويا في الإشتقاقات الخاصة بهذا المصطلح في اللغة اللاتينية والأنجلوساكسونية (Citoyenneté/ Cité/ Civil/ Civic)، فان الأمر يختلف في اللغة العربية، فإذا كانت الأدبيات السياسية التراثية حافلة بمصطلحات مثل المدينة والمدنية، فإن مصطلحا كالمواطنة المستعمل كمرادف للإشتقاق اللاتيني (Citoyenneté) لا علاقة له بمفهوم "المدينة" أو "المدني"، فمفهوم المواطنية في التعبير العربي يأخذ مفهوم الوطن كأساس للإشتقاق، كما أن مفهوم الوطن في المرجعية اللغوية والثقافية العربية يرتبط أكثر بمفهوم الدولة القطرية بعد خروج الإستعمار من العالم العربي[1]. هذا الإلتباس الذي هو جزء فقط من الإشكاليات التي يطرحها المفهوم على مستوى الفكر العربي كما رأينا ذلك سابقا، دفع بالعديد من الباحثين إلى إيجاد تسمية أخرى له إصطلحوا على تسميتها "بالمجتمع الأهلي".

ب - المجتمع المدني إصطلاحا:

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، إلا أنه لا يوجد إتفاق حول تعريف محدد، وذلك راجع إلى إختلاف في المرجعيات الثقافية التاريخية الفكرية والإيديولوجية المتباينة، لكن يمكن إعطاء بعض المفاهيم التي تحمل دلالات يمكن القول بأنها مشتركة بين أغلب التعاريف، بغية معرفة الخصائص المشتركة بينها لتحديدها في الأخير.

ومن بين أهم هذه التعاريف، تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

- مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب

(1) وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 119.

السياسية، التنظيمات النقابية، الإتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية".[1]

- عرفه عبد الغفار شكر بأنه" مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبيلة والعشيرة)، ومؤسسات الدولة التي لا مجال للإختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات إجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الإحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف"[2].
- وقد عرف أيضا على أنه: " مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[3]
- ويرى الأستاذ محمد عابد الجابري؛ أنه مهما كان الإختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل إختلاف، هو أن المجتمع المدني أولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشؤها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلونها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي

---

(1) ساحلي مبروك،" دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر:جامعة الجزائر 3 ،7-8 ديسمبر 2011)، ص 75.

(2) ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع،2005)، ص 8.

(3) محمد علي توريدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال،(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،1995)، ص. 5.

هي "مؤسسات طبيعية"، يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الإنسحاب منها كالقبيلة والطائفة[1].

وبناء على ما سبق، يمكن القول: "بأن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية / تنظيمية تظم مؤسساته وتنظيماته، ويستند على بنية قيمية/ ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر، والى بنية إقتصادية/ إجتماعية ترتبط بدرجة التطور الإقتصادي والإجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الإجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية سياسية/ قانونية تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معا"[2].

على هذا النحو ومن خلال جميع العناصر موضع الإتفاق بين مختلف التوجهات المختلفة والمتعددة لمفهوم المجتمع المدني، فإن تحديد المفهوم بشكل إجرائي يصبح ضرورة منهجية وخطوة أولى لتأصيل المفهوم وضبطه على المستوى النظري، وكذا لإعتماده كمقياس ومؤشر في دراستنا هذه.

يحدد المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه" جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في إستقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة؛ أغراض سياسية: كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للإرتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لإتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية)"[3].

---

(1) محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي،ع، 176(جانفي 1993)،ص.1-8.

(2) ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص77.

(3) علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية(القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،ط1، 2004،ص.68.

وبالتالي، يمكن القول أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الإتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والإجتماعية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات الحقوقية والنسائية، المنتديات الافتراضية.

وإذا كان هناك شبه اتفاق حول العناصر السابقة بين مختلف الباحثين بمختلف مشاربهم الفكرية، إلا أن الإختلاف يكمن حول إنتماء "الأحزاب السياسية" من عدمه إلى تركيبة المجتمع المدني، إذ يرى إلباك ادم Elback Adam بأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط[1]. كما يرى لاري دايموندL.Diamond أن الأحزاب السياسية لا تنتمي إلى تنظيمات المجتمع المدني، إذ يقول" إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب، ولكن إذا هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز بناء الديمقراطية"[2].ولكن ضمن التجارب التي لم تصل فيها المعارضة الى السلطة يمكن أن نضم الأحزاب الى المجتمع المدني، على إعتبار أن معركة الديمقراطية هي معركة بناء المجتمع المدني نفسها.

لا يوجد تعريف عام للمجتمع المدني يحظى بإتفاق كلي نظراً لتعدد المداخل في مقاربة المفهوم، فهناك من يدمج "الأسواق" في إطار المفهوم، وهناك من يرى أن المجتمع المدني فضاءً إجتماعياً ينسج فيه إتحادا بشرياً متحرراً من سلطة القهر ومتحلياً بباقة من

---

(1) Adam, Elback, " La Sociéte Civile en Afrique: La realité et les défis " , Dans: Le Role De La Sosiéte Civile Dans le Développement de L 'état, 8eme colloque International, Algérie, University D 'adrar , 20-22 Novembre 2005, p 2.

(2) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص 27.

شبكات الإتصال. وهناك مقاربات تفصيلية للمجتمع المدني ترى فيه نموذجاً معيارياً منفصلاً عن الدولة والإقتصاد تتجلى فيه المكونات التالية: [1]

1) التعددية: المقصود به الأسرة والمجموعات أو التجمعات العامة والإتحادات التطوعية التي يسمح تعدد طيفها وإستقلاليتها بإبراز الخصوصيات.
2) العلانية: مثل مؤسسات الثقافة والتواصل.
3) المشروعية: وتتمثل في بنى من القوانين العامة والحقوق الأساسية المطلوبة لتحديد المكونين السابقين بذاتية الإستقلال عن الدولة والإقتصاد وغيرهما. وتشكل هذه البنى في مجملها ضمانة لوجود وإستمرارية مجتمع مدني عصري.

من المهم الاشارة الى أن النظرة الى المجتمع المدني مختلفة عند البعض؛بإعتباره ليس فضاء الاقتصاد (economic sphere)، ومختلف عن العائلة باعتبارها حقل خاص (private realm) ؛ولكن كما يرى بعض الباحثين أن هذه الحدود متداخلة أحيانا وغير واضحة في الوقت ذاته؛ فالأبحاث تؤكد أن بعض الفواعل تنتمي الى قطاعات معينة، ولكن بإمكانه أن تشتغل كمجتمع مدني ؛فمثلا رجال الأعمال Business Entrepreneurs ينتمون الى حقل الاقتصاد، ولكنهم يتحولون الى مجتمع مدني عندما يطالبون بإعفاءات ضريبية من الدولة[2].أنظر الشكل رقم : 01 "موقع المجتمع المدني" The Position of Civil Society.

---

(1) زهراء محمد السيد شعبان،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،تاريخ الاطلاع:25/ 01/ 2020، أنظر:https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd

(2) Thania Paffenholz, Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment, Lynne Rienner Publishers,2010; p 7

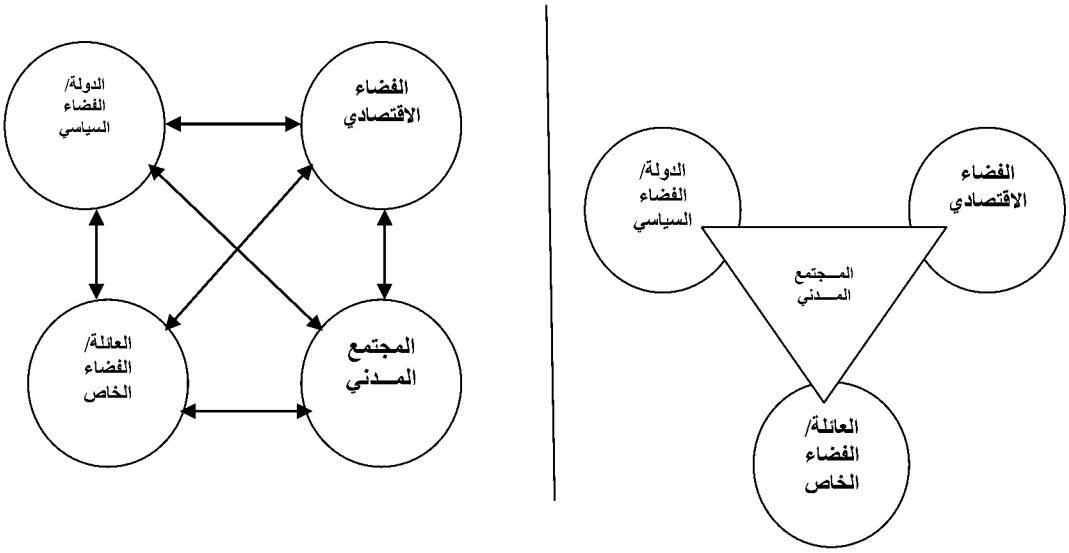

المجتمع المدني كفضاء وسيط المجتمع المدني كقطاع

Source: Thania Paffenholz, Civil Society and Peace building: A Critical Assessment, Lynne Rienner Publishers,2010; p 7

في المجموعات التقليدية في إفريقيا يفضل إستخدام المجتمع المدني كمجال عام بين الدولة/ الاقتصاد/ الأسرة؛ بينما تبقى وسائل الاعلام بين جدل من يعتبرها طرف من المجتمع المدني؛ وأخرون يعتبرون أن لها دور مختلف في المجتمع.يجادل كريستوفر سبارك Christoph Spurk بأن وسائل الإعلام لا تنتمي الى تنظيمات المجتمع المدني، لأن الكتلة الإعلامية تضم منظمات مهنية وليست طوعية.في المجتمعات الديمقراطية على وسائل الإعلام تقديم تقارير حيادية دون خدمة مصالح محددة_من الناحية المثالية على الأقل_مهمتهم تمكين النقاش العام وتدعيم المجتمع المدني في مواجهة الدولة؛مع إمكانية الصحافيين انشاء جمعيات والتصرف كمجتمع مدني طبعا. (1) إذن المجتمع المدني هو مجال العمل التطوعي الذي يختلف عن المجالات الحكومية السياسية والخاصة والاقتصادية، مع مراعاة ذلك عملياً، غالباً ما تكون الحدود بين هذه القطاعات معقدة وغير واضحة. وتتكون من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات التطوعية، تتنافس مع

(1) Thania Paffenholz,Ibid, p8

بعضها البعض وموجهة نحو مصالح محددة؛ بشرط أن لا تكون مصالح خاصة أو إقتصادية، منظمة بشكل مستقل وتتفاعل في المجال العام. بالتالي يكون المجتمع المدني مستقل عن الدولة والمجال السياسي.

المبحث الثاني

المجتمع المدني بين الأسُس والوظائف

أولا - مميزات المجتمع المدني

تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدما وتخلفا، ومن ثم فاعلية، وأحد معايير ذلك درجة مؤسسيتها. فدرجة مؤسسية أي نسق سياسي كما يقول صامويل هنتنغتون (S.Huntington) تتجدد في ضوء أربعة معايير يمكن إستخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والإستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الإنقسام.

بمعنى قياس مدى مأسسة التنظيمات ينطلق من دراسة المعايير السابقة، وعبرها تتضح خصائص أي مجتمع مدني، وفيما يلي تفصيل لهذه الخصائص: [1]

أ- التكيف والصلابة: Adaptability–rigidity ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي:

- التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على ووظائفها.
- التكيف الزمني: أي إستمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها، ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.
- التكيف الجيلي: فالإستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

-16-Ronald Buye, Determinants of the level of growth and institutionalization in organizations, April 2014, https://www.researchgate.net/publication/261361843,p 2-3

ب- الاستقلالية والتبعية: Autonomy-subordination وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الإستقلال المالي ضرورة لا بد منها لإستقرار القرارات والأهداف.

ج- البساطة والتعقيد: Complexity-simplicity بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية، وإنتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

د- التجانس والصلابةCoherence-disunity: ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الإنقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية، وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الإنقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا، فذلك دليل على تخلف المؤسسة أو التنظيم[1].

إن هذه الخصائص السابقة، تشكل في مجملها إطارا عاما يعتمد عليه الكثير من الباحثين في قياس مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني، ومدى أدائها لأدوارها، نظرا لأنها أخذت في تصنيف معاييرها عدة أبعاد ولم تكتف بدراسة جانب من الجوانب فقط، فهي مؤشرات قابلة للإسقاط على أي مجتمع مدني سواء كان ينشط على مستوى الدول المتقدمة أو في دول العالم الثالث.

---

(1) مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات(الجزائر:جامعة الجزائر ،20 أوت 2008) ص ص. 12-13.

ثانيا -أسس المجتمع المدني ووظائفه

لقد إختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن إستخلاص بعض الركائز التي يتميز بها و يقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري وكتاب المجتمع المدني، كما أنه من الضرورة بمكان تحديد مختلف الأدوار والوظائف المنوطة بمؤسساته. وعليه سنتطرق أولا لأهم أركانه لننتقل بعدها إلى رصد وظائفه المختلفة.

1 - أركان المجتمع المدني

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني، إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني ألا وهي: [1]

أ- ركن الحرية أو الطوعية: إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي إعتبار، كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الإنتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث.

ب- ركن المؤسسية أو التنظيم الجماعي: يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات، يضم كل تنظيم أفرادا أو أعضاء إختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الإتفاق

---

(1) عبد القادر كاس، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر:جامعة الجزائر 3 ،7-8 ديسمبر 2011)، ص 46.

حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغير- وكذا مختلف قوانين المنظمة- حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما. فالمجتمع المدني- كما يقول سعد الدين إبراهيم- هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقة عضوية لهم يصدق عليهم وصف المُهمشين في أي مجتمع معاصر.

ج- ركن الإستقلالية: أكدت معظم الكتابات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني على أهمية توافر عنصر الإستقلالية، الذي يجب أن تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني حتى تستطيع تأدية أدوارها ووظائفها[1]. هذه الإستقلالية لا تعني الإنفصال والقطيعة، بل الإستقلال النسبي عن الدولة من جميع النواحي (المالية، الإدارية، والتنظيمية) كي تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة على أحسن وجه.

د- ركن توفر إطار قيمي وأخلاقي: يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات في ما بينها أو بينها وبين الدولة ومن هذه القيم: التسامح، القبول بالتعدد والإختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلا عن اللإلتزام بقيم التنافس والتعاون[2].

---

(1) علي عبد الصادق،مرجع سابق، ص75.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 198.

2 - وظائف المجتمع المدني

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الإجتماعية، البيئة...إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم إنطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية إحتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع. والتي صرح منتدى الاقتصاد العالميThe WEF في تقريره سنة 2012 حول مستقبل المجتمع المدني أن المفهوم عرف عدة تغيرات ؛تجعل إختصاره في المنظمات غير الحكومية حصرا خطأ فادح، فهو يشمل التنظيمات الرسمية (المنظمة) وغير الرسمية، بحيث أن فواعل المجتمع المدني ألغوا الحدود بين القطاعات، مع إختبار الاشكال الجديدة للفعل الجمعوي سواء عبر الأنترنت أو خارجها؛وهذا راجع أساسا الى التطور التكنولوجي و التغيرات المجتمعية[1].وعموما يمكن إجمالها وحصرها فيما يلي:

1- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2- تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، وقد حدد دايموند "L.Diamond" مركزا على التصور اللبيرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية. لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، بإعتبارها البنية التحتية لها، حيث توفر

(1) Rachel Cooper, What is Civil Society, its role and value in 2018?, University of Birmingham 15 October 2018, p 5.

مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا في إكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر[1].

3- وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، و بذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتساهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي بينهم.

4- زيادة الثروة وتحقيق التنمية: منذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو " التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبئ على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[2]. يقر بنك اسيا للتنمية The Asian Development Bank خمسة أدوار للمجتمع المدني للنهوض بأهداف التنمية المستدامة: [3]

- إستكمال برامج الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر، بما يتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي؛ والمساعدة في استخدام الحلول المبتكرة المستندة إلى الأدلة.
- تحديد أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم.
- تعزيز الحوكمة التعاونية التي تتمحور حول المواطن.
- الدفاع عن الفقراء، بما في ذلك الضغط على الحكومة

---

(1) عبد القادر كاس، مرجع سابق، ص ص 52-53.

(2) يسرى مصطفى، " المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي"(القاهرة: مركز البحوث العربية،ط1،2002)، ص 25.

(3) Rachel Cooper,op.cit,p 10.

- تحضير مناخ عمل مناسب لتمكين المرأة.

وعموما ضمن هذا النطاق يمكن تفصيل أدوار المجتمع المدني كما يوضح الشكل رقم02:

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	تعزيز المشاركة السياسية، نشر الثقافة السياسية، مراقبة النظام السياسي، التأثير في السياسات العامة.
الدور الإقتصادي	المشاركة في التنمية الإقتصادية، مكافحة الفساد، تعزيز التوجه نحو الخوصصة.
الدور الإجتماعي	العمل على تحقيق العدالة الإجتماعية، المحافظة على العلاقات العامة، الإهتمام بمجال الصحة، التعليم، السكن، القيم .....

المصدر: يسرى مصطفى، "المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي"، (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2002 (، ص .25

5- إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا مهم لإنتاج النخب ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من إكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكل لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية[1]. وحتى في سياق الثورات أصبح لهذه التنظيمات دورا كبيرا، نذكر إنتفاضات أوروبا الشرقية التي أسقطت نظام الجنرال ياروزلسكي في بولونيا، نظام نيكولاي تشاوشيسكو في رومانيا ونظام هونيكر في ألمانيا الشرقية؛ وأنظمة شبيهة في هنغاريا/ بلغاريا/ تونس..بل إن بعض هذه المنظمات وصلت الى السلطة مثل (ليش فاليسا زعيم نقابة التضامن، فاكلاف هاقل الكاتب المسرحي رئيس المنتدى الديمقراطي..).

(1) عبد الغفار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني، الجزء الثاني، اليوم:24-11-2004. http://www.rezgar.com/m/asp?i=459"

6- إكتساح الفضاءات العمومية؛ سبق ورأينا كيف يتموقع المجتمع المدني باعتباره فضاء وسيط بين (الاسرة/ الدولة/ الاقتصاد)، ولهذا مواضيعه دائمة التجدد كما يقول هابرماس، فالفضاء العمومي الذي يحاول المجتمع المدني اكتساحه لا يتطابق مع الاتصال السياسي، بل يتجاوزها كثيرا، انه يتضمن كل المواضيع والآراء النابعة من الفضاء الخاص التي يمكن أن تصل الى المستوى العام من دون أن تفسده (الجانب المعياري لفكره يكمن في هذا الفعل).لقد طور هابرماس نظرية ماكس فيبر الخاصة بالفعل الإجتماعي، حيث حدد أطوار تصاعد العقلانية داخل المجتمع كما يلي: [1]

- المستوى الأضعف؛وهو العادات لا ندري لماذا نمتثل للروتين، لكننا نسعى لامتلاك الوسائل لفعل ذلك.
- مستوى الانفعالات؛الذي يمنح الفعل غاية إضافة الى الوسائل.
- مستوى القيم؛المعنى يوجه الفعل من دون إعتبار لنتائج النشاطات.
- يختتم بالفعل العقلاني في النهاية.

تطور العقلانية سمح للناس بالخروج من عالم التقاليد والعواطف المتضامن مع الكون، وإنتاج مجتمعات معاصرة توجهها البيروقراطية أولا الى القيم الدينية ثم العقلانية؛الفضاء العمومي حسبه ليس مخصص فقط للفاعلين المؤسساتيين المستنيرين فقط، بل يجب أن يفهم من الان فصاعدا انطلاقا من وسائل الإعلام والمجتمع المدني، الذي تتميز فيه الجمعيات والحركات الإجتماعية بالقدرة على تغذية حلبة النقاش بإستمرار، فالديمقراطية تبنى بالنقاش وليس بالآراء الجاهزة.

ضمن هذا الرهان يقول ماينا كياي مقرر الأمم المتحدة سابقا_ المعني بحقوق وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات_ أن الفضاء المدني لم يعد يتقلص

---

(1) ايريك ميغري، سوسيولوجيا الاتصال والميديا،ترجمة:نصر الدين لعياضي(البحرين:هيئة البحرين للثقافة والاثار، ط1، 2018).ص ص 441-443.

ولكنه "رحل بالفعل"؛وقد ربط الأمر بصعود الشعبوية القمعية و القوى المحافظة إجتماعياوتراجع الحريات السياسية والمدنية العامة وحرية الإعلام عالميا؛لهذا طُرح في بعض الجامعات سؤال : لماذا تسعى الدول لإسكات المجتمع المدني؟. الإجابة كانت أن هذا يحدث في: [1]

- الدول التي تعيش أزمات (وباء covid19 مثلا) أو تهديدات أمنية (الحرب على الارهاب)، ترتكب إنتهاكات في حقوق الانسان ضد المدنيين.
- الأنظمة الهجينة.تراقب المجتمع المدني عبر تقويض مصداقيته (تشريعيا وماليا)وتسعى لإختراقه عبر إنشاء ما يسمى أصوات مخلصةloyal voices' (مجتمع مدني موازي).

7- المجتمع المدني كفضاء ثقافي؛جاذبية الثقافة كمتغير توضيحي ومحدد للتغيير الإجتماعي والسياسي له تاريخيته المعروفة، والتي تمتد الى أطروحة صامويل هنتنغتونHuntington في كتابه صدام الحضارات Clash of Civilizations. وهي بدورها تمتد الى نقاشات ماكس فيبر Max Weber الذي إعتبر الأخلاق البروتستانتية كدافع أساسي لإنتاج الرأسمالية الحديثة، فمدخل الثقافة السياسية طغى عليه التنافس بإعتباره مفسر للسلوك السياسي؛فكما يقول لاري دايموند Diamondيمكن لبعض السمات الثقافية أن تتسبب في إزدهار الديمقراطية، بما تنتجه من الفردية والاعتدال والواقعية و الثقة المتبادلة بين النخب، هذه القيم السابقة من شأنها خلق ثقافة الالتزام المهيمن بالإجراءات العملية للديمقراطية؛فهي شرط ثقافي سياسي مهم بالاضافة الى البراغماتية السياسية والتسامح السياسي، إنها من تعزز التحزب المعتدل، وهذه الصفات معا على الأرجح تحد من تسييس الحياة الاجتماعية و الضغينة المرضية في الإجتماع السياسي[2].

(1) Rachel Cooper,op.cit,p 17

(2) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, Democracy in the Arab World Explaining the deficit, International Development Research Centre, London,2011,p 15

مـن البـديهي بـالطبع أن نقـول إن ثقافـة المجتمـع تُحـدد كيـف يتصـرف الأفـراد والمجموعات علانيـة، بإعتبارهـا مجموعـة مـن القـيم والمشـاعر والمعتقـدات تجـاه النظـام السياسي؛ وهي في الغالب بعضها من صناعة المجتمع المدني؛ فالمجتمع المدني بإعتباره فضاء ثقافي هو من ينتج لنا شرعية النظام السياسي أو يسحبها منه، حرمان المجتمـع المـدني مـن حقه في صياغة الإتجاهات الأساسية للعملية السياسية يكون فيهـا المجتمـع محـور العمليـة وغايتها وليس مجرد موضوع لأنشطة النظام السياسي.[1] يترتـب عـن ذلـك فقـدان هـذا الأخير للقبول الإرادي والطوعي للمجتمع المدني به، ماقد يحتم النظام للجوء الى العنف، وهذا قد يحقق له إستمرارية ولكن لا يضمن له الإستقرار، وتغدو السياسـة نشـاطا حـرا ومطلقا يتحقق خارج الدولة ومن ورائها.

(1) ايريك ميغري، سوسيولوجيا الاتصال والميديا،ترجمة:نصر الـدين لعياضـي(البحرين:هيئة البحـرين للثقافة والاثار، ط1، 2018).ص ص 441-443

الفصل الثاني

السيرورة التاريخية للمجتمع المدني

الفصل الثاني

السيرورة التاريخية للمجتمع المدني

إن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية[1].وضمن هذا الإطار، سيتم تناول المفهوم بدءا بالتطرق إلى الرؤية والنظرة الكلاسيكية حول المفهوم، للإنتقال بعدها إلى تعريف المفهوم في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي والماركسي منه)، لنتطرق بعده إلى الإنبعاث الذي عرفه هذا المفهوم في الوقت المعاصر.

(1) علي عباس مراد،المجتمع المدني والديمقراطية(بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2009)،ص ص54-55.

المبحث الأول

المجتمع المدني في السياق الغربي

أولا - المجتمع المدني وفلسفة العقد الإجتماعي

عاش الناس في مدن اليونان حياة منفصلة بأوضاع مختلفة؛ لهذا كان عليهم إيجاد فهم جديد للمجتمع بوصفه كيانا وسلطة سياسية؛ففكرة السلطة السياسية هي التي جعلت الحضارة ممكنة؛فالإغريق أول من أقاموا ذلك التمييز الذي يفصلهم عن المتوحشين الذين لا يستطيعون التوحد في جماعة. إن الواقع يتكون من مواطن اللامنتمي (Idios) وهو المعتزل؛ والمواطن (Citizen) الذي يحكم نفسه بنفسه ويتفاعل مع الاخرين لإنتاج شئ مشترك عن طريق (العقل). وقد قالها بيركليس Pericles في عهده المشهور للأثينيين: "هنا لا نقول للإنسان الذي ليس له مصلحة في السياسة أنه إنسان يعنى بشؤونه الخاصة، بل نقول له أنه لا عمل له هنا على الإطلاق.

وجهة نظر ترى أن مصطلح المجتمع المدني يعود الى مفهوم أرسطو Politike koinonia الذي يمكن ترجمته حرفيا الى إتحاد أو رابطة مواطنين؛وهنا يمثل المجتمع المدني مرادفا للرابطة السلطوية في دولة المدينة الأثينية polis[1].لا نجد لدى أرسطو فصلا بين حيز عام سياسي (الدولة) وحيز عام (public sphere)، الحيز الوحيد هو الدولة/ المجتمع أو المجتمع / السياسة.

لقد تطور الفصل بين بين المجتمع/ السياسة، وبين المنزل/ الاقتصاد في أوج التطور القانوني في العصور القديمة في الامبراطورية الرومانية، عندما وضعت الأسس القانونية لملكية خاصة تفصل بين الدولة وملكية المواطنين، وأعتبر القانون المدني ius civile هو

---

(1) خالد ساحلي،المجتمع المدني من التأسيس الغربي المأمول الى الواقع العربي المأزوم(الجزائر:منشورات الوطن،2017)، ص ص 63-64.

القانون الذي ينظم المواطنين.[1] جاءت هذه المرحلة كنتيجة للتطورات التي عصفت بأثينا وديمقراطيتها"إعدام سقراط، انتقادات أفلاطون، هزيمة أثينا أمام إسبرطة، وأخيرا ظهور الاسكندر المقدوني واستيلائه على جميع الدول اليونانية وتوسعه شرقا وغربا لتأسيس إمبراطوريته المقدونية"، هذا التوسع طرح أكثر من إشكال خاصة ما يتعلق بمسالة العلاقات بين سكان من أصول مختلفة داخل إمبراطورية واحدة، فالإعتبار الذي كان سائدا مع عصر أرسطو لم يعد متوافقا مع هذه المرحلة الهيلينية كما يقول ايزوقراط: "إن حاضرتنا قد عملت بحيث إن كلمة هيليني لم تعد تعني جنسا من البشر، بل شكلا من التفكير، وأن الهيلينيين هم أولئك الذين يساهمون في ثقافتنا أكثر مما هم أولئك الذين من جنسنا".

تحديد من لهم حقوق المواطنة في الإمبراطورية سيأخذ شكلا أكثر تحديدا في بعض حقب الإمبراطورية الرومانية لتشمل جميع سكان الإمبراطورية الذين ولدوا أحرار، وكلمة برابرة أصبحت تستخدم للدلالة على من هم وراء الحدود وليس لهم رابط بالإمبراطورية و لا حصة لهم في الحضارة، لكن هذا التوسع في منح الجنسية الرومانية للشعوب التابعة لها لم يقابلها تحديد لطبيعة الحقوق في مقابل الواجبات التي كان على هؤولاء التابعون القيام بها إتجاه هذه الإمبراطورية.[2]

ولكن يجب التنبيه الى أن الحداثة لم تنطلق منه ولا من أثينا، بل من مدن الاقطاع الأوروبي، عندما تحولت الدولة الى تنظيم مستقل وهدف قائم بذاته، يتميز من المجتمع وليس من الإقتصاد المنزلي فقط.

دخلت فكرة المجتمع المدني الى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين المجتمع والسياسة؛بداية داخل فكرة الحق الطبيعي وبعدها فكرة العقد الإجتماعي؛ فهدف

---

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2008)،ص ص 41-42

(2) علي يوسف،المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية(بيروت:دار المعارف الحكمية،2013).ص74

فلاسفة القرنين _السابع عشر والثامن عشر_ تمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ، وهو المجتمع الرأسمالي اللبيرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا التوجه الفكري فلاسفة العقد الإجتماعي، الذين إتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع، نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد[1]. فنظرية العقد الاجتماعي* التي لا يزال هناك نوع من الإجماع على أنها أساس نشوء المجتمع المدني، قد وضع أسسها الأولى كما هو معروف كل من توماس هوبز (Thomas Hobbes)، جون لوك ((John Locke، جان جاك روسو (Jean- Jacques Rousseau)، هذه الفلسفة القائمة على حالة الطبيعة أو ما يعرف بنظرية الحق الطبيعي[2].

إن حالة الطبيعة عند هوبزThomas Hobbes هي تلك الحالة التي فيها للإنسان الحق في كل الأشياء، إنها حالة الحرية التامة بلا ضوابط أو قيود، أي حالة استعمال الفرد لحقه الطبيعي أي حريته وفقا لرغباته وميوله، وهو ما يخالفه فيه لوك، فممارسة الحق

---

(1) علي بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"،مجلة دراسات إستراتيجية، ع.12(سبتمبر 2010)، ص 79.

* نظرية العقد الاجتماعي: تشير هذه النظرية إلى توافق وتعاقد يتم بين أعضاء المجتمع، غرضه تنظيم العلاقة التي تربط بينهم، وتنظيم علاقاتهم كمجموع بالحكومة التي تدير أمورهم، ويفترض العقد أن المتعاقدين، أي مجموع أفراد المجتمع، لهم حقوق وعليهم واجبات تنظمها توافقات وأعراف وقوانين، هذه التوافقات والأعراف، هي بمثابة نظام شامل يكفل انتظام وسيرورة العلاقة بين الأفراد والتوزيع العادل للموارد المشتركة، وحل التعارضات التي قد تنشب بينهم. وبمقتضاه أيضا قامت الحكومة كممثل لمجموع الأفراد ونائب عنهم في تنفيذ تلك الأعراف والقوانين وإدارة المصالح المشتركة، من هنا اعتبرت الحكومة هيئة تابعة للمجتمع واضعة لإرادته.للمزيد حول نظرية العقد الإجتماعي.أنظر:

-Jean-Jacques Rousseau,Du contrat Social,Edition Talantikit,2002,pp.1-192

(2) جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف (سورية: النايا للدراسات والنشر،ط1،2011)، ص 121.

الطبيعي في حالة الطبيعة محكوم بقانون الطبيعة[1]. فقوانين الطبيعة هي من يعلم البشر على أنهم متساوون ومستقلون حسب لوك.

أما بالنسبة لجان جاك روسو Jean- Jacques Rousseau ، فينظر إلى حالة الطبيعة وسلوك الإنسان فيها أنه تتحكم فيه غريزة البقاء والرأفة، وإنطلاقا من هذين المبدأين الأساسيين تنحدر قوانين الحق الطبيعي كافة[2].

إن نظرة ورأي فلاسفة العقد الإجتماعي لنظرية الحق الطبيعي؛ تختلف من حيث وصف حالة الطبيعة، لكنهم يجتمعون في القول بأنها أصل المجتمع، وأنه على البشر تجاوزها، وقد أقروا بأن الحل يكمن في الحكم السياسي حتى وإن إختلفوا في شكله ومضمونه.

ويبرز جون لوك وجون جاك روسو، أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الإجتماعي إنطلاقا من شرعية المصلحة التي يتساوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية، والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات، فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد، هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يعترف بها إجتماعيا وسياسيا، تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا[3].

إذ يعرف هوبز Thomas Hobbes المجتمع المدني على أنه" ثمرة مصطنعة لميثاق إختياري لحساب قائم على المنفعة، فنقل الحق الطبيعي المطلق الذي يملكه كل واحد في كل شيء إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل واحد وكل واحد، هو الإصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا (سياسيا). على اعتبار أن المجتمع المدني هو

---

(1) فريال حسن خليفة، المدني عند توماس هوبز وجون لوك(بيروت:مكتبة مدبولي،ط1، 2005)، ص 17.

(2) توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص 57-58.

(3) علي بن طاهر، مرجع سابق، ص 79.

المجتمع السياسي عند هوبز، فلا فرق بينهما[1]. ويضيف هوبز أنه لا يمكن تأسيس المجتمع المدني بلا دولة، على إعتبار أن عملية التأسيس منوطة بهذه الأخيرة، ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية إرتباطا جوهريا بتحقيق قيام المجتمع المدني، فهما متزامنان في الواقع.

أما جان جاك روسو Jean- Jacques Rousseau ، فقد كانت نظريته عن المجتمع المدني نظرية أخلاقية، إذ حاول فيها تكييف الفضيلة الرومانية والنزعة الجمهورية الميكيافيلية لمتطلبات إنتشار الأسواق، وبصهره نزعة التنوير الاسكتلندي الأخلاقية الفردانية بالإلتزام القديم بالعمل المشترك النزيه والصالح العام. وقد ربط ربطا جدليا بين تكوين المجتمع المدني وبين تأييده للعقد الاجتماعي، فهو يقول "ما يجسد الإنسان من جراء العقد هو حريته الطبيعية والحق اللامحدود في كل ما يغريه وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله، وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وحق تملكه لكل ما ملكته يده"[2].

أما جون لوك John Locke ، فيرى أن المجتمع المدني ينطلق من مبدأ الإرادة الحرة، فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي حسبه، هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق (أو الفردية الأوتوقراطية)، التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني[3].

إذن ما يمكن إستخلاصه مما سبق، أن نظرية العقد الاجتماعي (المعياري) ترى سمات المجتمع المدني في ذلك المجتمع المتحرر من دور الدين، والمبني على حرية الأفراد ورضاهم، ولكن الإختلاف الذي يظهر بين فلاسفة العقد يكمن في طبيعة السلطة الحاكمة وفعلها المؤسس بالإتفاق، إذ أن السلطة الحاكمة تستمد قوتها من الإتفاق المبرم،

---

(1) فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 29.

(2) غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي(فلسطين:مركز دراسات الغد العربي،ط1،2004)،ص 33.

(3) توفيق السيف، رجل السياسة:دليل في الحكم الرشيد(بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2011)، ص 103.

لكن هذا الإتفاق عند لوك بمثابة حكم مقيد (تقييد الحكومة وفصل السلطات)، عكس هوبز الذي يرى فيه حكما مطلقا فسلطته التي منحته إياها الأغلبية هي من يمنحه صلاحية كل الأفعال والأحكام عليهم، وهذا في سبيل الحفاظ على حقوقهم الطبيعية المتساوية.

ففعل التأسيس عند هوبز هو فعل يمنح فيه كل شخص في المجتمع قوته لشخص واحد أو لمجلس من البشر، ويتنازل الجميع عن كل إرادتهم بتصويت جماعي إلى إرادة واحدة، و يعترف كل فرد ويسلم لها بأن يكون المبدع لكل شيء، ولها تخضع إرادة كل فرد ولأحكامها يخضع كل حكم، هذه الإرادة ليست أكثر من اتحاد حقيقي من البشر.

أما جون لوك فذهب بالقول، أن الفرد لا يستطيع إخضاع إنسان آخر لسلطته السياسية دون إتفاق خاص معه، فالإتفاق هو الطريقة الوحيدة التي بها يسلب أي فرد نفسه من حريته الطبيعية ويدخل في إلتزامات المجتمع المدني بإتفاقه مع البشر، وبذلك يتعاونون على خلق جسم سياسي واحد بإرادة وقرار الأغلبية[1]. فالاتحاد المتشكل من الأغلبية هنا هو أساس العقد الذي يجمع الأفراد ويدخلهم في زمرة مجتمع سياسي واحد، وبدونه يكون العقد مجرد فعل إتفاق يفتقد للتوحد.

وعليه فالمجتمع المدني وفق أرضية العقد الإجتماعي، هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن بإعتبار هؤلاء الأفراد ذوات حرة مستقلة، تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلا حرية الذوات الأخرى، بمعنى أن المجتمع المدني هو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين الذوات الحرة المستقلة[2].هذا وتبقى نظرية العقد الإجتماعي إنعكاس للواقع الأوروبي، على المستوى الفكري والإقتصادي وحتى السياسي، فهي تبقى تصورات لمفكرين عايشوا تحول دولهم بداية مع عصر النهضة إلى غاية القرن الثامن عشر، أين انتقلت من حالة الطبيعة كما يسمونها إلى حالة العقد الإجتماعي، حاملا معه موجة من المطالب، إنحصر أهمها حول

---

(1) فريال حسن خليفة، نفس المرجع السابق، ص 47 .

(2) توفيق السيف، مرجع سابق، ص 104.

التخلص من حكم الملكية المطلقة والزعامة الروحية للكنيسة، وبذلك تم تعزيز قيمة الفرد فأصبح القانون معياره العقل البشري.

وبناءا على العرض السابق لبعض مقولات نظرية العقد الإجتماعي، يتضح أن مفهوم المجتمع المدني الذي إستخدم من قبل رموز هذه النظرية، كان راجع الى ما عاشته المجتمعات الاوروبية في تلك الفترة من تفاوت طبقي وتمايز على أساس (العقارات/ الثروة)، فتحول العمال الى عبيد، وهو شيئ أقره الدين المسيحي (فقهاء القانون المقدس) الذين شرعنوا نظرية الحق الالاهي للملوك فالإنسان الحر مر بمرحلتين؛مرحلة قبل دخوله للمجتمع كان يعيش حالة الطبيعة، وحالة ثانية هي التي أصبح عليها بعد ان انتقل للعيش داخل المجتمع، إنه انتقال الى حالة التعاقد الحر[1]. وهو بهذا المعنى يعبر عن مجتمع الأحرار المستقلين، ومن ثم فهو لا يعرف المراتب الإجتماعية ولا التدرج الإجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، كما أن العلاقات داخله ليست علاقات بين قوى إجتماعية أو طبقات إجتماعية، ولكنها علاقات بين أحرار متساوين[2].

ولكن مع تطور مفهوم العقد الإجتماعي ما لبثت الحالة الطبيعية "حالة الحرب" أن تحولت إلى مجتمع قادر على تسيير ذاته، في حالة طبيعية متخيلة دون دولة في فكر جون لوك، وأدم فيرغسون (Adam Ferguson)، وأدم سميث (Adam smith)، والتنوير الاسكتلندي بمجمله، حتى التنوير الألماني بزعامة إيمانويل كانط (Immanuel Kant)، ثم تطورت هذه الحالة الطبيعية التي تحتاج الدولة كحارس ليلي، وكقاض في النزاعات، وكمنفذ لقوانين الطبيعة بموضوعية لا يقدر عليها الأفراد، إلى درجة الفوضوية الليبرالية

(1) خالد ساحلي ، مرجع سابق، ص ص 135-136.

(2) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، ص 20.

عند توماس بين(Thomas) Paine)، حيث يعني تطور المجتمع تضاؤل دور الدولة حتى زوالها[1].

مما تقدم، يتضح أن مفهوم المجتمع المدني في ظل نظرية العقد الاجتماعي جاء لتأسيس عقد مدني بين الأفراد، بعيدا عن هيمنة الكنيسة وزعامة البابا القائمة أساسا على التفويض الإلاهي، وقد كان المفهوم يرمي في عمقه إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، بشكل يوفر أكثر حماية وأمن للمجتمع على إعتبار أنه مصدر كل السلطات.

ثانيا - إنفصال الدولة عن المجتمع المدني

لقد برزت في القرن التاسع عشر مدرستان، شغل مفهوم المجتمع المدني بين أنصارهما حيزا كبيرا من النقاش، ألا وهما المدرسة الليبرالية والمدرسة الكلاسيكية، وقد تباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة، من أدم سميث ((Adam Smith إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون أرون ((R. Aron في صفوف الليبراليين، ومن هيجل وماركس، إلى غرامشي ضمن التيار الماركسي[2]. وإذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإنه ليس أقل طبيعة أن نقول أن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع ما يبدو أنه خصمها اللدود "النظرية الليبرالية" في المصادر والأسس، وعلى الرغم من ذلك، فالإختلاف والتباين بينهما يكاد يكون تاما[3].

فإذا كان فلاسفة العقد الإجتماعي خاصة في الفترة الممتدة ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر منصبا على التمييز بين حالتي الطبيعة والحالة المدنية، فإن المدرستين الليبرالية والماركسية طرحتا إشكالا آخر يخص الفصل والتفرقة بين الدولة والمجتمع

---

(1) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 45.

(2) الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع،ط1، 2006)، ص 21.

(3) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21.

المدني، خاصة في ظل التحولات التي عاشتها أوروبا بعد عصر النهضة، والإنتقال من إقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة، وما صاحبه من نزوح لسكان الريف نحو المدن بحثا عن العمل، مما أفرز لنا ظاهرة إتساع حق الملكية الخاصة، والتي بدورها أعطت لنا طبقتين أحدهما تعمل لدى الأخرى التي تمتلك رأس المال.

هذه التحولات فرضت قضايا وإشكاليات جديدة على مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر في أوروبا، وفي مقدمتهم الفيلسوف الألماني جورج فريديريك هيجل، والذي كان له مفهوما مختلفا للمجتمع المدني، فهو ينكر الإنسجام الذي تفترضه نظرية العقد الاجتماعي ما بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدا عجز الأخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه، حيث تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية، فالدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة والمتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا في ظل الدولة، والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس، يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي ولا يتطابق معها، على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الإجتماعي[1]. فهي تلعب دور الموجه إذن حسب هيجل بالنسبة للمجتمع المدني، فغيابها ينتج عنه تمزق وصراع داخله، على إعتبار أن المجتمع المدني ما هو في الأخير، إلا تجسيد للمصلحة الفردية وتناقضاتها.

وضمن هذا السياق، يرى هيجل أن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية، بقصد الإنتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم، إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والإقتصادية أي المجتمع الحديث؛من هنا تتضح أهمية المجتمع المدني بالنسبة للدولة وللحياة الأخلاقية، فالدولة الهيجيلية تحتاج الى الثقافة والتربية الكاملة لمواطنيها، لأنها تتمظهر في العادات،

(1) علي بن طاهر، مرجع سابق، ص 81.

الوعي الفردي والمعرفة والنشاط، لهذا يعتبر أن الدستور يكون فعال فقط عندما يحضر بقوة في عقول المواطنين.[1] فالمفهوم لدى هيجل يمثل الحيز الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، أو كإختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة[2].لهذا فالمجتمع المدني حسبه يختلف عن العائلة، في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني، في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي؛ وإنما كجماعة أخلاقية إستوعبت داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم.

لقد شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، و يرجع هذا إلى محاولته للتعبير عنه بمنطق الوساطة بين الفرد والدولة من ناحية، والى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة، بل إعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى، ومن هنا تنبع أهمية التعاونية الأهلية الهيغيلية في نظرية المجتمع المدني[3]. والتي يرجع سببها بحسب الدارسين لفلسفة هيجل، الهادفة بالأساس إلى إيجاد سبيل لتوحيد المجتمع الألماني، لهذا فرؤيته عكست بشكل جوهري تقييما لأحوال مجتمعه الذي كان يمر بأزمة، حيث رأى هيجل أن تجاوزها يبقى رهين ظهور دولة واحدة ترشده على طريق التقدم والتطور.

أما ألكسيس دي توكفيل (Alexis De Tocqueville)، فينظر إلى المجتمع المدني كميدان يقع خارج الطبيعة السياسية للبلد وقوانينه، وخارج نطاق الحكومة، وهذا ما يوحي بأن المجتمع المدني عنده هو ميدان تنظيمي وسيط بين الأفراد والدولة، والذي يمكن

---

(1) Peter G. Stillman , Hegel's Civil Society: A Locus of Freedom,polity,Vol12,4,summer 1980,p639

(2) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21.

(3) Hamddy Abdel Rahmman, the State and Civil Society in Africa:A north African Perspective, African Journal Of Political Sciences and International Relations, Vol , 3(february 2009), p p,66-67.

بالطبع أن يوظف لغاية نبيلة أو سيئة؛فقط هو يؤكد على أن المصلحة العامة تتحقق بالحرية وقد تحدث عن ذلك في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، حيث أشار إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، ويربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدنية؛ و أهمية المواطنة كمكانة قانونية بإعتبارها مجموعة أدوار إجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[1].

وعلى عكس هيجلHegel، ذهب دي توكفيل إلى التأكيد بأن أسوء ما في المجتمعات والمؤسسات السياسية الحاكمة، ليس ضعفها في مواجهة ما قد يوجد من صراع، بل ينجم عن قوة المؤسسات السياسية، والتي لا قبل لأحد بمقاومتها، فليست الحرية المسرفة الغالبة على البلاد هي التي تفزعه بقدر ما يخيفه عدم كفاية الضمانات التي يجدها الإنسان في تلك البلاد ضد الإستبداد والطغيان، لهذا جاء تفسيره للرغبة الكبيرة لدى الأمريكيين في تشكيل الجمعيات على أنها نابعة بالأساس إلى الوقوف ضد نزعة اللامساواة، وقد نجحوا حسبه إلى حد كبير في ذلك، فحينما تجد في فرنسا الحكومة على رأس كل مشروع، تجد في إنجلترا رجلا وجيها من ذوي المكانة، في حين لا تجد في أمريكا إلا جمعية.

وهذا ما دفعه إلى القول، بأن حلول السلطة الحاكمة محل المجتمع في تأدية كل شيء، من شأنه أن يشتت لحمة المجتمع، لذلك أوصى بأن يقتصر عمل الحكومة على المجال السياسي، فالمجتمع المدني المستقل عنده بمثابة العين الفاحصة للمجتمع، ويشكل أساس تقوية كل ثورة ديمقراطية[2].وكنتيجة فقد كانت محاولة ألكسيس دي توكفيل ذات أهمية متميزة، على إعتبار أن أفكاره مازالت تجد صدى لدى المفكرين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تمحورت بالأساس على مدى قدرة وأهمية الجمعيات المدنية

(1) John J. Patrick, Civil Society in Democracy's Third Wave: Implications for Civic Education, Smith Research Center Indiana University, September 1996,p 8.

(2) Moustafa Kharoufi, Governance et Sociétes Civiles au Maroc: Afrique Orvent 2000 , p 45.

في القيام بوظائف الضبط والمراقبة السياسية، لكونها تمثل مدارس لتنشئة الأفراد على قيم المواطنة.

أما بالنسبة لكارل ماركس (Karl Marx)، فقد كان مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأولى التي جادل فيها هيجل عام 1843 م في نقده لحقوق الدولة حسب الرؤية الهيغيلية، وقد هدف في نقده إلى إضفاء محتوى مادي أكثر على المفهوم، ونشره بإعتباره مفهوما ثوريا وليس مجرد مفهوم فلسفي[1]. لهذا قدم ماركس تعريفه للمجتمع المدني على أنه: " حلبة التنافس الواسعة المصالح الاقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، إنه فضاء الصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.وبعبارة أخرى، فالمجتمع المدني عند ماركس ما هو إلا فضاء وميدان للصراع الطبقي الذي يحتوي المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات، ومن خلالها أو عبرها تتمخض الدولة بسيطرة إحدى هذه الطبقات على المجتمع كله. وعموما يمكن تلخيص نظرة ماركس في ثلاث أسس: [2]

- أسبقية المجتمع على الدولة، بإعتناق مادية الأنوار ضد مثالية هيغل.
- رفض مقولة إصطناعية الدولة، بتبني تجريبية هيغل ضد الأنوار.
- ربط شكل الدولة السياسية بشكل الملكية، بإستبعاد نظرة هيغل وفلاسفة الأنوار معا.

يتبين من تصور كل من هيجل وماركس لمفهوم المجتمع المدني، بأنه على الرغم من الإختلافات الموجودة في طرحهما، إلا أن هناك تخليا عن مرادفة المجتمع المدني بالدولة، أي المجتمع السياسي حسب ما كان سائدا مع فلاسفة العقد الإجتماعي، حيث أصبح المفهوم يشير إلى درجة التوسط القائمة بين الدولة والمجتمع.

---

(1) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص 30.

(2) عبد الله العروي،مفهوم الدولة(الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،ط9، 2011)، ص69.

ثالثا -إنبعاثة المجتمع المدني في العصر الحديث

لقد عاد المفهوم إلى ساحة التداول بعد فترة من الانقطاع حتى نهاية الحرب العالمية، على يد المفكر الايطالي الماركسي أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، كنتيجة للتحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية وإستيلائها على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا.و ينظر غرامشي إلى المجتمع المدني بإعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجيا، أما وظيفة الثاني "الدولة"السيطرة والإكراه[1] ومن ثم يعتبره غرامشي بأنه ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات، كالنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام والرأي العام....الخ، من جملة تلك المنظمات والهيئات التي تتجسد في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كما تتمايز عن عملية الإنتاج ومجال البنية الإقتصادية التحتية عموما، كما تنفصل عن الأجهزة القمعية والقهرية.

لقد نقل غرامشي مفهوم المجتمع المدني من مجال الصراع الطبقي كما عبر عنه ماركس بإعتباره يشكل بنية تحتية، إلى فضاء للتنافس الإيديولوجي، أين يصبح المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية، يشير به غرامشي إلى المؤسسات الطبقية والإجتماعية التي تختص بالوظائف الإيديولوجية.وعليه فإن المجتمع في فكر غرامشي، هو مجال سياسي أيضا، إنه فضاء تكون الإيديولوجيات المختلفة وإنتشارها، والتي تشد الجسد الإجتماعي بعضه إلى بعض، تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية "الأهلية"، التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الإقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى[2].

---

(1) Michael Bratton, Civil Society and political Transition in Africa ,I D R Reports, Vol,11,no ,(1994), p p,21-22

(2) أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق،ص 23.

إن مفهوم غرامشي للمجتمع المدني لا يمكن فهمه على حقيقته إلا عن طريق العودة به إلى السياق التاريخي الذي تبلور فيه، وهي فترة الحرب العالمية الأولى وما ميزها من وصول الفاشية إلى السلطة في إيطاليا، و لهذا جاءت محاولته في إطار سعيه لإيجاد إستراتيجية للحزب الشيوعي بغية وصوله إلى السلطة، فبعد مقارنته للأوضاع السائدة في أوروبا مع الوضع في روسيا أين نجحت الثورة البلشفية، إهتدى إلى نتيجة مفادها وجود تمايز واختلاف في الواقع، وأن سبيل الوصول إلى السلطة يبدأ أولا بالعمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب ما يسميه" بمعركة الهيمنة الإيديولوجية"، كتمهيد للسيطرة على جهاز الدولة في الأخير.

إلا أن عملية السيطرة على المجتمع هذه، يشترك فيها كل من المجتمع المدني والمجتمع السياسي كمقابل له، و الإختلاف يكمن في الطريقة فقط، إذ يعمل المجتمع السياسي لتحقيق ذلك، عبر السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل الإعلام ودور عبادة ومدارس...الخ، فيقوم بوظيفة السيطرة بطريقة غير مباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، والتي تعتبر وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة، مثل: الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة[1].إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير" أن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ، لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية حسبه".

مما سبق يتضح، أن التأريخ للمفهوم منذ نشأته الأولى في البيئة الأوروبية في" ق18" حتى اليوم إقترن بأمرين أساسيين:

* الوضع الإقتصادي الإجتماعي في مجتمع معين وفي مرحلة تاريخية محددة، فقد إستعان به مفكرو عصر التنوير للفصل بين فضاء المجتمع الاقتصادي والتجاري، بإعتباره يمثل النواة الأولى لتطور الرأسمالية والفضاء السياسي

(1) علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص 30.

المقـنن، وهـو تحـت سـيطرة عصـر الإقطـاع الحامـل في رحمـه جـنين الطبقـة الإجتماعية الجديدة البرجوازية.

* طبيعة الدولة ونظام السلطة، وهذا ما يفسر لنا إنشغال جـل المهـتمين بـالمفهوم وبعلاقته بالدولة، فهو تارة مقابل لها وتارة أخرى متعايش معهـا، وتـارة ثالثـة مناقض لها، بـل إسـتعمله بعضـهم في الفـترة المعاصـرة نهـلا لمقاومـة الدولـة، وخصوصا لما برزت قبل عقدين مقولة "دولة أقل ومجتمع مدني أكثر[1].

إذن ليست الدولة سلطة مفروضة على المجتمع من فوق، وليسـت واقـع الفكـرة الأخلاقية أو مرآة وتجسيد العقل كما يدعي هيغل، إنما هي ثمرة المجتمـع ذاتـه في مرحلـة معينة من تطوره، إن نشأتها دليل على تناقضات داخلية مستعصية ينقسم المجتمـع طبيعيـا الى قوى متعارضة غـير قابلـة للتصـالح، ولكـي لا تفنـى تلـك الطبقـات ذات المصـالح الاقتصادية المتناقضة في صراع عقيم، تنشأ بالضرورة سلطة مسـتقلة ظاهريـا تخفـف مـن حدة الصراع بوضعه في نطاق النظام، تلك السلطة الناشئة عـن المجتمـع والمتعاليـة عليـه، والتي تزيد إستقلالا يوما بعد يوم، هي ما يسمى بالدولة[2].

(1) الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص 24.

(2) عبد الله العروي،مرجع سابق، ص 71.

المبحث الثاني

المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

إن الحديث عن مفهوم المجتمع المدني في الفكر والواقع العربي، يطرح عدة إلتباسات وإشكاليات مردها بحسب الباحثين إلى:

أ- ضعف التأصيل النظري للمفهوم بالرغم من شيوع إستخدامه.

ب- إنعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات، كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والإجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي، ما يجعل المعنى غير ثابت[1].

ج- أما الصعوبة الأخرى، فتكمن في المفارقات التي ينتجها توظيفه في مجتمعاتنا في اللحظة الراهنة، ولعل أهمها: غربته عن البنية الاجتماعية التي توظفه، فالمفهوم هو واقعة سوسيولوجية مرتبطة بالمجتمع الغربي، على إعتبار أن غيره لم يشهد بنى ووسائط وعلاقات ومؤسسات لها صفة المجتمع المدني.

وضمن هذا السياق، نلمس وجود موقفين أكاديميين متعارضين: الإتجاه الأول، الذي يرى أن هناك إختلاف جذري بين التجربة الغربية والتجربة العربية، من خلال تركيزه على المضمون الإجتماعي والثقافي للمفهوم بالتالي إقصاء المجتمع المدني في التشكيلات الإجتماعية و البنى الثقافية غير الأوروبية، أما الاتجاه الثاني، فيركز دعوته على الدور الوظيفي للمفهوم وعلاقته بالدولة، فيجده بشكل صريح في المجتمعات

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 684.

الإسلامية[1].ومن أنصار هذا الفريق الثاني نجد: عبد الله العروي، عبد الله حمودي، الطاهر لبيب، برهان غليون...الخ.

وبالإضافة إلى الإلتباسات السابقة التي يطرحها المفهوم في الواقع العربي، هناك إتجاه يؤكد على التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع في بعض الأقطار العربية، فهي ميزة من مميزات هذا المجال الجغرافي، وعليه لن يكون من الممكن إستخدام المفهوم بصورة عملية في التحليل النظري من دون تحريره من ثلاثة إختلاطات: [2]

- الإختلاط الأول: هو الذي يجعل من المجتمع رصيد قيم الحرية والتحرر، ويضعه في المقابل موضع النقيض من السلطة والدولة وما تتسمان به من قيم الإستبداد.
- الإختلاط الثاني: الذي يطابق بين مفهوم المجتمع المدني مع الشأن الخاص، والمتعلق بالفرد مقابل الشأن العام والدولة التي تمثل الأمور الوطنية، وتبعا لهذا المنظور فالتقدم نحو الديمقراطية مشروط بالعودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية.
- الإختلاط الثالث: محاولة وضع المجتمع المدني كمقابل للمجتمع الأهلي، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني ممثلا بالبنى الحديثة (أحزاب، نقابات، تنظيمات نسائية) ضد بنى المجتمع القديمة الدينية أو القبيلة أو الجهوية.

لقد دفعت الإشكاليات التي أثرناها سابقا بعض الباحثين إلى تفضيل إستخدام مفهوم "المجتمع الأهلي" للدلالة على المجتمع المدني، على إعتبار أن الأول لا يميز بين الريف والمدينة ولا بين التكوينات الإجتماعية التقليدية والتكوينات الإجتماعية الحديثة، خاصة

---

(1) عصام العدوني، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق"، مجلة إضافات، ع.5(شتاء 2009)، ص 150.

(2) برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 733.

في ظل إستمرار تأثير التكوينات التقليدية (العشائرية و القبلية والطائفية) على الحياة السياسية العربية وكذا مع انتشار ما يسمى بظاهرة تريف المدن العربية[1].

فالمسألة عند هؤلاء الباحثين تتعلق بإقصاء فكرة المجتمع المدني عن المنطقة العربية، ليس بفعل قيود السلطة المفروضة عليه، وإنما بسبب تركيبة المدن العربية والتي تشهد ظاهرة تريفها، بالتالي عدم صلاحية نقل المفهوم لهذه البيئة، فالأنسب والملائم للبيئة العربية حسبهم هو "تسمية المجتمع الأهلي".

وإذا كان هذا المفهوم" المجتمع الأهلي" تعبير عربي أصيل، وهذا مما لاشك فيه، إلا أنه بالمقابل يضم في دلالاته الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، المتزمت والمنفتح والمعتدل....فهؤلاء جميعا من الأهل، أما عبارة "الجمعيات الأهلية" فهي تمثل جمعيات خيرية تحيل إلى نشاط إجتماعي تطوعي خيري يقوم به الناس خارج أجهزة الدولة في كل من البادية والمدينة، في حين أن عبارة المجتمع المدني تحمل معنى آخر يجعل منها الطرف المقابل للدولة والمقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى. ويذهب محمد عابد الجابري أبعد من ذلك في قوله: "إن لفظ مدني لا يقتصر دلالته على نظام حياة المدنية فقط، والذي يختلف عن نظام حياة البادية، بل يحيل أيضا إلى معنى المواطنة، فالمجتمع المدني هو قبل كل شيء مجتمع المواطنين ولا يحتمل أبدا أن يكون مجتمع الرعية، على إعتبار أن مجتمع المواطنين هو نفي لمجتمع الرعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعبارة المجتمع الأهلي لا تتناقض مع مجتمع الرعية بل يمكن القول أنها مرادف لها."(2).

وهنا يجدر الإستدراك حيال المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي، بالتنبيه على أن هذه المقارنة لا تحمل في طياتها المفاضلة بين مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومؤسسات المجتمع الأهلي القديم، خاصة و أن التاريخ يخبرنا دائما أن

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005)، ص 201.

(2) محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005)، ص 198.

الثابت فيه ليس أبديا، بمعنى أن هناك صورة في الماضي تتجدد في الحاضر مع تبدل لهذه الصورة في وظائفها الإجتماعية والسياسية وهذا من مرحلة لأخرى.

وعليه يمكن القول، بأن ظاهرة المجتمع المدني تبقى ظاهرة نسبية وليست حكرا على البيئة الغربية، فالبيئة العربية قد عرفت هذه التنظيمات أيضا ولكن الفارق يكمن فقط في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في كلتا الحالتين.

وعموما، فالإستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في كل مرة تحديدات متباينة بنية ومضمونا، ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليحتوي كلا من المؤسسات التقليدية والحديثة؛ ويعرفه على أنه: "مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، بإعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الإجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى. [1] وقسم أخر من الباحثين يحصر المفهوم بالبنى الحديثة ويعرفه على أنه" المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بعبارة أخرى هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات.[2] وهناك إتجاه آخر يذهب إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره على إعتبار أنه يتسم بمجموعة من العناصر الأساسية يسهل تمييزه بها: كالطوعية، المؤسسية، الدور والغاية وكذا الإستقلالية عن السلطة السياسية؛ وفريق آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة وتكبح تدخلها، وهنا المجتمع المدني لا يتمايز مع الدولة فحسب، بل يصل إلى درجة مجابهتها ومعارضتها إلى حد التناقض التناحري.[3] بمعنى حالة من الفوضوية كالتي نظر لها توماس بينThomas Paine.

---

(1) أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع السابق، ص 29.

(2) محمد عابد الجابري،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، ورقة مقدمة إلى: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2002)، ص 184.

(3) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 30.

فالدولة في هذا المجال الجغرافي ماتزال _الى حد بعيد_تعبر عن حاجة أو ضرورة موضوعية للإجتماع؛لحفظ الأمن، لحماية السيادة، للبناء التنموي..الخ، وهي، قطعا، حاجة مهمة، ولكن مازال ينتظرها مخاض طويل كي تصبح دولة نابعة من الإرادة العامة، لا مجرد كيان تقتضيه الحاجات وتحمل عليه الضرورات؛وفي تلك اللحظة فقط ستنمحي مظاهر التناقض بينها وبين المجتمع، ليتخلى هذا الأخير عن النظر اليها بوصفها مجرد سلطة قهرية برانية[1].

من النافل القول أن جوهر مفهوم المجتمع المدني هو تقريبا واحد لم يتغير منذ أن إستخدمه منظرو العقد الإجتماعي وحتى هيجل وماركس ودي توكفيل وغرامشي، بحجة أن كل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين، هو تنقيته أو توسيع نطاقه ومظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن المفهوم ذاته قد شهد بعد غرامشي إنتكاسة وانحصر تداوله واستخدامه في الأوساط الأكاديمية والعلمية، ثم ما لبث أن عاد بقوة إلى الظهور في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات؛ فمفهوم المجتمع المدني يستخدم اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية على السواء، والتي تقوم بأدوارها في إطار موجة التغيير الديمقراطي.

فالمفهوم جاء كرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الإشتراكية سابقا، ليصبح مرجعية خارجها ويقود عملية التغيير المطلوبة، كما إستخدم بعد ذلك في العديد من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية للرد على نزعات الليبرالية الجديدة، التي أدت إلى تخلي الدولة عن وظائفها السيادية أمام إيديولوجية العولمة والشركات العابرة للقارات من جهة أخرى، أما في دول العالم الثالث، فقد كان إستخدام المفهوم ردا على ديكتاتورية الأنظمة في غالبها وعلى البنى التقليدية معا.

(1) عبد الاله بلقزيز،الجماعة السياسية والمواطنة(لبنان:المركز الثقافي للكتاب،ط 1، 2020)، 163.

وما يميز المفهوم بتوقيته الغربي عن السياق العربي هو إرتباطه بمجموعة من التمايزات التاريخية: [1]

- التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع؛كشرط معطى تاريخي.
- التمييز بين اليات عمل الدولة وعمل الاقتصاد؛بمعنى إرتباط المجتمع المدني في أحد مراحله بالثورة الصناعية والطبقة البرجوازية.
- تمييز الفرد كمواطن، ككيان حقوقي له حقوق وعليه واجبات.
- التشديد على الفرق بين غايات المؤسسات الإجتماعية، وميكانيزم عمل الاقتصاد.
- وعي الفارق بين التنظيمات الوشائجية (الوراثية) والبنى الجمعوية (العضوية).
- ضرورة التفريق بين الديمقراطية التمثيلية وديمقراطية التشاركية، هذه الأخيرة التي يجب إعتبارها مكلمة للأولى وليس بديلا عنها.

(1) عزمي بشارة،مرجع سابق، ص 33

الفصل الثالث

التأصيل المفاهيمي لظاهرة التحول الديمقراطي

المبحث الأول

في ماهية التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

أولا - التحول الديمقراطي وعلم الإنتقال الديمقراطي

لقد تعرض مفهوم التحول الديمقراطي بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة إلى التمحيص والتدقيق من طرف العديد من المفكرين، كمحاولة منهم لفهمه وتبسيطه بغية الخروج بتعريف إجرائي له، لهذا سنتناول هذا المفهوم إنطلاقا من تعريفه أولا، ثم البحث في جوهر الفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى، للوصول في الأخير إلى المستويات والمراحل الأساسية التي يعرفها هذا المفهوم كعملية.

إن مصطلح التحول يعني التغيير في الشيء، أو إنتقال الشيء من حالة إلى أخرى، أما على مستوى النظم السياسية فيعبر عن إنتقال النظام من نوع إلى أخر. فمفهوم التحول الديمقراطي يعني بدلالته اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي. وعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها وإتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى تربط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السائدة وشرعية السلطة السياسية[1].

فمرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى، هي مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون. وقد عرف فيليب شميتر عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه

---

(1) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص ص 28-29.

القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي إجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، أما دانكورت روستو (Dankwart Rustow) فيعرفها" بأنها عملية إتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع"[1].

كما أن هناك من عرفها بأنه" مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي"[2].وبناءا على ما سبق، يتضح بأن التحول الديمقراطي هي عملية ضبط توازن القوة بين الفواعل الرسمية والغير رسمية، عن طريق إعادة توزيعها بما يكفل حق مشاركة كل الفواعل على إختلافها في بلورة السياسيات العامة للدولة.بينما تُستخدم عبارة "الإنتقال الديمقراطي" في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي وفي أغلب الحالات إلى تجربة جديدة؛ تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية.

ثانيا - علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى

لقد ساهم إختلاف المفكرين حول تحديد وضبط المفهوم بشكل نهائي في ظهور إلتباسات حوله خاصة في ظل ما يطرحه من تقارب مع بعض المفاهيم الأخرى، التحول

---

(1) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص 296.

(2) محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية(القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005)،ص 442.

الليبرالي، التحديث السياسي، التغيير السياسي...الخ، لهذا سنحاول في هذا العنصر الفرز بين هاته المفاهيم لإيضاح الرؤية أكثر.

1-التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي: لقد عرف صامويل هنتنغتون التحول الليبرالي، بأنه إختبار جزئي من قبل النظام السلطوي لا يتضمن إمكانية اختيار المسؤولين الحكوميين من خلال إنتخابات تنافسية حرة، فالأنظمة السلطوية التي تشهد تحولا لبيراليا، ربما تفرج عن السجناء السياسيين، تسمح بمناقشة عامة لبعض القضايا، تخفف الرقابة...الخ، لكن من دون إخضاع صناع القرار في الأعلى للإختبار الإنتخابي[1].

2- إذن ما يميز هذه العملية هو إنفتاح النظام السياسي لكن بطريقة محدودة، إذ يتم اتخاذ إجراءات بعيدا عن أي تغيير في جوهر السلطة، عكس التحول الديمقراطي الذي يمس في الأخير تحولا جذريا في بنية السلطة وكيفية عملها.

3- التحديث السياسي والتحول الديمقراطي: إن هدف عملية التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها، حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها. وما يميز هذه العملية أنها تهتم:

- بتعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية (القبلية والأسرية وكذا سلطة رجال الدين) وقوتها.
- دعم الصلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام و الأدوار والوظائف بوضوح.
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والإتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل[2].

---

(1) غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف(دمشق:دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر،2009)، ص 65.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2004)، ص ص.209-210.

وعليه يمكن القول، بأن عملية التحديث السياسي تستهدف بالأساس تطوير النظام السياسي وتنميته للزيادة من فعالية ومرونته، وبالمقابل نجد أن التحول الديمقراطي هو عملية الإنتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية، المشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية.

4- التغيير السياسي والتحول الديمقراطي: إن التحول الديمقراطي لا يعني التغيير السياسي، لأن التحول لا بد أن يكون جذري يعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط، مثلا: كإباحة التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة[1].

(1) الهام نايت سعيدي، مرجع سابق، ص 78. .

المبحث الثاني

محطات التحول الديمقراطي وشروطه

أولا - مراحل التحول الديمقراطي

لقد قاد إنبثاق الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في القسم الأخير من هذا القرن إلى نشوء ما يسمى "أدب التحول الديمقراطي"، و الذي أسهم في تشكيل صورة فهمنا لسيرورة تحول الأنظمة. لعل إحدى أكبر أعمال هذا النمط و أكثرها أهمية دراسة دانكورت روستو (Dankwart Rustow)، التي تميز في هذه السيرورة ثلاثة أطوار إضافة إلى شرط أولي خاص بخلفية الحالة[1]. و هذه المراحل والأطوار يقدمها روستو كما يلي: [2]

- المرحلة الأولى: هي مرحلة نشوء إتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.
- المرحلة الثانية: بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح إجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد وقد يؤدي هذا الصراع إلى إنتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن إجتماعي جديد.
- المرحلة الثالثة: إذا إنتهى الصراع إلى توازن إجتماعي، تبدأ أطراف الصراع في عقد الصفقات وعادة ما يكون هذا القرار قائما على حسابات عقلانية للخسائر والأرباح.
- المرحلة الرابعة: يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية وليس نتيجة قناعة نهائية، غير أن

---

(1) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 59.

(2) علي خليفة الكواري(محرر)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2003)،ص 57.

الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرف إجتماعي.

لقد صارت بؤرة التركيز الأخيرة "النخب" الشأن و المحور الأساسي للدراسات التي تلت عمل روستو، إذ أولت اهتماما أقل للعوامل الأخرى المحددة من قبل روستو كجزء من المرحلة التحضيرية ولا سيما الصراع الطويل الأمد بين القوى السياسية النافذة حول القضايا المركزية، وبدلا من ذلك جرى التركيز على ديناميات تفاعل النخب في أثناء سيرورة التغيير[1]. لتأتي بعدها دراسات للعديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة و الذين عملوا على تطوير دراسة روستو ومن أهم هذه المحاولات، دراسات جويلرمو أودونيل (G.Odonnell) وزملائه عام 1986 تحت عنوان " Transition From Authoritarian Rule "، ودراسة سكوت مينويرنج "Scott Mainwaring " وزملائه سنة 1992 بعنوان "Issues in Democratic Consolidation "...الخ، ويميز هؤلاء بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الإنتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (أي اللبرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية اللبيرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الإنتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و تترسخ ولكنها قد تفشل أحيانا أخرى[2].

وعليه يمكن القول، أن معظم أدبيات التحول الدارسة لسيرورة تحول الأنظمة السياسية تتفق حول ثلاثة أطوار أساسية: الطور الأول، وهو التحضيري يتميز بصراع سياسي جديد غير حاسم بين أنصار لقوى (طبقات عادة) راسخة المواقع والمعالم حول قضايا يتبنونها، ما ينجم عنه إستقطاب في الحياة السياسية، الطور الثاني وهو القرار ويتميز بموافقة قادة هذه القوى والجماعات على أن إختلاف وتنوع وجهات النظر قائم وسيبقى، ولذا يسعون "لمأسسة" العملية الديمقراطية و لتأطير وتحديد التنوع القائم في

---

(1) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 60.

(2) أنظر: دراسة محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات"، ورقة مقدمة إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي،12-7-2007 ، ص 6.

الرؤى والمواقف، وأخيرا يأتي الطور الثالث وهو التعود الذي يشهد تعلم القادة السياسيين من الحل الناجح لبعض القضايا، وبالتالي وضع ثقتهم في الأساليب والأنظمة الجديدة، ثم دخول سياسيين جدد الحلبة تتبعهم جماهير الشعب المرتبطة بالسيرورة الجديدة عبر أحزابها الفعالة[1].

ثانيا - عوامل التحول الديمقراطي

للتحول الديمقراطي أسباب تدفع في سبيل حدوثه وعلى أنماط متعددة، على الرغم من إختلاف هذه الأسباب وهذه الأشكال من حالة إلى أخرى، فإن تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة من النظم السياسية وتشابه خبرات عمليات التطور السياسي في هذه النظم يؤدي بالتبعية إلى تشابه هذه الأسباب و الأشكال. ويذهب البعض للقول بأن التحول الديمقراطي هو عملية تساهم فيها ثلاثة أطراف هي " النظام الحاكم، المعارضة والعوامل الخارجية، مما ينتج لدينا مجموعتين من أسباب التحول إحداهما داخلية والأخرى خارجية.

1- الأسباب الداخلية: هناك العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع في سبيل التحول الديمقراطي، ويختلف مدى تأثير كل منها من حالة لأخرى، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ-إنهيار شرعية النظام السلطوي: إن شرعية أي نظام تقاس بمدى الرضى الاجتماعي الذي حققه إنطلاقا من مخرجات سياسته العامة، والتي تمس كما هو معلوم المواطن بشكل مباشر. في هذا الإطار يذهب ماكس فيبر بالقول بأن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه بأن ذلك النظام يستحق التأييد، وقد ينبع هذا التأييد من أسباب دينية روحية، أو عقلية دنيوية[2]. ولا شك أن أحد العوامل المسؤولة عن إنهيار النظم السلطوية هو

(1) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 61.

(2) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 297.

إستنفاذ هذه النظم للغرض الذي أنشئت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة" أزمة إقتصادية، إستقطاب إجتماعي، عنف سياسي"، أو على العكس فقد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه.

لقد حاول الكثير من الدارسين طرح مسألة الشرعية كمحاولة منهم لتفسير سبب إنهيار الأنظمة السلطوية، بمعنى الربط بين فقدان الشرعية وسقوط الأنظمة، لكن بالمقابل هناك من يرى أن هذا الطرح مبالغ فيه، كما فعل بريزورسكي (Przeworski)، فالشرعية لوحدها – برأيه- غير أساسية في بقاء النظام، إذ يمكن له أن يحافظ على السلطة رغم إفتقاده للشرعية الشعبية من خلال جو الخوف الذي يشيعه، فالأمر الهام بالنسبة لبريزورسكي هو توفر أو عدم توفر البديل المفضل لهذا الحكم السلطوي[1].

لكن بالرغم من منطقية هذا الطرح نسبيا، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال نفي أهمية الشرعية في بقاء أو إنهيار الأنظمة السياسية، إذ يعد إستمرار ثقة الحكام بقدرتهم على الحكم أولا وبحقهم في الحكم ثانيا أمرا حاسما في المحافظة على بقاء النظام السياسي ككل.

إن إختلاف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام لا يعني إنعدام قاسم مشترك بينها، فبالنسبة للحكومات الديمقراطية، نجد أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم، بينما في ظل النظام السلطوي، ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام، ولذلك كان للقصور في الأداء الإقتصادي للنظم الديكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم[2].

---

(1) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 36.

(2) بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 37.

ب- دور القيادة: يذهب الكثيرون إلى التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به القيادة في عملية التحول الديمقراطي، فالتحول يحتاج إلى قيادة لديها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول، بما يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلا[1].ويؤكد كل من دياموند(Diamond)، لينز (Linz)، مارتن ليبست (S.M.Lipset)، على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والإلتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن إستمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي توكل إليها دور هام في عملية الإنتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل، وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل: [2]

1- تردي الشرعية السياسية للنظام.

2- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية.

3- إعتقاد القادة بأن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه إكتساب دولتهم للشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم.

4- في بعض الحالات، وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم في دولتهم.

ج- المتغير الإقتصادي: قد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى حالة عدم الإستقرار تسبب عدم شرعية النظم غير الديمقراطية، وهذا الوضع قد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام إلى التحول الديمقراطي. فتردي الأوضاع الإقتصادية التي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في إهتزاز شرعية

---

(1) احمد منيسي، مرجع سابق، ص 299.

(2) أحمد منصور، مرجع سابق، ص ص.35-36

نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الإضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها، والتي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد. وعلى الرغم من أن الدولة قد إستطاعت التعايش مع هذا الوضع لفترة معينة، إلا أن بقاء الوضع على ما هو عليه كان يعني المزيد من تلك الضغوط، وهو ما دفع معظم هذه الدول منذ مطلع عقد الثمانينات إلى إتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تخفيف قبضتها على الحياة العامة[1].

إلا أنه يمكن القول بأن هذا الفشل الإقتصادي أضاع فرصة التوجه الحقيقي نحو الديمقراطية بالمقابل، فالتنمية الاقتصادية كما يقول مور وديتريك روشماير (Moore And Dietrich Rueshemeyer) تشكل بصورة جوهرية المسار التاريخي الذي تتخذه البلدان المختلفة إتجاه الديمقراطية الليبرالية أو إتجاه أي شكل سياسي آخر.يقول هنتغتون البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط خاصة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الامارات العربية الكويت، السعودية، العراق، ايران، ليبيا، الجزائر) تحكم أساسا عبر بيروقراطية الدولة مما يعزز منطق السيطرة؛ تصعب فيها عملية التحول ولكن هذا لا يعني أن ذلك مستحيل؛ولعل نماذج أروبا الشرقية دليل على ذلك. في الجزائر سنة 1988 كان الوضعي مناسب للإنتقال وسوريا كذلك كانت أقرب بينما كانت دول مثل الاردن، المغرب، تونس بعيدة عن موجة الإنتقال، ثم ظهرت ثنائية الاقتصاد مقابل الثقافة؛قد تظهر السياسة في بلدان شمال افريقيا عندما يلتقي الرخاء الاقتصادي بالقيم والتقاليد الإسلامية).[2] وعلى هذا النحو، يبدو تأثير الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيرا مزدوجا، فالفشل في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن هذه

---

(1) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص ص 302-303.

)2) Samuel P. Huntington, Democracy's Third Wave, Journal of Democracy Vol.2. No.2 Spring 1991,p32.

التنمية توفر آفاقا رحبة لترسيخ هذه العملية من دون الخضوع الكلي للمنتظم الدولي.

د- تصاعد قوة و نفوذ المجتمع المدني: يعد نمو المجتمع المدني سببا قويا في عملية التحول الديمقراطي، بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية بإتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية.

فقد كان إنبعاث المجتمع المدني حاسما في تفسير عمليات الإنتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوروبا و أمريكا اللاتينية، كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا وبعض أجزاء آسيا وإفريقيا إلى تنامي عملية الدمقرطة[1].وفي صعيد آخر و بالتحديد في بعض الأقطار العربية، برزت " الطبقة الوسطى" ممثلة في العمال والمثقفين والتجار ومختلف شرائح المجتمع المتوسط الدخل، والذين أصبحوا يطالبون بحقوقهم السياسية ويؤكدون على دورهم السياسي، فالنقابات العمالية تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية في المغرب مثلا، وتقوم بإضرابات وإحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية خاصة مع إرتفاع حجم البطالة[2]. وعليه من النافل القول أن توسع التعليم وتطور برامجه وإنتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري، فضلا عن الإحتكاك بالعالم الخارجي، رفع من معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات العربية وحسن من إدراك الناس لحقوقهم الطبيعية، ولا يملك أي منصف أن يتجاهل الدور الهام

(1) محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 11.

(2) أحمد منصور، مرجع سابق، ص 40.

الذي نهضت به الثقافة الحزبية والنقابية في ذلك، على الرغم من كل مظاهر العطب والخلل التي بدت – وتبدو- على أداء مؤسساتها التنظيمية[1].

2-الأسباب الخارجية: تنصرف هذه الأسباب إلى تلك الضغوط النابعة من البيئة الدولية أو الإقليمية، وقد تصاعد التأثير الذي تمارسه هذه الأسباب خلال العقد الأخير بفعل الثورة الهائلة التي شهدها العالم في مجال الإتصالات وذلك في ضوء تصاعد ظاهرة العولمة*[2]. و من بين العوامل الخارجية التي كان لها تأثير كبير في عملية الإنفتاح السياسي بالخصوص في بلدان العالم الثالث هي كالآتي:

---

(1) عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 141.

*- ظاهرة العولمة: هي مصطلح يشير المعنى الحرفي له إلى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية. ويمكن وصف العولمة أيضا بأنها عملية يتم من خلالها تعزيز الترابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد لكي تتضافر جهودهم معا نحو الأفضل، تمثل هذه العملية مجموع القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وغالبا ما يستخدم مصطلح العولمة للإشارة إلى العولمة الاقتصادية؛أي تكامل الاقتصاديات القومية وتحويله إلى اقتصاد عالمي، من خلال مجالات مثل التجارة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رؤوس الأموال وهجرة الأفراد وانتشار استخدام الوسائل التكنولوجيا،إن "من مزايا العولمة، أنها كظاهرة تشتمل في حد ذاتها على تنوع كبير من مجموعة العمليات الصغيرة التي تهدف إلى نزع سيطرة الدول على كل ما أسس فيها ليكون قوميا، سواء على مستوى السياسات أو رؤوس الأموال أو الأهداف السياسية أو المناطق المدنية والحدود الزمنية المسموح بها أو أي مجموعة بالنسبة لمختلف الوسائل والمجالات". الجدير بالذكر أن ظاهرة العولمة لا تعد ظاهرة جديدة. فقد بدأت العولمة الانتشار في أواخر القرن التاسع عشر، ولكن كان انتشارها بطيئا خلال الفترة الممتدة ما بين بداية الحرب العالمية الأولى وحتى الربع الثالث من القرن العشرين. ومع ذلك، فقد انتشرت ظاهرة العولمة بسرعة كبيرة في الربع الرابع من القرن العشرين.

(2) أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 305.

أ- ضغوط المؤسسات المالية العالمية: و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي على الدول المقترضة ولو كشروط شكلية وليس جوهرية.

ب- ضغوط المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات: وهي مؤسسات أصبحت الإطار العالمي الأساسي لتنظيم التجارة العالمية، حيث أصبحت تفرض إصلاحات إقتصادية وسياسية على حد سواء تدفع نحو إنفتاح لبيرالي.

ج- ضغوط القوى المهيمنة: وهي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفرض في سياق تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربية القائمة على ضرورة التحول الديمقراطي وقد أعدت مشاريع لهذا الغرض (على الأقل ظاهريا)، لعل أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا[1].

د- النظام الدولي بعد الحرب الباردة : لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي سابقا، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وهذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الإتجاه نحو التغيير و الإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي مع إختلاف في الدرجة.

كان تأثير كرة الثلج على الديمقراطية واضحًا بوضوح في 1990في بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا ونيبال وألبانيا.كما أثرت على الحركات نحو التحرير في بعض الدول العربية الدول الافريقية ؛جعل الرئيس موبوتو سيس Mobutu Sese Seko رئيس الزئير سابقا يتفاعل مع مقتل الدكتاتور الروماني بالرصاص، وقال أنه سيسمح لحزبين سياسيين

(1) محمد أمين لعجال، مرجع سابق، ص 53.

التنافس سنة 1993؛ وكذلك تأثر جوليوس نايرار Julius Nyerere في تنزانيا.. ولكن هـذا لا يعني بالضرورة الى حدوث الانتقال الديمقراطي في البلد "A" و "B" سـيؤدي حتمـا للإنتقـال في البلد C، إذا غابت الشروط الداخلية.

في أوروبا الشرقية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي إنتشرت الديمقراطية بسرعة لانه لا توجد عقبة خارجية للتحول؛بينما لا توجد عقبة خارجية تمنـع دول الشـرق الاوسـط وشمال إفريقيا واسيا من التحـول.اذا إختيـار الحكـام التوتاليتاريـة قبـل 1989 لمـاذا لا يختارونها بعدها؟ تأثير كرة الثلج هو في كونه يحفزك في ضرورة الدمقرطـة فقـط؛ موجـة 1989 شجعت التنظيمات المعارضة وأخافت الحكام المتسلطين، ولكن نظرا لطـول أمـد القمع والدكتاتورية في البلدان الأخرى (شمال إفريقيا) لا يبدو أن نموذج أوروبا الشرقية سيؤثر بشكل كبير فيها، في التسعينات صندوق النقد الدولي (IMF) أصبح له تأثير كـبير في فرض جملة من التحولات الاقتصـادية والسياسـية[1].خاصـة في البلـدان الـتي تعـيش مراحل انتقالية؛من جملة هذه الشروط:

- إتباع النهج الليبرالي.
- فتح المجال لإقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.
- التخفيض من قيمة العملة الوطنية.
- الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية.
- التقليص للدور الاقتصادي للقطاع العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

هذه القيود كلها أدت إلى إضعاف النظام القائم وفتح المجال أمام المعارضة ودعوتها للتحول، وعليه ما يمكن إستخلاصه هنا أن ضغط الفـاعلين الخـارجيين كـان لـه دور في إحداث بعض الاصلاحات والانفتاح الليبرالي المشروط من الداخل.

وبالموازاة مع هذه العوامل السابقة (الداخلية منها والخارجيـة)، والـتي مـن شـأنها المساهمة في دفع التحول الديمقراطي إلى الأمام، يرى بعض الباحثين بلزوم توفر مجموعـة

(1) Samuel P. Huntington, op.cit, p p 16-17.

من المقومات الأساسية على اختلافها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) لضمان نجاح هذه العملية المعقدة والمركبة، أهمها:

- إقتصاد لبيرالي منتج، يخلق بيئة مناسبة للإستثمار ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- ضرورة توفر ثقافة التعددية والتداول على السلطة في أحزاب السلطة والمعارضة.
- مواطن يؤمن بقيمة الحرية كأعلى قيمة إنسانية، وبحق الناس في الاختلاف.
- الحق في النقاش وبناء الآراء في الفضاءات العمومية.
- تحييد المؤسسات غير المنتخبة من العملية السياسية (الامنية/ الدينية / الطائفية..).
- إستقلال السلطة القضائية كأساس لتجسيد حكم القانون.
- مأسسة المحاسبة باعتبارها أساسية في مبدأ الديمقراطية، لأن غيابها يؤدي إلى الإستبداد.

ثالثا - أشكال التحول الديمقراطي

أنماط التحول الديمقراطي هي الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، أي كيفية التحول عن النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي.ويميز صامويل هنتنغتون بين أربعة أنماط رئيسية لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية وهي على التوالي:

1- نمط التحول من الأعلى (Transition from Above): حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي من يلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي. وتتمثل النتيجة الأكثر إحتمالا لهذا الشكل من التحول، قيام ديمقراطية محدودة تتميز بإستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبيا من النخب، وغالبا ما تحتفظ

النخب المسيطرة في النظام التسلطي بسيطرتها على السلطة والقوة في الترتيبات الجديدة، ولقد كان ذلك النمط الغالب لعمليات الإنتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية.[1]

وهناك دول عديدة عرفت تحولاً ديمقراطياً من أعلى كإسبانيا التي تعتبر أوضح مثال عليها، وكزامبيا التي بادرت القيادة فيها إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية، حيث مرت بعملية تحول ناجحة عام 1991 من نظام الحزب الواحد الذي كان يقوده »كينيث كاوندا« إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب تحت قيادة الزعيم المنتخب فريدريك شيلوبا، واليونان والبرتغال حيث جاءت المبادرة فيهما لإنهاء النظام السلطوي من القيادة العسكرية في عام 1973 في اليونان، و1974 في البرتغال.[2]ولكن في بعض الحالات تقول فرانسيس هاكوبيانFrances Hagopian أن الديمقراطية الهشة مثل البرازيل، مع تقليد ديمقراطي ضعيف وعقدين من الحكم العسكري يجعل توطيد الديمقراطية عبر اتفاق أمر متعسر، وتجادل في أن المواثيق السياسية التي تفاوضت عليها النخب التي جعلت انتقال النظام ممكنًا في الواقع قد حدت من امتداد الديمقراطية. وقد استعادت نخب النظام القديم العديد من مصادر قوتهم السياسية في مقابل دعمهم للديمقراطية، الميثاق جعل الجيش أقوى من المدنيين.[3]

2- نمط التحول من الأسفل (Transition from Below): و ينتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث إنهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي في النهاية إلى إنهيارها أو الإطاحة بها. فتأتي فئات

---

(1) محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 14.

(2). ايمان أحمد،الديمقراطية والتحول الديمقراطي قراءة نظرية(تركيا:المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016)، ص4.

(3) Sujian Guo and Gary A. Stradiotto, Democratic Transitions Modes and outcomes, British Library Cataloguing,2014,p 6

المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذين يريدون إقامته، وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة: الكفاح لإسقاط الحكومة، سقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة[1].الانتقال من خلال الثورة أو إنهيار النظام القديم هو نوع الانتقال الأقل إشكالية بسبب قدرة المعارضة على فرض مطالب بإجراء انتخابات غير مقيدة وعجز النخب القديمة عن قمعها، ولكن مع ذلك يقول كارل وشميترKarl and Schmitter أن الثورات تنتج أنماط من الهيمنة ولكن ليس بالضرورة ديمقراطية، فهذا النمط هو أقل أنواع الانتقال صعوبة حيث ينتج عنه إستراحة كاملة من الماضي والسرعة في التحول إلى الديمقراطية، ومع ذلك قد يقل تحفيز النخب لتعزيز العلاقات التعاونية والتوافق، هنا يمكن الحديث عن تجربة (ألمانيا الشرقية، الأرجنتين، رومانيا).

3- نمط عن طريق التفاوض ((Negotiated Transition: : يحدث هذا التحول عبر ميثاق، ولكن ليس دائما مبرر أو واضح، لتحديد أو بشكل أفضل إعادة تعريف القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على أساس الضمانات المتبادلة من أجل المصالح الحيوية؛يتم وضع ميثاق انتقال أكثر شمولية pacted transitions عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي واحلال نخب ديمقراطية.يقول أدونيل وشميترO'Donnell and Schmitter نحن نعتبر هذه محاولات سلمية للعملية الانتقالية، مقارنة بالطرق الأكثر عنفا للثورة. يجادل بعض العلماء بذلك من المرجح أن يؤدي هذا النمط إلى ديمقراطيات مرسخة أكثر من

(1) صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح، ط1، 1993)، ص 217.

أنواع الانتقال الأخرى. الاتفاقيات تهدف الى استيعاب المصالح الحيوية بالتالي تسهيل تثبيت الديمقراطية. (1)ومن أهم الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة أورجواي في عام 1991، وكولومبيا وفنزويلا1985، كذلك حالة جنوب افريقيا في عام 1999 -1991.و يأخذ هذا الشكل من التحول تعاقب متميز للخطوات بإتجاه الهدف في هذه الحالة وهي:

أ- ينشغل النظام باللبرلة، ويبدأ بفقدان قوته وسيطرته.

ب- تستغل المعارضة هذا الوضع لتكثيف نشاطها أملا في إحداث شرخ وإسقاط الحكومة.

ج- ترد الحكومة بعنف لإحتواء الموقف.

د- يعمل قادة الطرفين على تهدئة الوضع ويشرعون ببلورة إمكانية تحول متفاوض عليه[2]. وهكذا كانت عملية التحول الإحلالي تتطلب قدرا من التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة، وشيئا من الشك لدى كل طرف فيمن قد ترجح كفته في أي إختبار للقوة، وفي ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدو أقل حجما من مخاطر المواجهة والكارثة.

4- نمط التدخل العسكري الخارجي (Foreign Military Intervention): هذا النمط الأخير من عملية الإنتقال يحدث نتيجة لتدخل قوى أجنبية ومن أمثلة هذا النمط: التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال وليبيا، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر كما حدث في العراق، كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة خلال فترة ثمانينات وتسعينات القرن العشرين[3].وهذا النمط هو الأخطر لأن التدخل الخارجي

---

(1) Sujian Guo and Gary A. Stradiotto,op.cit, p6

(2) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 92.

(3) محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 17.

تبين بعد عدة تجارب أن لا يسعى لإقامة ديمقراطية، بقدر سعي المتدخل للحفاظ على مصالحه الحيوية، وترك تللك المنطقة تشتعل في الحروب الطائفية والعرقية والقبلية؛التي ستطفو بسهولة في ظل غياب حتى الوجود الشكلي لمؤسسات الدولة.

تحدث عمليات الانتقال الديمقراطي من خلال تضافر مجموعة من العناصر، يمكن تحديدها وتصنيفها إلى أربعة أنواع : [1]

- يوجد إجماع على أن طريقة الانتقال تؤثر بشكل مباشر على آفاق توطيد الديمقراطية.
- أن بعض الأساليب من المرجح أن تؤدي إلى تعميق الديمقراطية من غيره.
- أنه من الممكن تصور وقياس الجودة والمدة الديمقراطية واختبارها تجريبيا ضد أي طريقة انتقالية معينة.
- تحديد تساعدنا التحولات الإشكالية على فهم الديناميكيات التي من المرجح أن تقود للانهيار الديمقراطي والعودة إلى الاستبداد.

(1) Sujian Guo and Gary A. Stradiotto,op.cit, p6

المبحث الثالث

في عوائق الانتقال الديمقراطي

أولا-غياب البوصلة والنزعة القصووية: لم يحصد الحراك العربي من عفويته وإضراب قواه عن التنظيم، ومعالنة الحزبية السياسية خصومة، سوى سوء المآلات، لقد وجد جموع المنتفضين في تونس ومصر نفسها، بعد سقوط النظامين في البلدين، أمام سؤال : وماذا بعد؟ ماذا بعد النجاح في إزاحة حاكمين وعائلتين ودائرتين مقربتين منهما؟ كيف يدار البلد ومن يديره؟ ما الخطوة الأولى إذن..؟. هناك ثلاثة عوامل مجتمعة تضافرت لتنتج تلك الحال من القصووية السياسية، ينبغي النظر اليها ككلية وهي: [1]

- هي محصلة الثقافة الحزبية القصووية وتأثيراتها غير المباشرة في المجتمع، وتجدد فعل تلك القصووية في أحداث الحراك العربي؛ بعد التحاق قواها بحركات الانتفاض، ثم مفعولية الفقر السياسي في البيئات الشبابية المنتفضة وما تفضي إليه من إستسهال لمهمات التغيير.
- تحول فعل القصووية* في الحراك العربي الى فعل مباشر حين التحقت قواها السياسية بالحراك؛وقد تبين ذلك عندما نجحت القوى الحزبية الإسلامية والعلمانية_في أن تصادر الحركات الإحتجاجية وتستولي على قرارها، فتوجهها نحو افاق برنامجية لم تكن الإنتفاضات قد تطلعت اليها في بدايتها: (تشكيل مجالس تأسيسية؛تفكيك الأجهزة الأمنية، حمل السلاح في ليبيا وسوريا وعسكرة الإنتفاضة..الخ).
- وثالث العوامل لا يقل خطورة؛ فقد ثبت أن مفعولية القصووية العفوية كان لها كبير الأثر في ترتيب نتائج سياسية لا تناسب الحراك؛ فكان أن طرحت على

---

(1) عبد الإله بلقزيز،مابعد الربيع العربي(الدار البيضاء:المركز الثقافي للكتاب،ط1، 2017)، ص 56

نفسها أهدافا تفوق ممكنات الواقع الموضوعية والذاتية: الملكية البرلمانية عند حركة 20 فبراير بالمغرب، إسقاط النظام في مصر.[1] وقد تكرر الى غاية اللحظة الأمر مع الحراك الشعبي في الجزائر سنة2019 كما سنوضح في الفصل الأخير لاحقا.

ثانيا: تدخل العسكر في الحياة السياسية؛ الأنظمة البريتورية لا تطبق الديمقراطية ولا تمارس طيلة الوقت قمعا علنيا، فهي تحاول من خلال تنظيم إنتخابات دورية أن تحصل على الأقل على ما يشبه الشرعية الديمقراطية، أملا بإرضاء اللاعبين الخارجيين والداخليين في الوقت نفسه، فهي تحاول من خلال إخضاع تلك الإنتخابات لسيطرة إستبدادية تحصين سيطرتها المتواصلة على السلطة، وهي تحلم بجني ثمار الشرعية الإنتخابية دون وجود مخاطر عدم اليقين الديمقراطي، من خلال الموازنة ما بين السيطرة الانتخابية والثقة الانتخابية، فهي تضع نفسها في منطقة رمادية من التناقض البنيوي[2].

واذا كان خطر الدولة الثكنة، أي عسكرة المجتمع قائما في الدول المتطورة، فإن الخطر في الدول ذات البنية المتخلفة نسبيا معكوس، وهذا بسبب ضعف المؤسسات وعدم تمكن المجتمع من إنتاج وحدته بالتفاعل الجدلي مع مؤسسات الدولة، الى درجة فرض النظام عليه من خارجه، فالتماسك الوطني ليس بنيويا داخل المؤسسات، ولا ينبع منها،

---

*- نزعة في السياسة ترتبط بمن يستسهلون القفز على المراحل؛والذهاب الى الهدف النهائي لعملهم السياسي، القصوويون يريدون وهذا يكفيهم في ظنهم لبلوغ مايبتغونه من دون السير في تعرجات الواقع؛ومن دون حسبان لوجوه التناسب بين الأهداف السياسية البعيدة والامكانات الذاتية والموضوعية..ومن يذهب في عكس فكرهم يعني اصحاب الممكن السياسي فهم في عرف القصوويين متخاذلون او يعانون نقصا في الراديكالية والمبدئية الثورية

(1) عبد الاله بلقزيز،نقد السياسة في أمراض العمل السياسي(الدار البيضاء:المركز الثقافي للكتاب، ط1، 2019)، ص ص116-118.

(2) Thomas carothers,the End of the Transition paradigm,Journal of democracy 13 (January 2002) p 5-21

هنا يفرض العموم فرضا عبر تمثله بواسطة الجهاز الأكثر تنظيما وهو الجيش؛أي يصبح الجيش التجسيد الحقيقي للدولة، وليس ذلك بسبب كونه عسكريا، بل لأنه المؤسسة الوطنية الأقوى والأكثر حداثة؛ وهي تظهر كذلك خصوصا بعد حصول تطورين: [1]

- الأول، إضعاف البنى والمؤسسات التقليدية.
- والثاني، فشل المؤسسات السياسية الحديثة مثل: (الأحزاب، البرلمان..) في ملئ فراغ الشرعية، والحفاظ على تماسك المجتمع والدولة الحديثة التكوين، والتي نشأت قبل عملية بناء الأمة.

فالقوة البريتورية التي تحتكر السلطة قائمة على منطق نيوباتريمونيالي قوامه الشخصنة والشكلانية؛ والجيش ضمن هذه الحالات هو من أنشأ الدولة وليس العكس، وليست السياسة مستقلة عنه، بل هي وظيفة أصلية في تكوينه ولأسباب تاريخية أصبح في قلب قضية بناء الدولة، وتحول قادته الى مؤتمنين على الوطنية وعلى هذه الدولة الوليدة.فمنطق النظام السياسي الذي تأسس بعد الاستقلال ذو نزعة نيوباتريمونيالية، يهدف الى إمتلاك المشهد السياسي كاملا وإلى المراقبة المنظمة لعملية منح الموارد، وإلى إمتداد الهيمنة السياسية لتشمل إكتساب الأدوار والسلطات داخل مختلف الفضاءات الإجتماعية، وخصوصا داخل الحياة الاقتصادية[2].

ثالثا-الدولة العميقة ومقاومة الانتقال الديمقراطي؛مفهوم الدولة العميقة وفقا لباتريك أونيل Patrick H.O'neil يشير الى مجموعة من المؤسسات القسرية، والفاعلين المجتمعيين تجمعهم شبكة من العلاقات والتحالفات داخل الدولة؛تضم أطرا رسمية وأخرى غير رسمية.نافذة، وتكون لها مصالح معينة متشابكة ومتقاطعة،

---

(1) عزمي بشارة،مرجع سابق،ص 49-50.

(2) الطاهر سعود،أدوار الجيش في مراحل الانتقال بالجزائر،مجلة سياسات عربية،ع24، جانفي 2017،ص 34.

مدفوعة سياسيا بمنطق الوصاية على المجتمع، تقوم بالدفاع عن مصالحها في مواجهة الحكام المنتخبين ديمقراطيا والممثلين الشعبيين، وغالبا ما تجمع بين مكوناتها المؤسسات المحتكرة للقوة في الدولة[1]: الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والبنى الإستخباراتية، وتبرر ممارستها دائما بزعم الدفاع عن مصالح وجودية للأمة. وغالبا ما تكون هذه الدولة العميقة مصاحبة لوجود الدولة الظاهرة (المؤسسات الرسمية)، حتى إذا ما هبت رياح التغيير وطالت أركان النظام السياسي الظاهرة بقيت الدولة العميقة عصية؛ وقد يستمر ذلك لعقود، الى أن يستطيع المجتمع تفكيك بنيتها.

فالدولة العميقة ذات الأنظمة الهجينة تكون السلطة الحقيقية وعملية صنع القرار الفعلية خارج المؤسسات الرسمية، وبدلا من ذلك يتم إتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الموارد من طرف "الرجل الكبير Big Man وأتباعه، تربطهم شبكات غير رسمية (محسوبية/ زبونية) موجودة خارج بنية الدولة، ومنطقهم المصلحة الشخصية وليس المصلحة الوطنية.وفي مثل هذه الحالات، يتطور نمط من نظام الإنتفاع السياسي، يتنافس فيه الفاعلون السياسيون على مواقع سلطوية لإستخدامها لمصلحتهم الذاتية أو لفائدة جماعاتهم الداعمة[2].

رابعا-الإعلام الموجه والأمن المجتمعي؛ أحد الأسئلة المحورية التي تطرح نفسها عند الحديث عن الأمن المجتمعي هو مدى إمكانية تحديد وتعريف المخاطر المحتملة، فالأمن المجتمعي كما يقول باري بوزانBuzan يتمحور حول الهوية، فهناك من يرادفه تماما مع مفهوم الأمن الهوياتي، فالهوية ليست كيان معطى، إنه

1 patrick h oneil, the deep state:A amerging concept in comparative politics,University of Puget Sound, Washington,Agust 2013,p3

(2) محمد حليم ليمام،الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017)، ص 137.

كيان يتحول ويتكيف مع التغيير الذي يحدث في الجغرافيا السياسية، المجتمع، الاقتصاد..ومن الخطأ إعتبار التغيير عبارة عن تهديد[1].

وهذا المنطق يحصل ضمن التجارب العربية؛ فالأمن المجتمعي غالبا فيها مبني على أسطورة الدولة تساوي الحماية، فالدولة تعمل على خلق التهديد وتضخمه لتبرر شرعيتها أو تزيد من إختراقها للمجتمع أثناء حدوث حرب أو مطالب إحتجاجية؛ فالأمن لا يمكن إعتباره شيء إيجابي إذا كان له ضحايا، وضحايا الأمن لا يقتصرون فقط على أولئك الذين تطالهم الآلة القمعية للدولة بتعبير فوكو، ولكن يتضمن كذلك أولئك الذين يكونون فريسة لخطابات التي تروجها النخبة الحاكمة بترسانتها الإعلامية تسمى العملية بمنطق الأمننةSecuritization ومعناه إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل أن تتكلم عليها الدولة.[2] فيتم تخوين المناضل وإختزال الأحداث وتوظيف الكذب كأداة هيمنة لبسط النفوذ الايديولوجي وتزييف الوعي، فلوسائل الاعلام قدرة على إخراس الرأي مثلما لها القدرة على إنتاجه؛فهي من يقول لنا ما يجب ألا نفكر فيه، أو بماذا لا يجب أن نفكر، وهذا لمصلحة السلطات المؤسسة بنيويا، التي تمنحنا الإختيار الوهمي بين الأشياء المتكافئة، ولعل ماحدث في حراك المغرب 20فبراير 2011 وفي الجزائر 22فبراير 2019 يقربنا من الفهم.

خامسا-موقف المنتظم الدولي؛في الحقيقة أن نماذج الإنتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية وإسبانيا؛ و ماسمي بالربيع العربي لا تعكس حدوث ثورة تقليدية شاملة وجذرية وعنيفة؛ذلك لأن سقوط الأنظمة في دول الربيع العربي

---

(1) zanetaozolima,societal security inclusion exclusion dilemma, a portrait of the Russian_speaking community in Latvia ,2016,p22

(2) أحمد قوجيلي،الامن كابتزاز :جذور الدولة الحامية في العالم العربي،مجلة الشرق الاوسط،ع150، شتاء 2015، ص 12.

وقدرتها على القيام بعملية التكيف اللازمة إرتبطت بقرار خارجي وتأثير دولي إقليمي؛فالنظم الإنقلابية في أمريكا اللاتينية تراجعت بسبب ضعف قدرتها التكيفية ورفع الغطاء الأمريكي عنها، مما مهد لإجراء تعديلات هيكلية في هذه النظم يوسع قاعدتها الشعبية، وتنحسر إمكانية الثورة الشاملة المعادية للغرب.

في حالة بلدان ماسمي بالربيع العربي؛لقد وجدت الإدارة الأمريكية التي طالما رعت الأنظمة السلطوية فرصة لإعادة تأسيس علاقات جديدة، ودعم مسار التحول الديمقراطي، فضغطت حتى تخلى مبارك عن الحكم وساندت الحراك في ليبيا ضد القذافي، ولكن دورها إتسم بنمط من إدارة الأزمة أكثر منه رعاية حقيقية للمسار الإنتقالي، بدليل رفضها وصف تدخل الجيش المصري في 3يوليو بأنه إنقلاب.[1]بالمقابل على مستوى الإتحاد الأوروبي تمت صياغة سياسة جوار أوروبي جديدة خلال ربيع عام2011 بعنوان الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والإزدهار جنوب المتوسط، وقد تجلى ذلك في موقف فرنسا في الدفاع عن الموقف العسكري في ليبيا والصمت عن التغيير الخشن في مصر. (2)وهو ما يبين التفاوت بين الشعارات المعيارية التي يرفعها الإتحاد و الواقع المبني على المصالح الإقتصادية حتى مع نخب حكم متسلطة أفرزتها إنقلابات عسكرية وانتخابات مشكوك في نزاهتها.

على مستوى مواقف الدول العربية ممثلة في الجامعة العربية؛فقد دعت الى التدخل الأجنبي في ليبيا وأيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 فتدخل الناتو وفعل ما فعل..والنتيجة مقتل القذافي ودخول ليبيا في أزمة شرعية لم تنتهي الى

(1) أحمد تهامي، إدارة المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي،مجلة البيان، الرياض ،ع12 ،2015، ص ص 104.105.

(2) محمد حمشي،الاتحاد الأوربي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي:حدود القوة المعيارية،مجلة سياسات عربية،العدد35، نوفمبر 2018، ص71.

يومنا هذا..وهو نفس ما تكرر في الحالة اليمنية مع التحالف الخليجي.الدول القوية في المنتظم الدولي دائما تنتج أسبابا منطقية كي تعطي مظهرا لائقا لكل قرار خاص بسياستها الخارجية، ما الذي حدث سنة 2003 في العراق غير هذا؟. وكما في أي تلاعب هناك عمق للحقيقة الذي يسمح بالتحديد لربح موافقة الرأي (وجود تسلطية)؛ فالدول القوية تركت مبارك وبن علي يقمعون الشعب بلا محاسبة، ما يهمها إذا كان المستبد منخرط في التحالف الكبر لما يسمى "بالحرب ضد الارهاب".

من قبل الحرب الباردة باسم الديمقراطية ومناهضة الشيوعية ساند الغربيون بينوتشي وموبوتو وحتى البرتايد؛هذا الموقف يمكنه فهمه في خطاب تيودور روزفلت ازاء دكتاتور نيكاراغو صوموزا: "انه ابن سافلة لكنه بن سافلتنا"[1]. وهو ما جعل الشعوب المقهورة ترضى أو تتقبل بإذعان قهر المستبد الذي في إعتقادها يحمي أمنها؛ فتتنازل بذلك طوعا/ أوقسرا عن حريتها لتصون سيادتها، ويحدث غالبا أن تفقدها كلاهما كما قالها يوما وانستن تشرشل.

سادسا-غياب الطليعة المثقفة؛إن أي مجتمع مدني من شأنه أن يقود عملية الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتبلور و يتمأسس بدون وجود طليعة مثقفة؛نخبة تستطيع أن ترسم مشروعا مجتمعيا ومحددا عن أبعاد هذا المجتمع الحضارية، وتعكس طموحاته وتعبر عن كل ما يجيش فيه من إنتقادات للمجتمع السياسي ومكوناته المختلفة، ولهذا توجب أن تكون هناك طليعة مثقفة مستقلة عن أية تأثيرات سياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية[2].

---

(1) بسكال بونيفاس، المثقفون المغالطون: الانتصار الاعلامي لخبراء الكذب، ترجمة عبد الرحمان مزيان (بيروت: دار الروافد الثقافية،ط1، 2015)،ص32.

(2) محمد شقير، مرجع سابق، ص 242.

فالميلاد الطبيعي والحقيقي لكل مجتمع مدني هو ميلاد ثقافي، من هنا تأتي أهمية المسألة الثقافية في تناول طبيعة المجتمع المدني القائم، على إعتبار أنها تمثل عصب كل تحول إجتماعي وسياسي، فليس هناك من قوة للمجتمع المدني إلا السلطة الرمزية/ الثقافية. هذه الأخيرة التي تحملها معها الطليعة المثقفة، غير أن هذه الطليعة غائبة في المشهد الثقافي العربي، وهذا نتيجة إرتباط المثقف في هذا المجال الجغرافي إما بالسلطة أو بالحزب، فمن جهة عمدت السلطة بمختلف وسائل الإغراء لإستمالتهم وتوظيفهم في مختلف دواليب الدولة الوزارية أو النيابية أو الإعلامية، بل وحتى تحويلهم إلى مستشارين لتبرير السياسة الرسمية للنظام القائم، أما الأحزاب من جهتها هي الأخرى، فقد إستغلت النزوع التمردي لهؤلاء المثقفين وحسهم النقدي لإستقطابهم إما بإغراءات مادية (كتقليدهم لمناصب قيادية، نشر أبحاثهم..)، أو محاصرتهم فكريا من خلال عدم التعريف بأعمالهم وعدم دعوتهم إلى الجمعيات الثقافية التي تشرف عليها.[1] مع محاصرتهم في فضاء الجامعة التي أضحت فضاء مُسيس، وهو مامنعها من أن تمارس وظيفتها الطبيعية في إنتاج النخب التي تفكر خارج منطق المؤسسة.

وعليه أصبح المثقف الذي كان من المفروض أن يشكل الأساس الإستراتيجي للمجتمع المدني كأداة طيعة في يد الأحزاب وأجهزة السلطة يوظف وقت الحاجة، مما كرس ظاهرة غياب المثقف العضوي بتعبير غرامشي؛ فالهيمنة الثقافية على المجتمع يجب أن تسبق الإستيلاء على السلطة، فمفهوم الهيمنة يشمل: [2] أولا؛ يفترض مسبقًا أن "الطبقة المهيمنة" تأخذ في الاعتبار مصالح الطبقات والمجموعات التي تمارس عليها "هيمنتها". يضاف إلى ذلك ستضطر الطبقة المهيمنة إلى تقديم بعض التضحيات تمس مصالحها

(1) عبد اللطيف الخمسي، مرجع سابق، ص 10.

(2) Valeriano Ramos, The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism, Encyclopedia of Anti-Revisionism On-Line, https://www.marxists.org/history/erol/ncm-7

المؤسسية. ثانياً، تستلزم قيادة إقتصادية إلى جانب القيادة الأخلاقية السياسية، بمعنى آخر يستلزم أن تكون الطبقة المهيمنة "الطبقة الأساسيةfundamental class؛ أي فئة تقع في أحد القطبين الأساسيين في علاقات الإنتاج:

مالك أو غير مالك لوسائل الإنتاج، لذلك يبدو أن العملية تستلزم من إحدى الطبقات تنفيذ دور قيادي على المستويات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والفكرية مقابل الطبقات الأخرى في النظام.

يعتمد مفهوم غرامشي للسلطة ببساطة على لحظات علاقات القوة و الإكراه coercion أو الإجماعconsensus هاتان اللحظتان هي عناصر أساسية، بل هي بالفعل العناصر المكونة لحالة التوازن، من الواضح أن الحكم السياسي أو حكم الدولة من قبل طبقة هيمنة محددة على هذا النحو سيكون حكمًا يسود فيه الإجماع على الإكراه. وبحسب غرامشي، فإن الإجماع يعتمد على مستوى المجتمع المدني، وبالتالي يجب كسبه هناك من ناحية أخرى، يقع الإكراه على مستوى الدولة، وبشكل أكثر تحديدًا على مستوى "المجتمع السياسي". وعليه فإن الحكم المهيمن، الذي يتسم بهيمنة الإجماع على الإكراه، يمثل بشكل عام توازنا بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني.[1] وهذا ما يفسر لماذا تصبح فكرة مشروع الهيمنة يجب أن تسبق الإستيلاء علي السلطة السياسية.

(1) Valeriano Ramos, Ibid,

الفصل الرابع

في نقد براديغم التحول الديمقراطي

المبحث الأول

المداخل النظرية لتفسير الإنتقال الديمقراطي

ثمة إتفاق في الأدبيات السياسية و السوسيولوجية المعاصرة على وجود مجموعة من المدارس أو مداخل لتفسير عمليات التحول الديمقراطي، شكل كل منها على حدى منظار نظري لفهم هذه العملية؛ وهذه المداخل على التوالي هي:

أولا - المدخل التحديثي:

تم تطوير نظرية التحديث لأول مرة بواسطةLerner سنة (1958) وهو عالم سلوكي يدرس دور الإعلام في التنمية؛ يعتبر أن المجتمعات العصرية هي التي يكون اهلها متعلمين، يسكنون المناطق الحضرية، ولها دخل فرد عالي، ثم تلته أعمال روستو Rostow 1960 و كوزنات Kuznet1966 وتايلور Taylor 1968 الذي أكدوا على أهمية الاقتصاد

العصري، وعلى أهمية الهيكلية والتغيير المرتبط بارتفاع دخل الفرد، و تدهور الاقتصاد الزراعي وصعود المناطق الحضرية الصناعية.

من أوائل الدراسات الكلاسيكية التي ربطت ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فعالم الإجتماع السياسي الأمريكي مارتن ليبست (S.M.Lipset) 1959 أيضا يطرح نفس الفكرة، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف بعض البلدان للمقارنة بينها إعتمادا على معايير ومؤشرات معينة: (كالثروة، درجة التصنيع، الحضرية ومستوى التعليم)، بإعتبارها مؤشرات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ليخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتميز بمستويات تنمية

إجتماعية وإقتصادية عالية بالمقارنة مع البلدان الدكتاتورية.ما يجعل المواطن غير قادر على تحمل قمع النظام له [1].

إجمالا يمكن القول بأن المدرسة التحديثية تسعى لتبيان أهمية ودور نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدول التحديثية في تعزيز الشرعية والقبول العام، مما يفتح لها مجالا واسعا في ممارسة صلاحيتها القانونية، وتعتمد في دراسة تلك العلاقة على مجموعة من المؤشرات من مثل: (دخل الفرد، نسبة الأمية، إنتشار التعليم، الحراك الإجتماعي....الخ، والتي تصنفها المدرسة كمتغيرات مساعدة على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتعزيزها[2].هذه النظرية التي تم نقدها من عدة باحثين كبريزورسكيPrzewors الذي قال انه لا توجد علاقة سببية بين متغير الدمقرطة والتنمية الاقتصادية، لأنه قد يحدث الإنتقال لأسباب أخرى، ولهذا يجب فحص تاثير الناتج المحلي على تعزيز الدمقرطة[3].فيه أمثلة: (بلدان الخليج، تتمتع بدخل فردي عالي من دون وجود مجتمع سياسي حقيقي).

ثانيا - المدخل البنيوي:

يفترض أنصار هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، لهذا نجد أن هذا المدخل يركز في دراسته على التشكيلات الطبقية و البنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهما ضمن إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، فإكتساب السلطة السياسية حسب هذه المدرسة يأتي عبر صراع الفاعلين الاجتماعيين،

---

(1) Sharyn O'Halloran and Jack Goldstone, Democratic Transitions, American Journal of Political Science, Vol. 50, No. 3, July 2006, p553

(2) علي خليفة الكواري (وآخرون)، مرجع سابق، ص 54.

(3) Sharyn O'Halloran and Jack Goldstone,op.cit,p 552

ونهاية هذا الصراع هو بداية لتحقيق نوع من توازن القوى وبرز للطبقة الوسطى تمهيدا لظهور الديمقراطية[1].

وضمن هذا السياق، نجد دراسة بارنجتون مور (Barington Moore) بعنوان "Social Origins Of Dictatorship And Democracy"، أين حاولوا فيها إيجاد تفسير لاختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي إتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وعن المسار الذي اتجهت إليه كل من روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، وهذا من خلال عملية التحول التدريجي التاريخي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة، وقد إعتمد في مقارنته هاته على تفاعل أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت: (الطبقات الإجتماعية- الفلاحون-طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة)، ليضع موروMoore في الأخير إشتراطات للتنمية الديمقراطية وهي:

- تحقيق حالة من التوازن والتحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض والحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة العمال والفلاحين[2].

وبالنظر لإغفال تحليلات مور لدور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، فقد قام ديتريك روشماير (Dietrich Rueshemeyer) و زملائه بتدارك هذا النقص وهذا بإضافتهم لهذه العوامل في تحليلاتهم.

ثالثا - المدخل الإنتقالي:

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الإنتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها، فأنصار هذا المدخل

---

(1) علي خليفة الكواري، نفس المرجع السابق، ص 55.

(2) محمد بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 8.

أعطوا الأولوية لدراسة آليات الإنتقال إلى الديمقراطية عوض البحث عن شروط الإنتقال. وهذا ما إنتهجه روستو في مقاربته التاريخية التي قارن فيها بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، والتي ركز أساسا فيها على كل من تركيا والسويد، فإستنتج أن عملية الإنتقال إلى الديمقراطية تمر عبر أربعة مراحل: [1]

أ- مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية، والتي لا يشترط فيها تحقيق إجماع بل يكفي الحصول على موافقة الأغلبية العظمى من المواطنين بتشكيل هوية سياسية.

ب- هي مرحلة إعدادية هامة، ما يميزها هو الصراع العنيف بين كل من النخب الجديدة والنخب التقليدية المسيطرة، هذا العنف من شأنه أن يجهض الديمقراطية قبل ولادتها بل يمكن أن يمزق الوحدة الوطنية تماما، أما الإحتمال الثالث، فهو أن يتم حسم الصراع لصالح أي طرف من الأطراف مقابل القضاء على قوى المعارضة وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

ج- في حالة عدم حسم الصراع في المرحلة السابقة ولم يتم تجاوز المرحلة الإعدادية، تدرك حينئذ أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، وهي المعروفة بمرحلة القرار، هذا القرار ليس نتاج قناعة لدى الأطراف المتصارعة بل هو مجرد وسيلة للتسوية.

د- مع مرور الوقت تصبح الديمقراطية عادة لدى الأطراف المختلفة، وخصوصا لدى الأجيال اللاحقة التي تترسخ لديهم كقناعة بعد أن يتم تجاوز المرحلة الإنتقالية، وعندها فقط يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت كما يقول أصحاب المدخل الإنتقالي.

---

(1) جون ووتر بيري، إمكانية التحرك نحو اللبيرالية السياسية في الشرق الأوسط ، ورقة مقدمة في: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ص ص. 93-94.

لقد صارت النخب الشأن والمحور الأساسي للدراسات التي جاءت بعد عمل روستو، ولعل أهمها العمل الجماعي الذي قام به كل من غوليرمو أودونيل (Guillermo Odonnell) وفيليب س. شميتر (Philipe c Schmitter) ولورانس وايتهيد (Lourence Whitehead)، فالتحول لدى هؤلاء المؤلفين ما هو إلا " فاصل أو فسحة Interval بين نظام سياسي وآخر"، وما يميز هذه المرحلة هو اللايقين، لهذا فهي تتسم بمعايير بنيوية وسلوكية غير كافية أو مؤهلة للتنبؤ بحصيلتها[1]. لهذا يأتي تركيز فيليب شميتر وزملاؤه على المرحلة الإنتقالية، بمعنى أثناء مبادرة النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية، فهذه الخطوة لا تعني بالضرورة التوجه نحو الدمقرطة Democratization إذ قد يتم التراجع و الإنتكاص عما قد سبق إنجازه حسبهم، والسبيل الوحيد الذي يمكن أن يسهل عملية الإنتقال إلى الديمقراطية هو تحالف متنوري السلطة مع المعتدلين من قوة المعارضة.

ما يميز مقاربة أودونيل و شميتر هو تركيزهما على النخبة والتأكيد على حالة اللايقين، فإذا كان قد زعما منذ البداية ضعف العوامل البنيوية فإن اللايقين والتركيز فقط على النخب سيصعب مهمة تفسير أي تغيير إجتماعي أو سياسي مهما كنت طبيعته.

رابعا- المدخل السيكولوجي : يأتي هذا المدخل ليفسر تحديدا تجربة بلدان العالم الثالث؛بالتركيز على الجانب النفسي الذي يلعب دورا هام في عملية التغير السياسي و التحول نحو الديمقراطية وينطوي على مقاربتين:

1 -المقاربة السيكولوجية:

أ-سيكولوجية الجماهير: يمكن كما يقول غوستاف لوبون للأفراد المنفصلين أن يكتسبوا صفة الجمهور النفسي في لحظة ما، وذلك تحت تأثير بعض الانفعالات العنيفة أو تحت تأثير حدث قومي كبير، وهو ما يسميه بالقانون النفسي

(1) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 61.

للوحدة الذهنية للجماهير.[1] تنطلق النظرية من فرضية أن لكل شعب سيكولوجية خاصة به يبنيها تراكميا، تجعله يأخذ بنمط من السلوك الاجتماعي أو السياسي مختلف عن بقية الشعوب مثلا: ما سماه مالك بن نبي بالقابلية للاستعمار.

ب- نظرية الإحباط : ويأتي إفتراض النظرية على أساس أن التغيير يأتي نتيجة حتمية للإحباط؛أي عندما تكون توقعات الفرد أو الجماعات مخالفة لما هو واقع وعليه يصابون بنوع من الاحباط.حينما يتبين أن انظمة الناس التصورية لا تحقق اغراضهم على نحو كاف، لا سيما حين يشتد سخطهم وتتعذر معالجته بسبب عدم امكان بلوغ الأهداف فإنهم يصبحون عرضة لتقبل الأفكار الجديدة التي تبرر القيام بأفعال مختلفة، ويطلق سميلسر Smelser عبارة المعتقدات المعممةgeneralized beliefs على الأفكار الجديدة التي تنشأ في أوضاع التوتر الإجتماعي[2].ربما ما يعاب على هذه النظرية أن أغلبية المجتمعات في العالم كما يقول لاري دايموند تعيش تحت أنظمة "الديمقراطية المزيفة". والبعض الاخر تحت أنظمة شمولية ومع ذلك إستمرت لعقود طويلة؛والفرد فيها تكيف وفضل حياة السجون على المغامرة بحثا عن حريته.

2 -المقاربة الإيكولوجية الجغرافية:

ضمن هذه المقاربة نجد إتجاهين في تفسير حركية الشعوب:

أ-الاتجاه الجيوبولوتيكي: يقوم على افتراض أن الدولة التي تحيط بها النزاعات تكون أقرب الى الاستقرار الداخلي سياسيا، ولهذا تسعى جميع الانظمة _بالتحديد التسلطية منها_ على خلق صراعات وهمية خارجية لتضليل الرأي

(1) غوستاف لوبون،سيكولوجية الجماهير،ترجمة:هشام صالح(بيروت:دار الساقي،1991)، ص53.

(2) تيد روبرت،لماذا يتمرد البشر،ترجمة مرز الخليج للأبحاث(الامارات العربية المتحدة،ط1، 2004)،ص 304.

العام وفرض نمط السيطرة؛ تحت شعار أولوية الاستقرار على التنمية/ أو الديمقراطية..الخ.

ب-الإتجاه الإيكولوجي: يستند على فكرة أن الدولة التي لا تهيمن على حياة أفرادها بالمعنى الغرامشي قد يخلق أفراد متمردين لا يقبلون الخضوع لأبوية السلطة[1].وهذا تاريخيا جسدته علاقة السيبة بالمخزن، فسكان الامازيغ الذين يقطنون الجبال استعصى على السلطة في كل مراجلها التاريخية أن تسيطر عليهم (تمرد في القانون لأنهم يأخذون بالعرف/ وتمرد في دفع الضرائب عكس قبائل المخزن).واضح أن هناك قصور في المقاربتين بالتركيز حصرا على إرادة الشعوب دون النظر في طبيعة النخب الحاكمة ومنطق حكمها.

(1) محمد مختار قنديل،دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر، تم الاطلاع يوم:06 / 06/ 2020.أنظر الى:http://www.ahewar.org/debat/show.ar

المبحث الثاني

الإنتقال الديمقراطي كحقل معرفي

لقد أعادت موجة الحراك لما سمي بالربيع العربيArab Spring سنة 2011 مُصطلح الإنتقال الديمقراطي كمحاكاة للربيع الأوروبي سنة 1848 ونسبة لربيع براغ 1968. يركز علم الإنتقال الديمقراطيTransitology على السمات المشتركة لعملية التحول الديمقراطي عبر مجموعة متنوعة من الخبرات عبر: [1]

- رؤى مستقاة من نتائج قابلة للتعميم حول الظروف التي تجعل الأنظمة الاستبدادية عرضة للتحديات والثورات الشعبية، كيف تتم التعبئة الجماهيرية وصنع ميثاق النخبة والعبور الى مرحلة أخرى من خلال العمليات الانتخابية، وخبرات إعادة كتابة قواعد اللعبة السياسية من خلال وضع الدستور.
- فهم حالة التقلب وعدم اليقين، عند الانتقال من نظام الى اخر، غالبا ما يخلق مقايضات بين الصراعات الادارية، ويطرح مسالة العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي كما تتصارع مع الاثار القوية للتفاعلات المحلية والدولية.
- تحديد اتجاهات جديدة في علم الإنتقال، مثل الدور المتغير للتواصل والمشاركة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إن أول خطوة في تبيان منظومة الإنتقال الديمقراطي كحقل معرفي أضحى يأخذ إستقلاليته ويصطلح عليه بعلم الإنتقال Transitologie؛ تبدأ بتعريف الإنتقال الديمقراطي الذي يطرح إشكالية منهجية؛ تحيلنا على تعريفين معياري وإجرائي؛ فالتعريف المعياري يركز على الجانب الشكلي في فعل الإنتقال، حيث يعرف بالإنتقال من الحالة اللاديمقراطية إلى الحالة الديمقراطية، بمعنى الإنتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، يتيح فرص للتداول على السلطة، ويتم فيه حل أزمة الشرعية والهوية

(1). Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, Bringing Back Transitology Democratisation in the 21st Century, Geneva Papers — Research Series n° 13, November 2013,p p19-20, p p9-10

والتنمية، فالإنتقال يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الإجتماعي[1]. وهو تعريف عاجر على تبيان صيرورة الإنتقال وتدبير لحظة الإنتقال، وهو ما يستدعي تعريف أكثر وضوحا.

هذا التعريف يمكن أن نستقيه من التعريف الذي إستقاه شميتر: "إتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة إتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات؛ وتكون النخب التي تفرزها الإنتخابات قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة[2].وسمة هذه المرحلة اللايقين، وهذا اللايقين لا يتعلق بحصيلة التحول الذي ربما يقوده إلى نظام ديمقراطي، وربما يؤدي أيضا إلى شكل آخر من الحكم السلطوي، بل ويتعلق_وهذا أكثر أهمية_بالعملية ذاتها، فالتحولات تتسم بمعايير بنيوية وسلوكية غير كافية أو مؤهلة للتنبؤ بحصيلتها؛فقواعد اللعبة السياسية غير محددة، وربما أيضا هويات اللاعبين الرئيسيين ودوافعهم وخط الفعل المرجح أن يمارسوه".

إذن يحيلنا التعريف السابق إلى معنى معين لفعل الإنتقال على أنه" عملية تنازعية وتفاعلية، تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية موروثة عن نظام سياسي قديم، وبنيات جديدة ديمقراطية؛ بحيث عندما تتغلب الثانية على الأولى تتحقق الديمقراطية وينجح فعل الإنتقال".وهو ما يثير ملاحظة أساسية تقسم فعل الإنتقال الديمقراطي إلى ثلاث مراحل: إنطلاقا من الإجابة على ثلاثة تساؤلات: ننتقل من أين؟ وإلى أين؟ ثم كيف يتم هذا الإنتقال؟.

أما السؤال إلى أين؟ فالعنوان يجيب عنه التوجه نحو الديمقراطية مع وجوب تحديد مضمون هذه الديمقراطية التي نريدها، وأما من أين فهو المسكوت عنه غالبا، بإعتبار أن

---

(1) إلهام نايت سعيدي،طبيعة عملية التحول الديمقراطي:ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر(جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي10/ 11 ديسمبر2005)، ص79.

(2) غرايم جيل، مرجع سابق، ص 61.

الإنتقال يكون من الوضعية التي نحن فيها والتي من المفترض أنها معروفة؛ غير أن هذا السكوت يصبح غير محتمل عندما يطرح السؤال الثالث نفسه كيف؟. إذ كيف يمكن تحديد كيفية الإنتقال بدون معرفة صحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الإنتقال؟. وتزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي الإنتقال إليه والوضع الذي يراد الإنتقال منه تفتقد إلى عناصر الإتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين؛مما يجعل من الإنتقال إشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل[1].

الحديث عن نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية يظهر ربما وكأنه يحوي تناقضا معينا، إذا أخذنا بعين الإعتبار ما يؤكده كينيث وولتز Kenneth Waltz بأن مهمة النظرية هي تعليل الإستمرارية وليس التغيير في نظام معين؛ وبما أن الإنتقال إلى الديمقراطية يدخل ضمن "التغيير" أو يشير إلى دراسة لأحداث تاريخية، فإننا نجد أن الإجتهادات الأساسية في هذا المجال لا تطمح للحصول على معرفة موضوعية وثابتة في مجال الإنتقال إلى الديمقراطية؛إنما تمثل بتواضع إجتهادات سوسيولوجية تتكل على التاريخ بهدف توضيح دينامية معينة تساعدنا في تفسير الأحداث الجارية، أو قد تميل إلى منهج علمي آخر غير المنهج التعليلي (explanation)، الذي يركز على الشروط وشرح الأسباب[2].

ولا معنى للحديث عن الإنتقال إلى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية، وفعل تاريخي ثوري وإصلاحي يقود إليها، هنا نحن نحدد سمات مرحلة الإنتقال إليها كي نرشد السلوك السياسي للفاعلين التاريخيين؛ آخذين بعين الإعتبار بأن هناك قطاعات ليست لها مصلحة بضرورة الإنتقال إلى الديمقراطية؛أي غير

---

(1) عبد الإله سطى،أسئلة حول فرضيات الإنتقال الديمقراطي بالمغرب(المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية)، ص3

(2) جوني عاصي،نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول(فلسطين،مؤسسة ناديا،2006)، ص9.

مقتنعة بالديمقراطية ذاتها، وتحديد هذه القطاعات مهم جدا[1].فالإنتقال الـديمقراطي إذن ما هو إلا : " فاصل أو فسحة Interval بين نظام سياسي غير ديمقراطي وآخر ديمقراطـي؛ ويمكن أن نرى بأن التاريخ الحديث عرف ثلاث حالات من الإنتقال إلى الديمقراطية: [2]

- الحالة الأولى تتمثل في الثورات الكبرى؛ الأمريكية (1776) والفرنسـية (1789) التي سمحت بالخروج من النظام الملكي المطلق إلى نظام ليبيرالي يركز على الحقوق الفردية، وعلى الآليات التي تفسح المجال أمام الفرد لممارسة حرياته.
- الحالة الثانية تعود إلى فترة ما بعد الحـرب العالميـة الثانيـة؛ حيـث فرضـت الـدول المنتصرة نظاما ديمقراطيا على كل من ألمانيا، واليابان.في هذه الحالـة شـدد الخـبراء على فكرة "ساعة الصفر" Stunde null، أي أن الديمقراطية في هذه الدول بدأت من لا شئ ولم تستند إلى إرادة الدول المنتصرة، حيث إعتبر أنه لا يوجد هناك موروث تاريخي ألماني أو ياباني في الديمقراطية.
- الحالة الثالثة؛ تشير إلى التجربة التاريخيـة الـتي عرفتهـا أقـاليم مثـل جنـوب أرويـا وأمريكا اللاتينية وأروبا الشـرقية في العقـدين الأخيريـن مـن هـذا القـرن، والـتي طرحت وبإلحاح مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

وهكذا يمكن القول أن مفهوم الإنتقال الديمقراطي يعني حالة تأهب تاريخيـة؛ عنـد كل الفاعلين السياسيين أو الأساسيين منهم على الأقـل، للـدخول في صـيرورة سياسـية جديدة، تقتضي القطع مع الماضي والحفاظ على توازنات معينة، لمصالح كافـة الأطـراف الإقتصادية والإجتماعيـة، والإعـتراف المتبـادل بمشـروعية مطالبهـا، وحقهـا في الوجـود والفعل.ولأن الإنتقال كما أشرنا سابقا في الدلالة اللغوية يعني الخروج من حال إلى آخر؛ ما يعني بأنه ليس بالضرورة أن يكون الحال المنتقل إليه حو "وضع ديمقراطـي"؛ فقـد يقـود

---

(1) عزمي بشارة،نوعان من المراحل الإنتقالية وما من نظرية:ورقـة قـدمت إلى المـؤتمر السـنوي للعلـوم الاجتماعية والإنسانية،أيام 20/ 22 مارس 2014، ص 9.

(2) جوني عاصي،مرجع سابق، ص 10.

(وقد ثبت تاريخيا في معظم الحالات) إلى إستبدال نظام سلطوي بآخر، فهي مرحلة يتسع فيها اللايقين كما تعرف؛ يشترط نضج شروطها الثقافية والإجتماعية كي تسير نحو الإتجاه الصحيح.

الانتقاد الموجه لهذا العلم هو أنه علم غائي Teleologicalلعدة أسباب: [1]

- جادل توماس كاروثرزThomas Carothers بأن ّالنموذج الانتقالي كان مفيدًا إلى حد ما خلال فترة بالغة الأهمية، ولكن الاضطرابات السياسية غالبا ما تفاجئنا وتبرز عدم توافق الواقع مع النموذج، فالنماذج في الغالب ضيقة مقارنة مع التجارب الجديدة التي تحدث دائما إستثناءات، لعل اخرها إنتفاضات سنة 2011 في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- لم يتم ترسيم الحدود التي توضح متى يتم تعزيز الديمقراطية؛ جزء من المشكلة هو الغموض الذي يمكن أن يعود الى الأبعاد الثلاثة الانتقال و العملية و الديمقراطية؛بالتحديد كانت مرحلة التوطيد يتم تناولها مع المرحلة الانتقالية، فكان يتم توظيفهما ضمن معنى واحد، في حين أن الاهتمام كان يجب أن يكون على لحظة الاستراحة والقطيعة مع الماضي بدل مرحلة التوطيد الصعبة؛أبعد من ذلك يجب رسم خرائط للمسارات المتنوعة بعيدًا عن لحظة التمزق؛الخلط يحدث عندما تكون التجارب إختزالية، وبدون نقطة انطلاق ووصول.
- القيد متعلق بفكرة أن علم الانتقال الى حد ما يشير الى ضمان التحول؛ في حين قد تكون بعض مواقف ما بعد الثورة لم تبدأ فعليًا.عملية الانتقال بشكل عشوائي، التي طال أمدها لفترة طويلة (نشيطة أو مجمدة) تخلق تعارض، هذه الحالة غير الانتقالية قد تكون ليبيا بعد تدخل حلف الناتوNATO . أو ما إختبرته الجزائر من حيث الركود الاجتماعي السياسي بالموازاة مع أحداث

(1) Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk,Ibid,,p p19-20

ماسمي بالربيع. إنسداد إستمر حتى بعد حراك2019، يجب أن نفهم أن التحولات الأخيرة والمستمرة لا تحدث في فراغ، والتفكير المقارن وممارسة التعلم من التجارب الأخرى لها قيمة وجدارة في هذا الصدد. ما تطرحه التحولات المعاصرة يجعلنا نفهم أن: [1]

- ما يشار إليه بشكل غير كامل لأغراض الاختزال باسم "علم الانتقال"، والذي يمكن أن يطلق عليه أيضًا "أدب الديمقراطية".
- الديمقراطية مفهوم معقد مع عدم وجود توافق في الآراء حول مجموعة من الظواهر: (المظاهرات، الشارع، الانتفاضة، الحراك..).
- تعددية التجارب التي تسعى للإنفصال عن الاستبداد تجعل محاولة تنظيم هذه الرحلات عسيرة ولكنها ليست مستحيلة تماما، يجب الاهتمام بخصوصية المجتمعات وثقافاتها اذا ما أردنا فهم عمقها الأنثروبولوجيAnthorpology.

(1) Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, Ibid, p

المبحث الثاني

غرايم جيل و مصفوفة ا لمجتمع المدني

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ما أطلق عليه بإنبعاث المجتمع المدني، والذي جاء موازيا لإنتقال العديد من البلدان في العالم إلى إعتماد النظام الديمقراطي كأسلوب للحكم، هذه الديناميكية التي سماها صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) "بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، والتي حدد بدايتها من منتصف السبعينات (1974) إلى غاية (1989) أي بالموازاة مع إنهيار الإتحاد السوفييتي[1]. أين شهد المجتمع المدني عودة قوية كفاعل جديد في الساحة، لكن هذه المرة تم إستخدامه كوسيلة للتخلص من الإستبداد، والأمثلة في هذا المقام كثيرة نذكر منها: (حركة التضامن العمالية في بولندا، المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا إلى المنتدى الجديد في ألمانيا الشرقية سابقا، المنتدى الديمقراطي في المجر)، وقد ضمت هذه التنظيمات في صفوفها الكثير من فئات المجتمع من مثقفين وطلبة ورجال الدين...قادت إحتجاجات إنتهت بسقوط الأنظمة الشيوعية لتلك الدول.

لهذا أصبح المختصون في أدبيات التحول الديمقراطي ينظرون إلى هذه العملية بأنها تعبر عن صيرورة إجتماعية، يستدعي نجاحها إنضاج شروطها الداخلية سواء أكانت اقتصادية (معدل معقول من التنمية)، أم إجتماعية (العدالة الإجتماعية وتقوية المجتمع المدني وكذا تكريس الديمقراطية على صعيد المجتمع، أم ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، أم سياسية (تفكيك الهياكل السياسية للإستبداد) (2). وعليه يمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي تركز بالأساس على عدة جوانب أهمها: تحقيق التنمية الإقتصادية، العدالة الإجتماعية، تعزيز ثقافة المشاركة السياسية للمواطن؛ وكذا القبول بمبدأ التداول على السلطة بين مختلف أطراف العملية السياسية.هذه الجوانب السابقة التي

---

(1) Samuel P. Huntington, op.cit, p 12

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، 183.

تشتمل عليها عملية التحول الديمقراطي، يسعى المجتمع المدني بدوره لتعزيزها على مستويين: أولهما عن طريق لعب مؤسساته لدورها الثقافي والتعبوي على مستوى المجتمع، أما المستوى الثاني فيتعلق بالدور التربوي والذي يتجسد ميدانيا عن طريق التدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني[1].

مما سبق يتضح بأن فهم سيرورة عملية التحول الديمقراطي لا يكفي النظر فيها إلى النخب السياسية فقط بل يجب إجراء تحليل لقوى المجتمع المدني، وعلى هذا النحو فان صورة التحول الديمقراطي تنعكس أساسيا من خلال العلاقة المتبادلة بين النظام من جهة أولى وقوى المجتمع المدني التي تملك قاعدة شعبية من جهة ثانية.ويمكن تفسير ما سبق انطلاقا من التعبير عنها في شكل محورين بيانيين، تشكل نهاية كل منهما نمطا قياسيا مفهوميا: [2]

أ- طبيعة النظام: الذي يكون إما نظام مركزي موحد يتميز ببنية عالية التماسك، أو نظام مجزأ ضعيف التماسك وتقوم في الغالب خلافات جوهرية بين قواه.

ب- طبيعة المجتمع:

- مجتمع مخترق مفكك الصفوف لا وجود لهيئات تنظيمية عامة مستقلة عن النظام، لهذا لا توجد رقابة شعبية على الحكام.
- مجتمع مدني يتميز بوجود قطاع من المنظمات العامة المستقلة، يعتبر نشاطها مشروعا يحميه القانون ويشكل وسيلة لممارسة رقابة شعبية على الحياة السياسية. ويمكن تمثيل هذين المحورين بيانيا على الشكل رقم: 03

---

(1) عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية – الجزء الثالث-، اليوم:10-11-2004 ., asp?i=459 http://www.rezgar.com/m

(2) غرايم جيل، مرجع سابق، ص ص. 156-157.

المصدر: غرايم جيل، "ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني"، (دمشق: دار التكوين للترجمة والنشر، 2009، ص157

ولترجمة هذا الشكل البياني، أعطى غرايم جيل (Graeme Gill) سلسلة من الإفتراضات لقراءة الإحتمالات الممكنة الحدوث كما يلي:

أ- كلما كان النظام أكثر توحدا وتماسكا، والمجتمع مخترقا مفككا كان التحول الديمقراطي أقل إحتمالا.

ب- كلما كان النظام مجزأ ضعيف التماسك، والمجتمع المدني أكثر قوة كانت آفاق التحول الديمقراطي أفضل.

ج- كلما كان النظام موحدا متماسكا والمجتمع المدني قويا، كانت إحتمالات المواجهة وإنتشار العنف أقوى.

د- كلما كان النظام مجزأ، و المجتمع مخترقا منقسما على بعضه كانت آفاق التحول الديمقراطي ضئيلة.

يربط المخطط السابق ما بين طبيعة النظام وطبيعة المجتمع وقوة قوى المجتمع المدني فيه لتفسير مسار التحول الديمقراطي، فهو يعترف بأهمية قرارات النخب الحاكمة لكنه يركز أيضا على تحليل مجال نشاط نخب المعارضة، فقوة هؤلاء الأخيرين نابعة من موقعهم في المجتمع المدني[1].

وعليه تكمن قيمة هذه المقاربة في إعترافها بمكانة كل من البعدين النخبوي والبنيوي، إضافة إلى إمكانية تطبيقها على شكلين من حالات تغيير النظام (أولا شكل الحالات الكلاسيكية، وشكل حالات العالم الشيوعي التي رأى البعض أنها تختلف جذريا عن سابقتها).

لكن على الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي سواء على الصعيد النظري أو على مستوى تجارب التطور السياسي في العديد من دول العالم وخاصة في الغرب، إلا أن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الدول العربية أكدت محدودية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز عملية التحول التطور الديمقراطي، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها: [2]

أ- (المجموعة الأولى): أسباب تتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاته، إذ توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الديمقراطية داخل هياكلها ويبرز ذلك جليا على مستوى تولي المناصب وإدارة الخلافات الداخلية وكذا في علاقاتها فيما بينها والتي تفتقد إلى التنسيق و التعاون.

ب- (المجموعة الثانية): أسباب تتعلق بطبيعة النظم الحاكمة في الوطن العربي، إذ يغلب الطابع التسلطي على النظم الحاكمة في الوطن العربي لكن بدرجات متفاوتة، فحتى النظم التي أخذت بالتعددية السياسية المقيدة جعلتها إطار شكلي

---

(1) غرايم جيل، نفس المرجع السابق، ص 161.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص.234-235.

بلا مضمون ديمقراطي حقيقي أو بمعنى أخر استخدمتها كآلية لتحديث تسلطيتها أكثر منها كمدخل لتحقيق التحول الديمقراطي.

ج- (المجموعة الثالثة): وهي أسباب تتعلق بمشكلة الدولة الوطنية وضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الإقتصادي / الإجتماعي والثقافي في الوطن العربي، وقد حاولت هذه الدراسة توضيح مظاهر تأثير- أزمة الدولة الوطنية وكذا ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي- على نمو المجتمع المدني من خلال نقاط عديدة أهمها: ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، تدهور مستوى معيشة المواطن العربي، ضعف الطبقة الوسطى...الخ.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن إلتزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية أولا داخل هياكلها، وثانيا في علاقتها مع بعضها البعض، كفيل لتفعيل دورها في عملية الانتقال الديمقراطي، كما أن النضال من أجل إعادة صياغة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع على أسس جديدة قائمة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وكذا تحقيق العدالة الإجتماعية من شأنها الرفع من فعالية وإستقلالية منظمات المجتمع المدني.

الفصل الخامس

المجتمع المدني و مرتكزات العملية الديمقراطية

المبحث الأول

المجتمع المدني والديمقراطية أية علاقة

أولا - المجتمع المدني وبناء الرأسمال الإجتماعي

لقد ساهم التغيير الذي حدث على المستوى الإجتماعي والاقتصادي في العديد من البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة في إفراز العديد من الفواعل الجديدة في الساحة وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، هذا البروز الذي جاء على حساب تراجع وتقلص أدوار هذه الدول وحكوماتها حتى ولو كان ذلك بصفة نسبية.

من جهة أخرى أصبح الإهتمام الحكومي بالمجتمع المدني واضحا على مختلف الأصعدة فمثلا، ففي المملكة المتحدة وقع الحكومة مع منظمات المجتمع المدني إتفاقا رسميا يقضي بإدامة الإتصالات وتوضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى وعلى المستوى الأكاديمي، يبرز جليا مستوى الإهتمام بالمجتمع المدني من خلال البحوث الميدانية، كالبحث الميداني للأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام (Robert Putnam). هذا الأخير الذي توصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن الحكومة الرشيدة تتحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي والتي بواسطتها يتكون رأس مال إجتماعي*.يشجع على الثقة في الاخر والتعاون الإجتماعي.في كتابه لعب البولنج المنفرد: تدهور رأس المال الإجتماعي الأمريكي Bowling Alone: Americas Declining Social Capitalيعود بوتنام ليؤكد على الفكرة التي طرحها في مقالته حيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت إنهياراً في كل مناحي الحياة المدنية والإجتماعية والتجمعية والسياسية منذ الستينيات من القرن العشرين.

لم يكتف بوتنام بإستعراض المؤشرات التي تثبت صحة فرضيته بوجود إنهيار "لرأس المال الإجتماعي الأمريكي"، وإنما حاول إجراء تحقيق لمعرفة ما أسماه "بالإختفاء الغريب للمدنية الأمريكية"، وتساءل: "لماذا لم يعد الأمريكيون يرغبون بشكل متزايد بالمشاركة في

ذلك النوع من نشاطات المجموعات، التي تتراوح بين فرق البولنج إلى المشاركة في المناسبات الاجتماعية للجيران إلى حضور الكنائس إلى المشاركة في الانتخابات؟. الجواب الذي إقترحه هو أن الأمريكيين إستسلموا لمشاهدة جهاز التلفاز والمتع السهلة التي يقدمها، وفضلوها على النظام الصارم للتفاعل الإجتماعي.[1] فالثقة المجتمعية كما يقول لها كل العلاقة مع المشاركة المدنية؛والثقة ضرورية لصيانة فعالية تنظيمات المجتمع المدني.عندما يثق الناس ببعضهم البعض بإمكانهم الاتفاق على مصالح موحدة؛بالمقابل قد يكون المنبوذين والذين يتم السخرية منهم خارج مجال فعالية المجتمع المدني أي في الهامش، المنظمات الإجتماعية قائمة أساسا على معيار التشابك والثقة الإجتماعية[2].

بالإضافة إلى الدراسة السابقة لبوتنام جاءت دراسات أخرى في نفس السياق، والتي دعمت أكثر أطروحته ومن بينها دراسة الباحثة ليزا يونغ (Liza Young) من

---

*- رأس مال إجتماعي: Social Capital، هو مصطلح إجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ويستعمل المصطلح في العديد من العلوم الاجتماعية لتحديد أهمية جوانبه المختلفة. وبمفهوم عام، فإن الرأس مال الاجتماعي هو الركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات مجتمع ما وتفاضلية التعامل معه، أما سبب انتشار المفهوم فهو كتابات بيير برديو ثم تطور بشكل واضح في أعمال جيمس كولمان وروبرت بوتنام ورونالد بيرت وغيرهم، ويعد إسهام برديو هو الأكثر إسهاما في علم الاجتماع،، إلا أنه لم يقدر له أن يكون الأكثر تأثيراً، فالتأثير الأكبر كان لجيمس كولمان، أما الأفضل في التطبيقات السياسية الأكاديمية فيرجع إلي روبرت بوتنام.

(1) نادية أبو زاهر، رأس المال الاجتماعي والجدل حول علاقته بالمجتمع المدني،مجلة عود الند،ع23، 2008، https://www.oudnad.net/spip.php?ar

(2) John J. Patrick,op.cit,p 15

جامعة ألبرتا (Alberta) حيث توصلت إلى وجود علاقة بين الفعل المدني (Civil Engagement) والمستويات العالية للثقة في الحكومة. [1]

ومع بداية التسعينيات إرتبط هذا المفهوم "المجتمع المدني" بما يسمى العولمة، فظهر تعبير المجتمع المدني العالمي (Global Civil Society) في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية: [2]

- الثقافة المدنية العالمية.
- النسق الاتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة.
- هوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود.

ونتيجة هذا التفاعل مع ديناميكية العولمة وإفرازاتها، أصبح للمنظمات غير الحكومية أدوار بارزة على مستوى الرأي العام العالمي، و أصبح لها أدوار وبرامج ضمن مختلف الإجتماعات والمؤتمرات العالمية، كبروتوكول مونتريال عام 1987، المتعلق بثقب الأوزن (Montreal Protocol Regulating)، ومؤتمرات البيئة عام 1992، ومؤتمر القاهرة السكاني عام 1994، وكذا مؤتمر المرأة بجنيف عام 1995.

إن هذه الأدوار التي أصبحت تضطلع بها منظمات المجتمع المدني سواء على المستويات المحلية أو العالمية أكسبتها أهمية متزايدة وجعلتها فاعلا أساسيا في الساحة تسعى جميع الأطراف لإستقطابها نحوها.

---

(1) بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات(الجزائر:جامعة الجزائر ،20 أوت 2008) ص.6.

(2) محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي..الصعوبات والتحديات، اليوم:1-4-2004 أنظر: http:// www, Islam online, net/ arabic mafaheem.

ثانيا - المجتمع المدني والديمقراطية من ينتج الاخر ؟

مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق ما بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا ينتعش المجتمع المدني إلا في ظل الديمقراطية، كما أنه يعتبر بمثابة ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان إستمراره إنطلاقا من طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماته، على إعتبار أنها تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة، وتسعى دائما لتنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة تكون سلمية ومنظمة، فهي من جهة تعمل على حماية المواطن من خطر تعسف الدولة ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية ومشروعة[1].

فالصلة بين المجتمع المدني والديمقراطية واضحة ومنطقية، بالنظر إلى أنهما يحملان نفس الأساس المعياري، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، أما المجتمع المدني فهو شكل من أشكال التنظيم والتعبير داخل الدول الديمقراطية، ويتركز مجال فعله الحقيقي في تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية و المواطن[2]. وعليه يمكن القول أن الديمقراطية ما هي إلا عملية تطورية تعكس حركة تطور المجتمع بأسره.

إذن فالعلاقة التي تحكم المفهومين هي علاقة متبادلة، إذ لا يمكن لأحدهما أن يتحمل إلغاء الآخر، بمعنى آخر فهما متكاملين وليس متنافسين، وقد تأتي أولوية الديمقراطية في كونها من يوفر البيئة المؤسسية (الحكومة الدستورية الديمقراطية) من أجل بناء مجتمع مدني معاصر هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن وجود منظمات المجتمع

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،ط1، 2006)، ص 173.

(2) عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي،" مجلة المفكر، ع.5 (جامعة بسكرة، مارس 2010)،ص 12

المدني ليس دليلا على القول بوجود أو عدم وجود الديمقراطية، ففي السعودية مثلا، تنموا هذه المؤسسات (عند إعتبار مؤسسات الأعمال جزءا منه) في غياب الديمقراطية، بينما تتصف الديمقراطية في اليابان بضعف المجتمع المدني[1].

إن مؤسسات المجتمع المدني تعمل كقنوات للمشاركة السياسية في عملية إتخاذ القرارات السياسية و رسم السياسة العامة وهذا ما يكسبها أهمية كبرى ويجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية، إذ لا يمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل من دونه، بالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تتطور وتنموا و أن تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي.[2]

فالقيمة الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في نقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، فإذا كانت المؤسسات الحكومية تعبر عن التنافس الموجود بين القوى السياسية، فمؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي تجري عبرها عملية التنافس، مما يجعلها تمثل العمود الفقري لعملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية [3]. فمؤسسات

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(دمشق:دار الهدى للثقافة والنشر،2003) ، ص 87.

(2) حسين علوان البيج، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 161.

(3) حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت:مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 2009)، ص 107.

*- لقد ربط هنتنغتون في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية في عام 1991، بين سرعة انتشار الديمقراطية بعد انقلاب البرتغال في أفريل عام 1974 ووجود منظمات المجتمع المدني، حيث لاحظ أنه بعد الانقلاب الديمقراطي في البرتغال بسنة واحدة حدث انقلاب ديمقراطي أخرفي اسبانيا في أعقاب رحيل فرانكو سنة 1975 ثم حدث انقلاب ديمقراطي ثالث في اليونان سنة 1976، بعد سنة من التحول الديمقراطي في اسبانيا وبذلك استكملت بلدان جنوب أوروبا تحولها الديمقراطي إلى أن تبعه التحول الذي حدث في أوروبا الشرقية، وفي رأي هنتنغتون أنه ما كان لهذا التحول الديمقراطي أن يتم بنجاح لو لا منظمات المجتمع المدني من ناحية والجيرة الديمقراطية من ناحية أخرى، فمنظمات المجتمع المدني هي التي تدعم الديمقراطية وتجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد.

المجتمع المدني* على مستوى العملية الديمقراطية ليست سوى الأدوات التي تستخدم من طرف قواها الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني المعبرة حقيقة عن مختلف المصالح المتمايزة والمتنافسة على مستوى المجتمع وتمثيلها فعليا.

مما سبق يتضح بأن وجود النظام الديمقراطي هو شرط أساسي لتشكيل أرضية مؤسسية مناسبة لتطور المجتمع المدني، لكن وجود الديمقراطية مع غياب للمجتمع المدني يكون مسارها بإتجاه واحد فقط من القمة إلى القاعدة Top-Down ومع توفر المجتمع المدني يكتمل الخط الثاني من الأسفل إلى القمة Botton-Up، وبهذا فقط يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي تسير وفق خطين متكاملين.بل أبعد من ذلك يمكن القول أنه اذا ماتعلق الامر بالتجارب التي لم تحقق بعد إنتقال ديمقراطي حقيقي، يمكن إعتبار معركة المجتمع المدني هي معركة ديمقراطية أيضا.

لقد أثارت إشكالية العلاقة بين المفهومين العديد من الغموض والإلتباسات بين الباحثين، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة قدرة المجتمع المدني في دعم الديمقراطية، والتي تندرج ضمن سياق إشكالية دراستنا هذه، فقد إنقسم الباحثين إلى ثلاثة فرق لكل واحد منهم توجهه، وهم كالآتي:

- بالنسبة للفريق الأول فذهب بالقول أن للمجتمع المدني القدرة في دعم وخدمة الديمقراطية مع الأخذ بعين الإعتبار حجم هذه المنظمات وعددها، لكن البعض من الباحثين المنتمين لهذا التيار وإن وافقوا على المبدأ فإنهم يرون بأن التركيز يجب أن يكون أولا حول كيفية خدمة المجتمع المدني بدفع الديمقراطية داخل سياقات مختلفة[1]. فأنصار هذا الفريق يرون بأن المجتمع المدني يدعم الديمقراطية بهدوء إما للتحول من قواعد الشمولية إلى الديمقراطية أو ترسيخها في حالة وجودها.

142- Nahla Mahmoud Ahmed, the Civil Society and Democracy in Gulf and Maghreb Countries,(A comparative Study), Public Administration Department, Faculty of Economics and Political sciences , Cairo university, p3-8.

- أما الصنف الثاني من الباحثين فيرون عكس الفريق الأول، بأن المجتمع المدني لا يملك من القدرة ما يساعده على دعم الديمقراطية أو خدمتها، إنطلاقا من فكرة أن بعض منظمات المجتمع المدني تستخدم من قبل الأنظمة لتحقيق فوائد عدة، لعل أهمها الحصول على الدعم المادي والمعنوي وفيها من يكون جزء من النظام السياسي نفسه، مما يجعلها في صراع دائم مع المنظمات الأخرى. لهذا تكون إحتمالية قدرة دفع الديمقراطية إلى الأمام ضئيلة إن لم تكن معدومة في بعض الحالات حسبهم.
- و من جراء إختلاف الفريقين السابقين برز على السطح فريق ثالث يحاول تقديم نظرة تزاوج بين المعطيين السابقين وتجمعهما من دون تنافر، فأصحاب هذا الاتجاه حتى لو ساندوا أنصار الإتجاه الأول، والذين يقرون بقدرة المجتمع المدني على دعم الديمقراطية، إلا أنهم وضعوا أسسا يجب توفرها كي يتحقق هذا الدعم، لعل أهمها: [1]

أ- إستقلالية المجتمع المدني وهذا لضمان مراقبته للدولة.

ب- الشفافية والفعالية.

ج- السياق والبيئة التي ينشط فيها هذا المجتمع المدني، والتي من شأنها أن تحدد طبيعة دوره ونطاق حريته.

مما سبق، يتضح بأن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا كبيرا في دعم الديمقراطية، لكنه يبقى رهين تفاعل مجموعة من العوامل إيجابيا والتي أهمها؛ طبيعة الدولة ونظامها السياسي إذا كان منفتحا أم منغلقا على نفسه، البيئة التي ينشط فيها وظرفها الراهن، وأخيرا الإعتبار المتعلق بطبيعة المنظمات نفسها بمعنى هل تتوفر فيها شروط الشفافية والإستقلالية.

1- Nahla Mahmoud Ahmed, Ibid,p 8-10. 14

المبحث الثاني

المجتمع المدني وبناء الثقة السياسية

أولا -المجتمع المدني و وظيفة التأهيل السياسي.

مفهوم التأهيلSocialization غالبا ما يوظف للدلالة على عدة معاني، أضيقها ما كان يعنى بعملية إعادة تأهيل البحارة والجنود بعد نهاية الحرب، ومحاولة دمجهم في المجتمع، بينما يعني في دلالته الواسعة يعني تأهيل المجتمع بأكمله، ولهذا يتم تخصيص في بعض الدول مؤسسات وأقسام بأكملها خاصة بتقديم هذه الوظيفة من قبيل: بريطانيا، كندا.. (.[1] بينما ينقل التأهيل السياسي ثقافة الأمة السياسي ويحولها، وهي إحدى الطرق التي ينقل بها جيل معاييره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال القادمة، وهي عملية تدعى إنتقال الثقافة، وتعمل على تحويل الثقافة السياسية عندما توجه المواطنين أو قطاع منهم (الشباب مثلا)، لرؤية السياسة وتجربتها بطريقة مختلفة، وإذا كانت هناك أحداث غير عادية أو سريعة مثل قيام امة جديدة (حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية)، فقد يخلق التأهيل السياسيPolitical Socialization ثقافة سياسية جديدة حين لا تكون هناك ثقافة سياسية.[2]

وقد ظهرت العديد من الدراسات والنماذج الفكرية التي حاولت تفسير تآكل الثقة السياسية (ونقص المواطنة)، من قبيل؛نموذج التفسير النفسي الإجتماعي -Social Psycholigical Explanation الذي ربط بين تشكل الإحساس الداخلي بالخير والتفاؤل بالمراحل الاولى لتطور الفرد ونموه النفسي ؛ وهناك نموذج التفسير الاجتماعي الثقافي The social and Cultural Model الذي ركز على في تفسيره لأسباب إنعدام الثقة في

---

(1) John L. Todd (1998),The Meaning of Rehabilitation, Vol. 80, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Rehabilitation of the Wounded.p2.

(2) غابريال الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،ترجمة:هشام عبد الله(عمان:الدار الاهلية للنشر والتوزيع ،1998)، ص 60.

المؤسسات العامة على المدخل الإجتماعي الثقافي للمواطن، فالقدرة على الثقة بالآخرين هي نتاج الخبرات الاجتماعية التي من شأنها التقريب بين أفراد المجتمع الواحد (خاصة في إطار الجمعيات التطوعية)، التي بإمكانها نشر ما يسمى "عادات القلب Habits of the heart التي تشير إلى الثقة التعاونية.[1] فلكي يشارك المواطن في السياسة فلا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامهم السياسي_المؤسسات الرسمية، الأحداث التاريخية، النظام الانتخابي، الشخصيات السياسية والخلفية الإجتماعية؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي بأن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم، فهي مهمة على سبيل المثال: لدرجة أن اثنين من ثلاثة مواطنين في النمسا، هولندا والنرويج يبدون إهتماما بالسياسة مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة في مجتمعات العالم الثالث).[2]

فمقاربة التأهيل السياسي تقتضي توفر ثلاث شروط جوهرية لضمان حضوره في أي مجتمع:

- أولهما زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، باعتبار الشعب مصدر كل سلطة، من خلال ضمانات تصون حقوقه على أرض الواقع.
- وثانيا إعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة المقيمين على أرض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن غيره مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات متساوية.
- التوافق على شرعية دستور ديمقراطي، والدستور الديمقراطي هو تعاقد مجتمعي متجدد وليس منحة أو هبة، يمنحها الحاكم وقت ما شاء وينزعها متى ما

(1) Larry Diamond(1918),Building Trust in Government by Impriving Governance,paper presented to the 7th Global Forum on Reinventing Government,Building Trust in Government,Vienna,p2.

(2) كينيث نيوتن، أسس السياسة المقارنة،ترجمة: عبد الله بن جمعان (السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014)،ص258.

شاء).[1] فالدستور المكتوب عندما يمنح لا يغير شيء من الدستور الحقيقي الموجود قبله (القواعد غير المكتوبة)؛والذي يبقى يعمل باستمرار تحت غطائه، عندما نهم بإعطاء دستور لشعب ما، حتى لو فرضنا أنه معقول، إننا في الواقع نهمل العنصر الذي يكسب الدستور فعاليته ويجعل منه أكثر من صورة، كل شعب يملك دائما الدستور الموافق له والمتلائم مع ظروفه[2].

ثانيا - المجتمع المدني وترقية قيم المواطنة

تتفق الدراسات الفلسفية والسياسية والسوسيولوجية والقانونية منذ "باروخ سبينوزا" وعصر الأنوار الى عهد "ماكس فيبر Max Weber و"جون راولس" John Rawls، على أن "دولة المواطنة" تتأسس على تحرير الناس من الخوف والإضطهاد والإستبداد، وحكمهم بحيث يعيشون في أمن وسلام بالرغم من اختلافهم وتعارضهم في الآراء؛ إنها الدولة التي يعيش فيها الفرد في أمان ويحتفظ بحقوقه الطبيعية والمدنية، حيث يتحقق السلم والنظام معا والوفرة والسعادة والأمن والحرية، حيث تكون للمواطنين سلطة التعبير عن أمالهم الايديولوجية وتوجهاتهم السياسية.[3]

فالإجتماع السياسي ليس المقصود منه مجموع الممارسات التي يتيحها حقل سياسي معين للعناصر المكونة له، وطبيعة الأدوار والقيم التي يخلقها من أجل تنظيم هذه الممارسات بما يحقق الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه، ولكن المقصود، أكثر من ذلك، الفعل السياسي بما هو مبدأ مؤسس لكل إجتماع مدني، والذي تستمد منه كل سياسة بنيتها، غايتها، ووسائلها، وقيمها الأولى، وهو ما يجعل من حشد عام من الناس تجمعا ذات معنى، أي متكافلا متضامنا ومكونا لوحدة في الوعي والإرادة والشعور والهدف؛أو

---

(1) عبد الجليل أبو المجد،مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي(المغرب:افريقيا الشرق،2010)،ص 79.

(2) عبد الله العروي،مرجع سابق ص 32.

(3) الهادي الهروي،المغرب من الاستبداد الى الدولة الوطنية(المغرب:افريقيا الشرق،2015).ص219

إذا شئنا ليس الإجتماع السياسي ممارسة التضامن والتعاطف بين الأفراد المكونين لمتحد واحد، إنما هو الفعل المنشئ للحمة وعلاقة قرابة وتعاطف بين الناس.

وليس موضوع الإجتماع السياسي الحقيقي الا أن تكون هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس، أفراد وجماعات يتجاوزون ذواتهم الخاصة، قراباتهم الجزئية والطبيعة الموروثة، أي غير المختارة وغير المفكر بها، ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية، أو أمة بكل المعاني[1].تاريخيا هناك سبيلين لتشكل المواطنة؛ أولا المواطنة التي تنشأ من الأعلىCitizenship from Above، وثانيا المواطنة التي تنشأ من الأسفل Citizenship from Bottom. هذا النمط الثاني هو من دفع الجمهوريون للحديث في الآونة الأخيرة عن ما يسمى"بالمواطنة المكتسبة" وعلى رأسهم أولدفيلد Oldfield الذي يرى أن المواطنة في الأساس ممارسة ونشاط وليست مكانة قانونية وحسب، وهو بذلك ينتقد النزعة الليبرالية الحديثة التي تعلي من شان حقوق المواطن في مقابل مسؤولياته، فالفرد يصبح مواطنا حسبه Becomes a Citizen من خلال ممارسة واجبات المواطنة وعدم ممارستها يعني أنك لست مواطنا، ببساطة لأن ممارسة المواطنين لواجباتهم من أجل المجتمع كله تولد عند المواطنين الشعور بالجماعة A Sense of Community، وهذا ما ذهبت إليه لستر في تمييزها بين وضعين: أن تكون مواطنا To be a Citizen وأن تتصرف كمواطن To Act as a Citizen[2]. فكونك مواطن يحيلنا الى تمتعك بالحقوق الضرورية للمشاركة السياسية والاجتماعية، بينما تصرفك كمواطن يعني ممارستك للحقوق والواجبات التي منحتها لك صفة المواطنة، وعلى هذا الأساس تنتزع صفة المواطنة من أي فرد لا ينجز متطلباتها حسب ليستر. فأن يكون المرء مواطن يقتضي أن يكون حرا، ويدخل في تعاقد

(1) برهان غليون،نقد السياسة الدولة والدين(لبنان:المركز الثقافي العربي،2013)، ص 144.

(2) سيف بن ناصر بن علي المعمري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات،مجلة رؤى استراتيجية، ع7،جوان2014،ص ص44-45.

مع الدولة بإعتباره جزء من المجتمع المدني، وبالتالي دخوله في علاقات ملزمة ذات طبيعة سياسية (حقوق وواجبات).

يحاول برنامج المجتمع المدني مثلا في الحالة العربية أن يعطي إجابة حول غياب المواطن الفرد في العلاقة مع الوحدتين: الدولة والمجتمع في بعض دول المنطقة العربية؛ وترتبط الإجابة بالحقوق المدنية Civil Rights والحقوق السياسية Political Rights للمواطنة، ولكن إهمال نوع آخر من الحقوق، هي الحقوق الاجتماعية Social Rights كفيل بأن يقوض الحقوق الأخرى[1]. بالمقابل المواطن لا يجب أن يتحول في النهاية إلى مجرد مستهلك، يستقبل ما تمنحه الدولة له من حقوق، بل عليه أن يؤدي التزاماته ويكون أكثر إيجابية ومشاركة في الجماعة السياسية، فالحقوق تنقسم الى قانونية وأخلاقية؛ كذلك الالتزامات تنقسم إلى قانونية وأخلاقية، أما الأولى فهي التي نسميها الواجبات (كدفع الضرائب/ أداء الخدمة العسكرية..الخ)؛ وهي تنفذ عن طريق المحاكم لأنها مدعومة بنظام من العقوبات، غير أن هذا النوع الأول من الالتزامات لا يغطي إلا الجزء الأصغر من حيز المسؤولية الملقاة على عاتق المواطن، بينما يغطي النوع الثاني من الإلتزامات الجزء الأكبر والأهم، حيث يقوم المواطنين (وعلى رأسهم الشباب) بأداء الالتزامات الأخلاقية ليس لأنها مناسبة ولكن لأن هذا السلوك يبدو صحيحا أو صائبا من الناحية الأخلاقية؛ أو كما قال مارشال: "هي أفعال تتسم بالشعور بالمسؤولية[2]. وهي تندرج أيضا ضمن ما يسمى بالإلتزام السياسي (بإعتباره مواطنا) تجاه دولته.

يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تشارك في ترسيخ قيم المواطنة؛فهي عملية تشاركية تهدف أساسا لزرع خصائص الشخصية القوية/ المسؤولة داخل الأسرة قبل المجتمع_خاصة في ثقافة الشباب_ كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية _في السنوات

---

(1) عزمي بشارة، عزمي بشارة، مرجع سابق،ص36.

(2) حمدي مهران،المواطنة والمواطن في الفكر السياسي دراسة تحليلية نقدية (مصر: دار الوفاء،2012)، ص297.

الأخيرة_أين أصبحت (المواطنة) تدرس للفئة الشبانية، بهدف زرع ثقافة المساواة والتضامن وغرس ثقافة إحترام الأخر، والدفاع عن المعتقدات وتنمية حس المسؤولية..وهي القيم التي من شأنها أن تشكل وتعطي لنا مواطنا إيجابيا فعالا معنيا بكل ما يحدث في مجتمعه، وهذا للإشارة موجود في كتبهم المدرسية والتربوية[1].وهو الشيء الذي يمكن إعتباره يدخل ضمن عملية التأهيل السياسي لمواطني الغد؛ الذي من شانه ترسيخ قيم المواطنة داخل أي مجتمع، بالأخص :

- قيم المدنية (إحترام المواطنين الآخرين في الفضاء العمومي).
- حس المواطنية (أولوية المصلحة العامة على الخاصة).
- التضامن (وثقافة العيش المشترك).

ثالثا -المجتمع المدني و التعارض السياسي:

تتحمل هيئات المجتمع المدني جانبا كبيرا من المسؤولية في نقل المواطن من "حالة السلبية السياسية" والاستقالة المدنية واللامبالاة الانتخابية The Apathy Voter، إلى الحدّ الأدنى من النشاط السياسي والاقتصادي الإيجابي، خصوصا في حالات اشتداد تأزّم العلاقة مع السلطة ووضوح حالات الإفراغ الاجتماعي الحادّة، حيث أنّ غياب المواطن عن النشاط السياسي العام هو مرحلة أساسية تؤدّي بالضرورة إلى فقدان الرأي العام توجّهه السياسي والاجتماعي، لذلك تعتبر هيئات المجتمع المدني "البديل الشرعي" عن الأحزاب، في إعادة تمثيل المواطن أمام السلطة المحلية.[2]

ويتبلور ذلك من خلال المشاركة السياسية التي تعبر عن إرادة شعبية ايجابية ديمقراطية، تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات وتتميز بالديناميكية والتحرك، ويعرف صامويل هنتنجتون وجورج دومينجاز S

(1) Margaret Spellings,HelpingYour Child Become a Responsible Citizen, U.S. Department of EducationOffice of Communications and Outreach. ,(2005),p5

(2) عبد الناصر جابي، "العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر"، مجلة الوسيط، الجزائر2008، العدد 06، ص. 54.

Huntington and J Domingez _في دراستهما عن التنمية السياسية_ المشاركة السياسية بأنها" نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي".[1] هذه المشاركة التي تستدعيها العملية الديمقراطية بحاجة إلى قنوات لتفعيلها، هذه القنوات ليست سوى الجمعيات المدنية، من خلال الإعتماد على قدرتها في التعبئة والتوعية، خاصة في الدول النامية، هذه البلدان التي تعاني من إشكالية عميقة تتمثل في العزوف السياسي ونقص المشاركة السياسية، مما يعطل التنمية السياسية ويبطئ من حركتها.

وضمن نفس السياق يربط هوسيلتز بيرت Hoselitz Bertبين تحقيق رغبات المجتمع وأهدافه بتوفير الخبرات والمهارات من قبل المشاركين، مما يُبرز جليا دور الجمعيات المدنية في تنشئة وتوفير مثل هذه الخبرات والمهارات. (2) ففكرة المجتمع المدني تقوم على أن المشاركة السياسية للشعب لا يجوز أن يُبحث عنها في مجرد زيادة الآراء، بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الإجتماعية المختلفة وتصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية، وعلى أساس هذا التحليل وكلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا، كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية، هذا التفسير يرتبط إرتباطا وثيقا بالتعددية السياسية وبإبراز القدر الممكن من التعدد والتنوع على مختلف الأصعدة. (3)

---

(1) ساحلي مبروك، ، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر:جامعة الجزائر 3،7-8 ديسمبر 2011)، ص85.

(2) موزاي بلال، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2012)"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3، 2013-2014)، ص 155.

(3) ساحلي مبروك، مرجع سابق، ص 86.

وهي الشروط التي لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب تأهيل سياسي حقيقي؛ فأزمة المواطنة المتمظهرة على مستوى السلوك اليومي لدى الشباب مثلا في الجزائر: (العنف/ والتهرب الضريبي / والتهرب من أداء الخدمة الوطنية العسكرية / العزوف السياسي/ الهجرة غير الشرعية..الخ) يمكن تفسيرها بغياب الوعي بالعلاقة بين الحرية والمسؤولية أو تجاهلها من جهة، وغياب ثقة الشباب في مؤسسات دولته التي يفترض أن تحمي حقوقه وتكرسها؛ جعلته يقصر هو الآخر في أداء دوره انتقاما منها، وسحبا للشرعية من رموزها وشخصياتها، وقد يصل الأمر أحيانا إلى مغادرتها بطريقة غير قانونية.[1] فالسلوكات السابقة (السلبية) هي إن شئنا القول "تعارض سياسي" بلغة روبرت دال Robert Dahl، لا يمكن تفسيرها إلا عبر تحليل نوعية الثقافة السياسية السائدة داخل مجتمع معين؛وهي تتضمن عناصر مميزة منها:

- توجهات حل المشكلة، وهل تنحو نحو البراغماتية أم العقلانية؟.
- التوجهات نحو السلوك أو العمل الجماعي هل هي تعاونية أم ليست تعاونية؟.
- التوجهات نحو النظام السياسي؛وهل تتميز بالصدق وعمق الولاء أم غير صادقة ونافرة وتتسم باللامبالاة؟.
- التوجهات نحول الآخرين؛هل تتسم بالثقة أم أنها تخلو من الثقة؟[2] فالثقة في نهاية الأمر لبنة أساسية لتفعيل قيم المواطنة داخل أي مجتمع؛ والمواطنون يشاركون في السياسة انطلاقا من الإيمان أو الثقة بالآخرين؛وهذا النوع من الثقة يعرف بالثقة التعاونية والمفيدة؛

وقد تم الإشارة في العديد من الدراسات إلى الأسس إلي تساعد على بناء الثقة السياسية وبعث روح المواطنة لدى الأفراد، نذكر منها:

---

(1) منير مباركية،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص204.

(2) حسين علوان حسين علوان،اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي (لبنان:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2009) ص15.

- أن تقوم الحكومة بالدور التوجيهي، والتوجه نحو السوق والتحول نحو اللامركزية والتحول من السرية في عملية صنع القرار إلى الشفافية والمساءلة السياسية؛وكذا التحول من الأبوية البيروقراطية لتمكين المجتمع المحلي وتنظيمات المجتمع المدني من المشاركة النشطة.
- الإلتزام بما تم التعهد به، والإلتزام باستمرارية التنفيذ والمتابعة؛عبر خلق أولا قنوات إتصال مجتمعية، وتسهيل الإجراءات وتقديم الدعم التنظيمي والمؤسسي لهم.
- هناك نموذج آخر يسمى بناء الثقة السياسية من خلال تجنب المخاطر؛ حيث يشير هذا النموذج الى أهمية المواقف التي تتسم بوجود مخاطر والتي يمكن إعتبارها فرصة على الدولة إستغلالها لبناء هذه الثقة (مثلا: الأزمة الوبائية الأخيرة لفيروس كورونا كوفيد19 covid)، ذلك من خلال إدراكها المبكر لهذه المخاطر وقيامها بوضع خُطط لمواجهتها أو الوقاية منها، ونجاحها في ذلك يجذب ثقة المواطن لها، وربما يتضامن كليا معها بكل ما يملك.[1] ولكن توظيفها سلبيا من خلال التضييق على الحريات سيوسع فجوة الثقة، ومن شأنه تقليص أفق التضامن العمودي بين الحاكم والشعب.

(1) وفاء علي داود،الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات(مصر:مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص 85-86.

الفصل السادس

أسئلة الإنتقال الديمقراطي في تجارب الإنتفاضات العربية

المبحث الأول

النقاش حول فكرة الديمقراطية الإنتخابية بعد حراك 2011

أولا -الأنظمة الهجينة والديمقراطية الأداتية

أدى إنهيار المنظومة السوفياتية إلى تعزيز الموقف المشكك في تعريف الديمقراطية كحكم للشعب وفي شعار السيادة الشعبية؛ ففي نظر بعض المختصين كعالم الإجتماع الفرنسي آلان تورين كرست التجربة التاريخية للقرن العشرين "المفهوم الثوري" للديمقراطية من خلال محاولات تحقيق الإرادة العامة (جان جاك روسو)..وقد أصبح يسود إعتقاد أننا دخلنا "عصر الديمقراطية"، وأن الديمقراطية أصبحت تعني الشيء نفسه بالنسبة للجميع، فإنهيار الإتحاد السوفياتي أدى إلى عدة عمليات توحيد: توحيد أروبا/ توحيد ألمانيا/ توحيد اللغة (بمفهوم أندريه فونتين)؛ بحيث لم يعد هناك ما يضاف إلى كلمة الديمقراطية، وإنهار التمييز بين ديمقراطية شعبية (إشتراكية) وديمقراطية لبيرالية (رأسمالية)، فهي لم تعد تعني سوى ديمقراطية لبيرالية كما هو الحال في الدول الغربية[1].

وقد كتب في هذا السياق كار بوبر Karl popperمقالة في الديمقراطية سنة1987 محاولا نقد هذا النظام ومميزا بين ما يسمى بالديمقراطية اللبيرالية التي تعني قبل كل شيء إنتخابات عامة، وتؤكد على أولوية الحرية الفردية، فتنطلق من الإهتمام بالحد من قوة الحكومة وقدرتها على أخذ إجراءات قد تهدد المصالح الفردية والجماعية ولمنع وصول أقلية للسلطة وإستغلالها للأغلبية؛ بينما ديمقراطية السيادة الشعبية فتعني أن الهدف الرئيسي للديمقراطية هو أن تعبر عن إرادة الشعب، من خلال نظام الأحزاب السياسية ؛الحزب الفائز في الإنتخابات يستطيع أن يسيطر على أغلبية المقاعد في البرلمان وبالتالي

(1)_ جوني عاصي،نفس المرجع السابق، ص 19.

على الحكومة[1].فمن غير المعقول إذن التركيز على سؤال من يجب أن يحكم؛ الأغلبية أم القلة؟ حزب اليسار أم اليمين؟ العمال الخيرون أم أصحاب رؤوس الأموال الغاضبون؟ فسائر هذه الأسئلة وضعت بشكل خاطئ، فلا يتوقف الأمر على من يحكم مادام من الممكن التخلص من الحكومة من دون إراقة الدماء؛ والحكومة عندما تكون على يقين بذلك ستسلك توجها يرضي الشعب على رأي بوبر؛ خاصة بعد الظهور الكثيف لنوع من الأنظمة الأنوقراطية*Anocracy (بعد الموجة الثالثة)=حالات بلدان الحراك العربي.

لهذا طرح لاري دايموند سنة 2008 في كتابه روح الديمقراطية: النضال من أجل بناء مجتمعات حرة عبر العالم:

The Spirit of Democracy: The struggle to build Free Societies Throughout The world

وضمن كتابه هذا طرح فكرة فحص بعض المواضيع في العلوم السياسية بما تمثله ولا تمثله؛ وأي أنظمة تشكل ديمقراطيات وأي منها لا؛ والحقيقة التي توصل لها دايموند أننا وبعد ربع قرن من الموجة الثالثة للديمقراطية التي تحدثت عنها الدراسات المقارنة لا نزال بعيدين عن الإجماع حول ما يشكل الديمقراطية.

لقد ربط البعض بين توفر "الحد الأدنى" من المعايير (وجود صراع تنافسي على أصوات الشعب عن طريق إنتخابات شفافة مثلا) كما فعل جوزيف شومبيتر وصامويل هنتغتون؛ ولكن السؤال هنا: هو كيف لنا أن نعرف إن كانت الأحزاب حصلت على فرصة عادلة في الحملة الانتخابية، وأن الناخبين عبروا بحرية عن آرائهم؟. وكيف يمكننا أن نعلم أن المسؤولين المنتخبين هم بالفعل صناع القرار الأقوى نفوذا بحيث لا تكون

(1) كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة:بهاء درويش(الإسكندرية: منشأة المعارف،1994)، ص ص213-214

هناك مناصب محجوزة للحكم العسكري أو البيروقراطي؟.هذه الأسئلة حازت في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة لعدة أسباب وهي: [1]

- أن هناك أكثر من السابق أنظمة تتبنى نموذج الديمقراطية الإنتخابية مع إنتخابات منتظمة وتعددية.
- أن كثيرا من الأنظمة تطبق نموذج الديمقراطية الإنتخابية شكليا ولكنها تفشل في النجاح في الإختبار الجوهري (التداول على السلطة).
- مع إرتفاع معايير الديمقراطية الإنتخابية لعالمية (مراقبة الإنتخابات دوليا)، إزداد التدقيق العالمي في ممارسات الدول الفردية أكثر من السابق.

مصطلح الأنظمة الهجينة Hybrid regime ظهر في حقل أدبيات الدمقرطة مع بداية سنة 1990 بالتحديد مع ما عرف بالموجة الثالثة Third wave للتحول الديمقراطي، باشرتها بعض البلدان منذ سنة 1970-1980، بداية من أروبا الشرقية مرورا بأمريكا اللاتينية وبلدان جنوب شرق آسيا، عقود بعدها ما تزال هذه الأنظمة تظهر إنسدادها في سياق الإنتقال نحو الديمقراطية بين شموليتها التاريخية و إصلاحاتها الديمقراطية غير المكتملة (المنطقة الخضراء)، ومصطلح الخليط جاء من مفهوم آخر وهو (الديمقراطية غير اللبيرالية/ الديمقراطية المزيفة/ التنافسية الاستبدادية)[2].

ما يجعلنا أمام منظومة حكم يسميها برومبارغز Brumberg's "بنظام حكم الاستبداد اللبيرالي "liberalized autocracy"؛ وهو النظام الذي يمنح هامشا من الإنفتاح،

---

* الأنوقراطيةAnocracy: أنظمة ليست ديمقراطيا كليا وليست تسلطية جملة،ولكنها خليط غير منسجم من الميزات Incoherent Mix التسلطية والديمقراطية وكذا الممارسات. للمزيد أنظر: Marshall Monty, & Benjamin Cole," Global Report 2011, Conflict , Governance and State Fragility" , Center for Systemic Peace, USA, 2011, accessed 12/09/2014 www.Systemicpeace.org/vlibrary/GlobalReport 2008.pdf, p. 13

(1) لاري دايموند، لاري دايموند،الديمقراطية أبحاث مختارة(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع،2016)، ص ص 367-369

(2) Katharina Obuch, Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes:The Case of Nicaragua, Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014,p3.

إنتخابات تشريعية، تعددية حزبية، إعلام...ولكنه في النهاية يبقي ضمانات تجعل من إحتكار السلطة الفعلية بين يديه[1]، وعليه وفق مفهوم برومبارغز هذا النوع من أنظمة الحكم لا يكتفي بتعددية مُراقبَة، وإنتخابات فلكلورية مع حضور أشكال من القمع الإنتقائي للمعارضة، بل يعمد إلى قطع أي فعل قد يقود إلى مسار الديمقراطية، ضمن هذا السياق نتذكر ما قاله الرئيس المصري السابق أنور السادات "الديمقراطية صمام الأمان، ولهذا أعرف جيدا ما يخطط له أعدائي".

عمليا كل الأنظمة الهجينة في العالم اليوم هي ديمقراطيات زائفة؛ يعبر عن هذا هنتغتون بشكل أفضل عن طريق توظيفه لمفهوم "اللبرلة"Liberalization "على أنها إختبار جزئي من قبل النظام السلطوي لا يتضمن إمكانية إختيار المسؤولين الحكوميين من خلال إنتخابات تنافسية حرة فالأنظمة السلطوية ربما تفرج عن السجناء السياسيين، تسمح بمناقشة عامة وواسعة لبعض القضايا، تخفف الرقابة، تتعهد بإجراء إنتخابات لشغل مناصب غير حساسة، تتيح بعض التجديد في المجتمع المدني من دون إخضاع صناع القرار في الأعلى للإختبار الإنتخابي"؛ مثل هذا المفهوم قيم، لأنه يصيب العنصرين الجوهريين لعملية اللبرلة؛أولهما، إنفتاح النظام السياسي بشكل يمكن النشاط المستقل للمواطنين أو فئات منهم، وثانيهما الطبيعة المحدودة لهذه العملية؛ فعلى الرغم مما يبدو عليه أن تنازل للسلطة لبعض صلاحيتها تبقى البنية الجوهرية فيها سليمة كما هي.[2]غالبا ما يمتاز هذا النوع من الأنظمة بهيمنة "الإستبدادية" خلف "الدمقرطة الشكلية"؛ وتمتاز بمجموعة من السمات إن صح القول: [3]

(1) Brumberg, Daniel. 2005. Democratization Versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008),p1.

(2) غرايم جيل،مرجع سابق، ص65.

(3) لاري دايموند،مرجع سابق، ص ص 372-373.

- تفتقر هذه الأنظمة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهة، بحيث يمكن إخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة (الانقلاب، حرب أهلية..).
- في حين أن إنتصار المعارضة غير ممكن في نظام هجين.
- المعالجات الاكاديمية لهذا النوع من الأنظمة جديدة نسبيا، ولكنها جاءت مع مقاربات كل من (أودونيل O'Donnellوفيليب شميترPhilippe Schmitter) اللذين ركزا على عدم اليقين المتجذر تجاه نتائج تحولات الأنظمة؛ فيمكن للتحول من نظام حكم إستبدادي أن ينتج الديمقراطية، أو يمكن أن ينتهي إلى نظام إستبدادي لينDictablanda أو نظام إستبدادي ديمقراطيDemocradura.

لسبب غير مجهول، وهو إنعدام الحياة السياسية التمثيلية في قسم من البلدان العربية، أو فسادها وفساد النظام التمثيلي في قسم آخر منها؛ وقع حصر الديمقراطية في التمثيل الصحيح والنزيه، فظن أن مؤشراتها تتحرك بين التعددية الحزبية والإنتخابات الحرة والنزيهة، والبرلمانات ذات السلطة التشريعية الفعلية، ثم الحكومات المنبثقة منها، وكان من نتائج هذا الإختصار المبسط إغفال أبعاد ووجوه ومضامين أخرى من الديمقراطية هي من صميمها كنظام، وتقع في ما وراء التمثيل والنظام المؤسسي والانتخابات...الخ، وأهم تلك الأبعاد والمضامين كلها هي سؤال الحرية (الديمقراطية اللبيرالية).

إختصار الديمقراطية في الإنتخابات والتمثيل النزيه إنقاص لمعنى الديمقراطية؛القائمة أساسا على مبدأ الحرية كجوهر لها، إذا تهددت قيمة الحرية بإعتبارها قيمة مؤسسة للنظام الإجتماعي وللنظام السياسي، لا تبقى حينها معنى للديمقراطية كآليات سياسية شكلية، قد تصبح لحظتذاك، نظاما لشرعنة الإستبداد باسم الأغلبية، والشعب وأصوات الناخبين، وهذا خطر حقيقي لا مفترض، تعرضت له مجتمعات حديثة حكمتها أنظمة سياسية وصلت إلى السلطة بأصوات الأغلبية (حالة النازية بألمانيا، الفاشية بايطاليا مثلا)، "فالديمقراطية لا تخرج من صناديق الإقتراع، وانما صناديق الإقتراع

نتيجة وثمرة من ثمرات المشروع الديمقراطي". فالتصور الأداتي للديمقراطية يولد ثلاثة (3) ظواهر سياسية غاية في الخطورة هي: [1]

1- أنه يقود إلى إنتاج مفهوم شعبوي للديمقراطية، من طريق تقديس الشعب بإعتباره مصدرا للشرعية الديمقراطية، وهكذا ليست الديمقراطية هي ما يقع الإتفاق عليه من مبادئ وقواعد حديثة لتنظيم المجال السياسي، وإنما هي ما يقوله الشعب (حيث تتكافأ الأصوات في عقيدة الاقتراع).

2- إن التصور الأداتي للديمقراطية المختزل لها في صناديق الإقتراع، في غياب أي عقد إجتماعي أو إتفاق، يحولها إلى مجرد منافسة انتخابية غرضها الوحيد الوصول إلى السلطة (تصور جميع الأحزاب السياسية في الجزائر لها موالاة ومعارضة).

3- أن المفهوم الأداتي المحمول على نزعة "الشعبوية الديمقراطية، والمجرد من أي مضمون تعاقدي وتوافقي، يقود حكما إلى ما سماه جان ستيوارت ميل ب"ديكتاتورية الأغلبية".

ثانيا - أسئلة من وحي بعض تجارب الحراك العربي سنة 2011

قام الحراك العربي في أكثر من 15 دولة سنة 2011 تحت شعار أساسي "الشعب يريد إسقاط النظام"؛ ويلخص هذا الشعار حجم المشكلة التي لم تكن مع شخص أو قائد، بل مع فلسفة حكم وأسلوب إدارة ونظرة إلى حقوق المواطنين؛ وهي بهذا تشابهت وتقاطعت مع بعض نماذج في أرويا الشرقية وأمريكا اللاتينية، رغم أن الكثير من المتابعين للشأن العربي في سنوات السبعينات والثمانينات كانوا يتحدثون أكثر عن مقولة "الاستثناء العربيArabExceptionalism فيما يخص مسالة الانتقال إلى الديمقراطية[2].على إعتبار

(1) عبد الإله بلقزيز،السلطة والدولة والشرعية(بيروت:منتدى المعارف،2013)ص، 194-201

(2) عبد الوهاب الأفندي وآخرون،أطوار التاريخ الإنتقال ومآل الثورات العربية(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص325.

غياب مظاهر وأسس عملية الانتقال نفسها (وهي ملاحظة لا تـزال صـحيحة في أغلـب الحالات).

سنحاول تفسـير الفرضـية السـابقة عـبر توظيـف مُقاربـة الخيـار المشـروط Path Dependence لكل من خوان لينز وألفريد ستيبان التي ركزت على البنى الدولتية (طبيعة النظام +الطبقات العمالية +المجتمع المدني +طبيعة الثقافة السياسية)، وهي لا تقتصر على دراسة الخيارات التي تقوم بها العناصر الأساسية وما يترتب عنها من نتائج، بل تضـع في الاعتبار السياق الذي تتخذ فيه هذه العناصر قراراتها واستراتيجياتها أو ما يسمى التتابع السياقي للمسار (Contextualized Path Dependent) كما يوضـح الشـكل رقـم 04: "تحليل أثر نمط التحول في طبيعة النظم الناشئة"

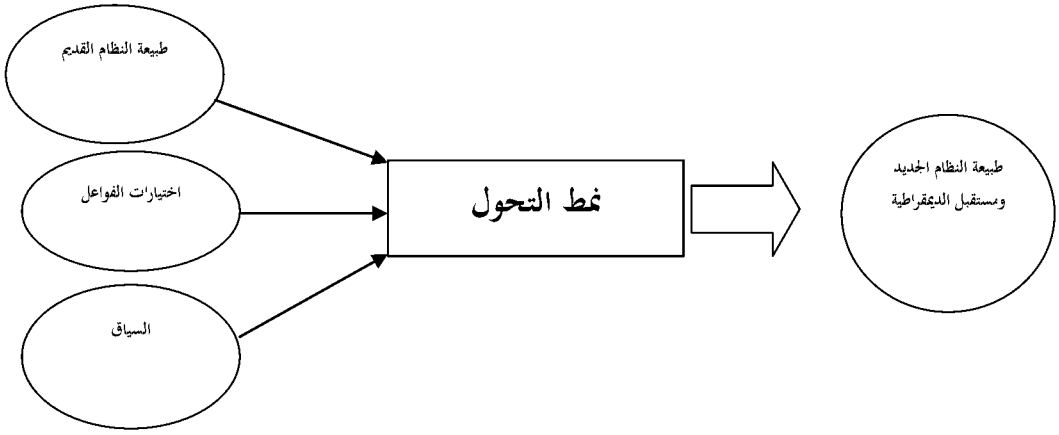

المصدر: عبد الوهاب الأفندي وآخرون، أطوار التـاريخ الإنتقـال ومـآل الثـورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص 329.

وينطلق لينز وستيبان مما يريانه أساسـا لإقامـة ديمقراطيـة راسـخة؛ وهـم يوافقـان روستو Rustow عندما يقول بأهمية وجود وحدة وطنية كشرط أولي للدمقرطـة؛ بمعنـى موافقة السكان على نطاق واسع على الدولة المؤلفة للكيان السياسي القائم؛ ثم يطرحان

خمسة ميادين Arenas متفاعلة يريانها أساسية وحاسمة في سياق تحقيق الإنتقال إلى الديمقراطية نذكر منها: [1]

- جهاز دولة يمكن أن تعول عليه وتستخدمه الحكومة الديمقراطية؛ وهذه نقطة مهمة من شأنها تفعيل عمل الحكومة.
- مجتمع مدني حر وحي؛ تحاول فيه القوى المنظمة المستقلة نسبيا عن الدولة تحديد أولوياتها والتضامن فيما بينها من أجل ضمان مصالحها.
- مجتمع سياسي متطور مستقل نسبيا؛ يعد ميدانا منظما تتاح فيه ممارسة الرقابة على السلطة العامة وعلى جهاز الدولة.

ولو لاحظنا مشهد الحراك العربي سنة 2011 سنعثر على إخفاقات لا تخرج عن الأسس السابقة؛ فالدولة العربية كما أشار نزيه الأيوبي هي دولة قاسية وليست قوية؛ فالأولى تكره وتعاقب بينما الأخيرة تحقق أهدافها، وبعض هذه الدول يتجاوز عنفها حد القسوة إلى البطش، عبر إستخدام جهاز بيروقراطي متضخم، ومؤسسات أمنية كبيرة، وقد كانت الغلبة لهذه الدولة بسبب إستعمال وسائل الإكراه، ولكن بعد الحراك العربي ومع ضعف الهياكل الإيديولوجية والسياسية للنظام الحاكم (تونس ومصر) تغيرت العلاقة، رغم إستمرار إرث الدولة القديمة أو ما سمي (بالدولة العميقة) في الحالتين السابقتين.خاصة في الحالة المصرية مع المؤسسة العسكرية، أين عمدت هذه الأخيرة إلى حماية مصالحها، عبر جعل السلطات التي تتولاها في فبراير 2011 إلى مبادئ فوق دستورية، تضعهم دائما فوق الدولة المصرية، أين عزز الجيش شعوره كمؤسسة قوية تمتلك البلاد (دولة الجيش)؛ وهو أمر سمح بإعادة إنتاج النظام القديم (الإنقلاب العسكري)فيما بعد.

بينما مثلت الحالة التونسية (علاقة الدولة بالمجتمع) نموذجا عربيا في هذا السياق، أين تم تحييد الجيش، وهو ما عكس وعيا غير قليل من الشباب المحتج، وهو وعي التمييز

---

1)) غرايم جيل،مرجع سابق، ص ص 95-96

بين السلطة أو النظام السياسي والدولة، أين رمزت أجهزة الأمن إلى السلطة بينما مثل الجيش في هذه الحالة الدولة، الأول يحفظ أمن النظام، بينما الثاني يسعى لإستمرار الدولة، وهو إدراك عميق نأى بهذه الحالة من الدخول في أزمة من اللاإستقرار نسبيا[1].بينما كان الوضع مختلف في ليبيا واليمن؛ إذ كما تقول أندرسون أنه في الدول التي يكون فيها انتماء وإرتباط واسع بالدولة فان تغيير النظام وإستبداله لا يشكل خطرا وإنزعاج (حالة مصر وتونس)، أما في الدول الضعيفة مثل ليبيا واليمن حيث لا يوجد إرتباط قوي بالدولة، وحيث العنف لا تحتكره الدولة لوحدها، فان تغيير النظام يعني إنهيار مؤسسات الدولة[2]. ففي ليبيا مثلا رفع شعار آخر تماما (الشعب يريد بناء النظام)؛ وهو ما يلخص حالة عدم الإتفاق حول هوية وطنية جامعة في هذه الحالة قبل الحراك وبعده.

على مستوى متغير المجتمع المدني؛ التناقض الذي وقعت فيه العديد من الحالات مثل (تونس/ المغرب الأقصى)؛ هو السماح بإنشاء مجتمع مدني نشيط في ذات الوقت الذي تبقى فيه مؤسسات النظام مغلقة أمام التداول على السلطة، و سماح الأنظمة التسلطية بتشكل مجتمع مدني حر كان هدفه التأثير في موازين القوى لصالحه. ولكنه على العكس من ذلك إنفلتت الأمور من أيدي نظام مجزأ ضعيف التماسك، بمقابل مجتمع مدني قوي (نقابة الشغل في حالة تونس/ حركة عشرين فبراير بالمغرب)؛وهو ما أنتح حالة انتقال أفضل (هادئة) وفق مقاربة غرايم جيل، مقارنة بحالات أخرى.[3] كالحالة المصرية مثلا التي يعتبر سعد الدين إبراهيم أن نسبة 40 بالمئة من تنظيمات المجتمع المدني

---

(1)_عبد الإله بلقزيز،ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل(بيروت:منتدى المعارف،2012)، ص51

(2) Lisa Anderson,"Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World," A lecture at the Middle East Centre of the London School of Economics and Political Science. 13 July 2011.p53

3)) غرايم جيل،مرجع سابق، ص 158.

فقـط يمكـن إعتبارهـا نشـيط وذات فعاليـة، بسـبب العمـل بحالـة الطـوارئ في غالـب الفترات.[1]

بينما تعبر حالة المغرب الأقصى (الإستثنائية) عن حالة مُتكيفة؛ إسـتطاعت تجـاوز أحداث حركة عشرين فبراير2011 ولو مؤقتـا، عـبر تـدبير مجموعـة مـن الإصـلاحات السياسية فرضها لأول مرة مجتمع مدني فعال؛ ويمكن القول أنه تاريخيا لا يمكن أن تحدث نقلة مباشرة من الملكية التقليدية (المطلقة) إلى نظام إنتخابي فيه حكومة وبرلمان مسؤولان، وملك يتولى سدة العرش لكنه لا يحكم، ففي معظم البلدان يتأتى عن تغيير كهذا إنتقـال جذري للشرعية من سيادة الملك إلى سيادة الشعب، ومثل هذه التغيير يحتاج إمـا للوقـت أو إلى الثورة، وفي حالة المغرب لا يمكن إبعاد أي خيار منهما رغم ما يظهر للجميع على أنه حالة من الهدوء، شبيه بذلك الذي يسبق العاصفة، ففي المغرب تحدث دائمـا الأشـياء التي لا يمكن توقعها كما يقول جون ووتر بيري.[2]

من النافل القول أن طبيعة المجتمع السياسي المتبلور بعد إنقضاء تسعة سنوات مـن حراك (سمي بالربيع العربي) أثبت فيه التونسيون قدرة على التعايش السلمي والتنـافس الحضاري على السلطة، ففي ظرف زمني قصير شهدت البلاد تولي عدة حكومات زمـام إدارة الشأن العام، بطريقة هادئة تليق بالمرحلة الإنتقالية؛فكان تولي محمد الغنوشي زمـام الحكومة تفاديا لمعضلة الفراغ الدستوري بعد هروب زين العابدين بن علي، وكان تسـلم الباجي قائد السبسي زمام الحكم تأمينا لسيرورة المرحلة الإنتقالية، وإستعداد للانتخابات أكتوبر2011 التي جرت في كنف الشفافية؛ وحتى صعود حركـة النهضـة ذات المرجعيـة الإسلامية للحكم لأول مرة في تاريخ تونس (تجربة الترويكا)، والتي تنازلت عـن الحكـم إنطلاقا من النقاش الرباعي الذي جرى في تلـك المرحلـة بـين (الإتحـاد العـام التونسـي

(1) صامويل هنتغتون،مرجع سابق، ص28.

(2) للمزيد أنظر:موزاي بلال،الملكية وسؤال الاستقرار بالمغرب (الجزائر:كنـوز للحكمـة، 2018)، ص 108.

للشغل/ الإتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة/ عمادة المحامين/ الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) ينذر عن تجربة بأفق واعي.[1]

لقد تخوفت القوى السياسية في تونس من إعادة إنتاج نظام بن علي، لهذا لجأت إلى تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في 22 يناير 2011، وبعد إصدار قرارا حل الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي إتبع التونسيون أسلوب الفرز وليس التطهير الشامل؛ وهي مقاربة تصالحية مع من إشتغل خلال منظومة الحكم القديم، من دون أن يثبت تورطه.[2] ولعل ما سهل إنتهاج أسلوب الحوار في النقاش السياسي التونسي أن قضايا الدستور وثوابت الانتقال إلى الديمقراطية طرحت منذ 2003 مع تجربة نداء تونس الذي وقعت عليه أحزاب سياسية وأطياف المجتمع المدني؛ وصولا الى إجراء انتخابات أقل ما يقال عنها أنها شفافة بإعتراف المعارضة ووصول أستاذ القانون الدستوري قيس السعيد في أكتوبر2019 الى الحكم بنسبة فوز72 بالمئة من دون حاضنة حزبية.وهو مايجعل هذه التجربة أكثر إستقرار رغم تحدي محاولة بعض الدول الخليجية لتشكيل ثورة مضادة كما حدث في مصر.

بعيدا عن تونس طبع النقاش السياسي في الحالة المصرية لغة إستقطابية Polarization لأنه جرى بعد الحراك، الذي كما نعرف لم تكن فيه المؤسسة العسكرية محايدة، ما أعطى أولوية لأمننة السياسة بدل تمدينها.فعملية الإنتقال ضمن الحالة المصرية قد عانت عوائق عديدة؛ من قبيل: طول المرحلة الإنتقالية، عدم وجود خريطة متفق عليها بين القوى السياسية، عدم التوافق حول حدود النظام السياسي بين الأطراف السياسية (طبيعة الدولة، موقع الجيش، إدخال الدين في الممارسة السياسية بعد الإنتخابات، الإنقسام السياسي السريع حول المسار في البدايات، الإستقطاب الإيديولوجي، المعارك

(1) أنور الجمعاوي،تونس:العبور الى الديمقراطية،مجلة سياسات عربية،ع7،مارس 2014، ص 65.

(2) حسن الحاج علي أحمد،مراحل انتقال الثورات مدخل مؤسسي للتفسير،مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،ع15، ديسمبر 2014،ص26.

الصفرية، المساعدات الخارجية المشروطة للجيش..)[1].وهو ما منح هذا الأخير كأثر قوة منظمة فرصة توجيه المسار لصالحه، بعد الانقلاب على المسار الإنتخابي، ثم إحتكاره الإقتصاد والإعلام وبقية الفضاءات لصالح دولة الرايس. الذي أشار الى عدم رضاه عن الدستور في سبتمبر 2015، قائلا "الدستور المصري كُتب بنوايا حسنة، والدول لا تُبنى بالنوايا الحسنة فقط"، ماجعله يعدل الدستور سنة 2019 الذي إستهدف أساسا إقتراح تعديل الفقرة الأولى من المادة140 لتصبح مدة الرئاسة ستة سنوات بدل أربعة، مع إستحداث مادة إنتقالية بسريان هذا الحكم على الرئيس الحالي.وهو ما يوضح الطابع العسكري_البيروقراطي للنظام.

بينما لا يمكن الحديث عن مجتمع سياسي في حالة مثل ليبيا أو اليمن لأنه لا يزال في طور الصراع الصفري؛الذي يتعقد يوم بعد يوم بسبب عامل التدخل الأجنبي وغياب مؤسسات سياسية وطنية تحقق الإجماع؛ما يجعلنا أمام مسرح سياسي شبيه بما حدث في سوريا.

يمكن القول أنه في حالات الإنتقال التي خبرناها عربيا إحتدم الصراع بين الأحزاب قبل الإتفاق على مبادئ الديمقراطية، وقبل الإلتزام بالمسؤولية الجماعية لإنجاح المرحلة الإنتقالية؛ لم تفهم الأحزاب السياسية ما يقصد بالمرحلة الإنتقالية، وبفضل المنافسة المبكرة بين أطياف المعارضة أصبح الخصم الرئيسي هو الحزب المنافس وليس النظام القديم، ما شرعن التحالف مع هذا الأخير أو الصمت عليه، أو حتى الدفاع عنه ضد الحزب المنافس، وهو الشيء الذي خلق حركات مضادة، و إتخذ سوء فهم المرحلة الإنتقالية أحيانا شكل صراع بين علماني وديني، بدل أن يتخذ شكل صراع ديمقراطي وغير ديمقراطي، وهو ما أدى إلى إنحرافات: [2]

---

(1) علي خليفة الكواري وآخرون،الديمقراطية المتعثرة(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2014)، ص ص 133-134

(2) عزمي بشارة،مرجع سابق، ص12.

- خلط الأوراق وطمس الحدود بين قوى النظام القديم والقوى الجديدة.
- الشرخ العمودي؛فالصراع الديني العلماني لا يتحول إلى تعددية في ظل وحدة وطنية، لأنه أقرب إلى صراع هويات أو ثقافات، وعليه يمسي الصراع هوياتيا إقصائيا حول طبيعة المجتمع.
- في حالات أخرى نجح النظام القديم في إثارة العصبيات المتضامنة معه أو ضده، فأصبح الحراك إحتراب أهلي (سوريا/ اليمن/ ليبيا)، وهوياتي (الجزائر/ المغرب).

ولهذا يقول جون دوي أن أي مكان تعرضت فيه الديمقراطية للسقوط كان مرد ذلك إلى أمرين من خارج نطاق السياسة:

- أولا؛لأن الديمقراطية إن لم تجر في دماء الشعب وتمتزج بكيانه ولم يكن لها دور في سلوك حياته اليومية؛ وإقتصرت مظاهرها على البرلمان والانتخابات ستكون ديمقراطية في خطر؛ فلا جدوى أن بأن تلجم الحكام بينما تترك "الشعب =ديموس) حرا طليقا على حد تعبير كارل بوبر.
- وثانيا، يجب أن تستند الأساليب الديمقراطية في جميع العلاقات الإجتماعية (التعليمية/ الصناعية/ الإدارة..).

المبحث الثاني

مسار الإنتقال الديمقراطي بعد الحراك العربي الى أين ؟.

كيف يمكن صياغة فعل جماعي لإقامة دولة ديمقراطية تحرر الانسان من حالة الإذلال، ومن سيكولوجية القهر الى وضع عقد إجتماعي وسياسي جديد؟. والى أي حد يمكن التطلع الى إعادة بناء مجال سياسي ديمقراطي إعتمادا على قوى ماتزال تقبع داخلها ثقافة أعرابية متمردة على النمط المديني؟. وهل مانشهده من إنتفاضات ينبئ حقا بتوافر وعي جماعي يمتلك ما يلزم من مؤهلات تدبير التعددية والاختلاف؟[1].

يأتي هذا العنصر لإعطاء قراءة مستقبلية لعملية الانتقال (عبر مؤشر علاقة النظام بالمجتمع المدني) والذي يفرز لنا ثلاثة مشاهد، المشهد الأول وهو إستمرار هيمنة النظام على المجتمع المدني (حالتي مصر والمغرب)، أما المشهد الثاني فيكمن في إعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل الإنفتاح الجزئي للنظام (حالة تونس)؛المشهد الثالث: المجتمع العشائري والدولة الفاشلة (حالة ليبيا/ اليمن)[2]:

أولا - إستمرار هيمنة النظام السياسي على المجتمع المدني (حالة مصر والمغرب الأقصى)

يتمثل هذا السيناريو الأول في السكون و إستمرار الوضع الراهن المتأزم إقتصاديا وسياسيا، مع نزعة للتسلط والهيمنة والقمع على حساب بناء الدولة والمجتمع، وبالتالي فهو من السيناريوهات السلبية التي تتمثل في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية نفسها، الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة التي

---

(1) عبد الاله بلقزيز،في الديمقراطية والمجتمع المدني:مرائي الواقع،مدائح الاسطورة(الدار البيضاء:افريقيا الشرق،2001)،ص 45

(2) Augustus Richard Norton, « The Future of Civil society in the Middle East , » Middle East Journal,vol,47,no,2(Spring 1993),p,214.

تفتقد الشرعية في عيون الأغلبية الساحقة من المجتمع، ويتبلور هذا السيناريو عبر عدة مظاهر أهمها:

- رفض النظام السياسي، أو عدم إستطاعته القيام بعملية (إصلاح جذرية) في المستقبل، وهذا معناه التوجه نحو العنف في العلاقات الإجتماعية السياسية. فمع بروز إشكالية الشرعية كأحد الأزمات البارزة التي يعاني منها النظام المصري والمغربي؛ بدلا من أن تقابلها هذه الأنظمة بالتدعيم الموضوعي لمصادر الشرعية ومكوناتها، وتفعيل المجتمع المدني، عمد إلى تقليص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، فضلا عن محاولته لفرض نفسه كمركز وحيد للشرعية إلى جانب كونه مصدرا وحيدا للقوة[1].
- تميز مؤسسة الدولة بالتنظيم والمركزية في التوجيه والإدارة؛ يُغذي ذلك تجذرها التاريخي الدولتي السلطاني النزعة، مما يجعل منها حاملة لدولنة المجتمع، ويجعل إمكانية إستمرار هيمنة النظام على المجتمع المدني، فالقوى والتيارات السياسية و الإجتماعية بالمغرب ومصر، لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من منافسة أنظمتها السياسية، مع إستمرار تحكم العاهات القديمة كالطائفية والقبيلة والنظام العصبوي، ما يرهن فاعليتها إلى وقت لاحق، من هنا يأتي إفتراض أن هذين النظامين سوف يحتفظان بالسلطة العليا، وبناء على هذه الرؤية، فإنه ليس من المنتظر أن يحدث إنتقال ديمقراطي جذري حتى خلال العقد المقبل[2].
- شيوع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الإغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردي، وكذا تفاقم حالة الفقر والأمية وإتساعها لتحتضن المزيد من المجموعات السكانية، ويتجسد هذا الإغتراب في إستجابة سلوكية، تكون في صورتين: الأول،

---

(1) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2008،2)، ص 170.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2004)،ص 286.

التبلد السياسي، والذي من أهم مظاهره عدم الإكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وشيوع روح عدم الإنتماء، أما الصورة الثانية للإستجابة السلوكية الناجمة عن الشعور بالإغتراب السياسي فهي العنف، وبخاصة بين أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع، ومع إزدياد هذا الشعور نتيجة الحرمان الإجتماعي، تصبح هذه المشاعر مصدر تهديد خطير لا للنظام السياسي وحده، بل للمجتمع بأسره[1]. (أحداث الريف والصويرة بالمغرب، وأحداث سينا بمصر).

- الوضع الإقتصادي السائد لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع المدني الطابع المدني وتجعل الديمقراطية السياسية إختيارا يفرض نفسه، فهذا الوضع الإقتصادي الذي تهيمن فيه مؤسسة كلية واحدة هي الدولة وأجهزتها وإرتباطاتها، قد نتج منه تبني الناس لفكر سياسي يرتكز على فكرة أن التغيير المنتظر لن تقوم به إلا مؤسسة الدولة، أي من الأعلى[2].وكمثال على ذلك: (مجموع شركات أونا ONA) التي عين الملك على رأسها صهره فؤاد الفيلالي، فالملك إشترى الشركات العمومية عن طريق هذه المجموعة الملكية الأخيرة، والتي اقتناها سنة 1980، وقد كانت تشمل على ممتلكات مصرف باريبا Paribas في المغرب، كانت هذه المجوعة الهولدينغ المالي الملكي بالمغرب، وإزداد توسعها مع مرور السنوات، ففي قطاع الصناعة الغذائية إشترت الشركة المركزية للحليب Centrale laitière، ولوسيور كريستال للزيت Lesieur Cristal، وشركة السكر كوسومار Cosumar، وأيضا شركات في القطاع المالي والعقاري والصناعات الكيماوية والمناجم.

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 92.

(2) محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005)، ص 12.

- عدم المؤسسية مازال يمثل الطابع الرئيسي للعملية السياسية الجارية في هذين النظامين؛ وعلى الرغم من أن بناء المؤسسات السياسية بمثابة الحل الوحيد لتحقيق عملية سياسية ديمقراطية، إلا أنها تصطدم بعقبتين هما: أن بناء المؤسسات يستغرق كثيرا من الجهد والتخطيط حتى تكتسب الشرعية السياسية، إضافة إلى عدم رغبة القيادة السياسية في بناء المؤسسات، على إعتبار أنها تعتبر بمثابة قيود لحركتها حسبها[1].فالملك في المغرب يلعب دور الحكم بين فرقاء اللعبة السياسية ما جعله يتجاوز مؤقتا (حراك عشرين فبراير 2011)، ولكنه محكوم دائما بثلاثة سيناريوهات (سيناريو موت الحركة تدريجيا/ سيناريو الثورة الشعبية/ سيناريو التحول إلى حركة إجتماعية)[2]؛ بينما يحاول السيسي ضمن حالة مصر لعب دور الزعيم المخلص، الذي لا يؤمن كثيرا بدور المؤسسات.وقد ينجر عن هذا السيناريو عدة نتائج أهمها:

- إن النظام السياسي المغربي والمصري ونتيجة إقصائهما للمعارضة الداخلية لم يعطيا فرصة إكتشاف نقاط ضعفهما الداخلية وتصحيحها، ففي الوقت الذي تتعمق الإنحرافات وتتوسع الحركات الإجتماعية وتتجذر، إنغلق النظام السياسي على نفسه، وهي علامة ضعف قاتلة، لا يتم عادة الإنتباه إليها إلا بعد فوات الأوان.
- بقيام الفئات الحاكمة في سعيها لتحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، عبر القضاء على المعارضة وتنظيماتها، و إخضاع المؤسسات الإجتماعية لخدمة الدولة، فإنها بعلم أو بدون علم، قضت على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث، مما يفسح المجال لعودة التنظيمات التقليدية[3]إستعمال

---

(1) حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الإفريقي،(أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،1996)، ص 13.

(2) الحسن مصباح،مسارات الربيع المغربي ومالآته،مجلة سياسات عربية، ع7، مارس 2014، ص86.

(3) برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 141.

الدين في السياسة في كلا التجربتين هو أحد هذه المظاهر نتيجة غياب فضاء سياسي مفتوح.

- إن محاولة النظام السياسي في كلتا الحالتين تكريس الإنتماءات العائلية والقبلية والعشائرية وبعض الإعتبارات الدينية، بإعتبارها تقع ضمن مصدر شرعية هذين النظامين، تقود إلى عرقلة تبلور المجتمع المدني.[1] ولان الانتقال في هاتين الحالتين طرح في ظل إستمرار النظامين سيلعب كلاهما دورا في تأطيره وتعيين حدوده (الإصلاحات)؛ما يجعل عملية الإنتقال الديمقراطي في المدى المتوسط متعذرة هنا، فكلما كان النظام أكثر توحدا وتماسكا والمجتمع مخترقا مفككا كان الإنتقال الديمقراطي بطيئا و أقل إحتمالا.

ثانيا - دور محدود للمجتمع المدني في ظل إنفتاح جزئي للنظام السياسي (حالة تونس)

أما السيناريو الثاني، فهو بناء المجتمع المدني وتدعيمه طبقا لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي أحيانا، والضغوط والمواجهة العنيفة أحيانا أخرى، لإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية والمعارضة، وهذا إدراكا منهما لعدم إمكانية نفي أحدهما للأخر أو إقصائه، وإزاء هذا الإدراك وجب ابتكار أسلوب توفيقي بينهما قائم على الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات (تجربة الحوار الرباعي الذي حاز جائزة نوبل للسلام)، ويتضمن هذا التصور عدة مظاهر أهمها:

- ممارسة الضغوط على النظام القائم لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني وتنشيطه، أي إقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات كلاهما وحقوقهما.

---

(1) برهان غليون، "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة،" المستقبل العربي، العدد 135(ماي 1990)، ص 22.

- إدراك النخب الحاكمة حقيقة المأزق الذي يواجهه النظام السياسي التونسي، هذا الأخير الذي بات من مصلحته من باب الإستمرار والحفاظ على الذات أن يوجد الأطر السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي تمثل مجالا ملائما لتدعيم المجتمع المدني وتنميته، وأن يلتحم بالمجتمع على أسس جديدة[1].
- التقلص التدريجي لسيطرة الدولة بفعل آليات النظام الدولي السياسية والإقتصادية والتقنية والإتصالية بحيث يصبح قسم منها بمثابة سلطات محلية في نظام كوني. ومع هذا فلا تزال الدولة تحتفظ بدور مركزي يؤمن لها السيطرة على مجتمعها[2].
- إن تكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها سيشعر أعدادا متزايدة من أفراد المجتمع التونسي، بأن هناك بديلا وظيفيا للتكوينات الإرثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية...الخ) لا بد من أن يؤدي تدريجيا إلى تقوية الولاء للأولى، وإضعاف الولاء للثانية، كما أنه قد يدفع التكوينات الإجتماعية – الإقتصادية الأخرى للإسراع بتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط[3].ويمكن تلمس التطور الأفقي للممارسة الإجتماعية فيما بدأ يدب في الحركة الإجتماعية (النقابية مثلا) من إستمرارية وحيوية و ما بدأ ينكشف في سياق ذلك من صيرورة لإستقلال هذه الحركة عن الدولة بعد طول إحتواء وكبح، بالإضافة للظهور الحثيث لديناميات جديدة- غير حزبية بالضرورة- في تشكل المجتمع المدني، وبخاصة منها تلك التي يمكن إعتبارها ديناميات ثقافية أو حقوقية[4].

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم،بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992)، ص 713.

(2) Samuel Huntington, After Twenty Years: The Future of Third Wave, Journal Of Democracy, vol,08,n,04,(December 1997),PP,01-07.

(3) سعد الدين إبراهيم " وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، ط2 (عمان: منتدى الفكر العربي،1988)، ص 392.

(4) أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 181.

وكنتائج لهذا المشهد الثاني قد يترتب عنه ما يلي:

- أن هذا النوع من الإصلاحات المحدودة والمقننة، لا يسهل عملية تأكيد الدور الفعال للمجتمع المدني، ففي الغالب يتسم موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني إما بالتردد وإما بعدم الثقة، فالدولة تسمح قانونا بالمجتمعات والتنظيمات المدنية ربما إعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها القدرة في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات، أو حلها، أو تحديد مجال حريتها، مما يترتب عليه وجود مجتمع مدني ممنوح من المؤسسة العليا (أي الدولة)[1] ما عدا بعضه (نقابة الشغل مثلا).
- السماح بمشاركة سياسية مقيدة لقوى المجتمع المدني، ربما يمكنها من التعبير عن مصالحها، كما يمكنها من التعبير عن سخطها بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفاعلية، ومادام ذلك مستمرا، فإن التكوينات الإجتماعية المنظمة نفسها ستكون مثلها مثل الدولة، بمثابة كابح لجماح بعض قوى التطرف، فالدولة ومنظمات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الإستقرار الداخلي.[2] فعملية التغيير الإجتماعي وما يترتب عليها من ظهور قوى إقتصادية و إجتماعية جديدة، تطرح مطالب جديدة (سياسية وإجتماعية وإقتصادية) لم تكن مطروحة من قبل وتتطلب وجود أطر مؤسسية فاعلة تقوم بإستيعاب هذه المطالب، وكذا تمتعها بالمرونة و القدرة على التكيف من شانه أن يمكن النظام السياسي من إدارة عملية التغيير بفعالية كبيرة بعيدا كل البعد عن كل إستعمال كل أشكال العنف؛ خاصة بعد موجة الاغتيالات في سنة 2013: (قتل شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وتكوين مليشيات _رابطة حماية الثورة_ لتخويف المعارضين..الخ).

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 284.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه،17(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص ص282-283.

فالحالة التونسية تندرج ضمن الوضعية الثانية التي أشار إليها غرايم جيل؛ النظام السياسي ضعيف التماسك نسبيا؛ ومجتمع مدني قوي، ما يترتب عليه آفاق إنتقال ديمقراطي أفضل في المستقبل؛ وهي وضعية تساعد على إنتقال وتحول ميثاقي بشرط: [1]

- أن لا تسعى فئات وفصائل النظام المختلفة للتحالف مع مجموعات مختلفة في المجتمع المدني، مما قد يؤدي في حالات قصوى إلى إحتراب أهلي.
- أن يتوفر فصيل في المجتمع المدني قادر على إحتلال موقع قيادي بين قوى المجتمع المدني (حالة نقابة الشغل مثلا) على الأقل في هذه المراحل الأولى من الإنتقال.
- على الرغم من أهمية المنجز الدستوري والتوافق السياسي المشهود في تونس اليوم، فإن ذلك غير كاف لضمان نجاح مسار الإنتقال وتحقيق الإستقرار المطلوب، إذ يجب كسب معركة التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية وإلا سيكون مسار الإنتقال مهددا دائما في ظل وجود بعض الأطراف التي لا تؤمن فعلا بالديمقراطية.

ثالثا_ المجتمع العشائري والدولة الفاشلة (حالة ليبيا/اليمن)

إذا كان إرتفاع منسوب العنف والإستقطاب السياسي في المرحلة الأولى لما بعد (الحراك) كما تشير إلى ذلك تجارب الإنتقال في العالم أمرا طبيعيا؛ فان تغلغل العنف المادي والسياسي داخل بنى الدولة والمجتمع، وتحوله إلى نمط وسلوك سياسي و ثقافي ينذران بإفشال العملية الإنتقالية؛ فتجارب مثل ليبيا واليمن بحاجة إلى البدء من الصفر لبناء الدولة على أسس قيم سياسية جديدة، فالدولة فقدت ميزة "إحتكار العنف المشروع"، والميليشيات والقبائل فرضت سيطرتها الكاملة على التراب الوطني، ما جعل البعض يستخف بهذا المسار السياسي كليا، والبعض أصبح يراوده الحنين إلى الأنظمة التسلطية السابقة، فهي مرحلة صعبة جدا يسميها صامويل هنتغتون "بتبدد الوهم والحنين إلى الاستبدادDisillusionment and AuthoritarianNostalgia، فحينما تصبح المشكلات

(1) غرايم جيل،مرجع سابق، ص158.

مستعصية ولا يمكن تحملها، يميل الشعور بخيبة الأمل تجاه الأنظمة الجديدة إلى فرض ذاته[1].

يمكن أن ينجم عن الإنتخابات التي تجري بعد الصراع، في غياب المؤسسات الدولة الفاعلة، ديمقراطية ضعيفة أو جزئية أو إفتراضية، ففي الحالة الليبية فان إرث القذافي اللامؤسسي إضافة إلى الثورة، جعل ليبيا تفتقد مؤسسات الدولة عشية الانتخابات في 2012، ورغم النسبة العالية من الإقبال التي وصلت إلى 63 بالمئة، ورغم غياب مظاهر العنف والقتال، فان الإنتخابات ذاتها مثلت مجالا للصراع والتنافس المجتمعي التقسيمي، الذي جعل ليبيا أكثر إنقساما لا أكثر وحدة، فالتصويت كما كان متوقعا جاء بلغة قبلية.وحتى الآن لا شيء يشير إلى نجاح سلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أي خطوة حاسمة فيما يتعلق بمسألة (الدستور/ المصالحة الوطنية/ التحدي الأمني/ الهوية)، بل هناك تدهور للوضع الأمني، فبعد أن أعلن حفتر تجميد عمل الهيئة التشريعية سنة 2014، المعروفة باسم (المؤتمر الوطني) بدعم من عدة قبائل (القذاذفة/ الفرجان/ المغاربة/ ورشفانة/ الزنتان..) مع بعض الكتائب السلفية وبعض المرتزقة؛بالمقابل توصلت أطراف أخرى من الصراع، على رأسها "برلمان طبرق" و المؤتمر الوطني العام الى تأسيس إتفاق في 2015 بمدينة الصخيرات المغربية، أين تمت تزكية فايز السراج كرئيس وزراء، تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور ممثل عن الإتحاد الأوروبي؛نص الاتفاق على ثلاثة نقاط: [2]

- تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص.
- السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية -التي لم تُذكر مدتها- تضم بعض أعضاء مجلس النواب "المنتخب" في يونيو 2014 يسمى ببرلمان طبرق.

---

(1) مجموعة مؤلفين،أطوار الانتقال الديمقراطي، مرجع سابق، ص190.

(2) -،اتفاق الصخيرات الذي نقضه خليفة حفتر ما أرز بنوده؟،أنظر:الجزيرة نت:28/ 04/ 2020 ،الموقع:https://www.aljazeera.net/news/po

- جاء في الاتفاق تأسيس مجلس أعلى للدولة، ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن.

وهو إتفاق كان متوقعا بأنه لن يرضي الأطراف الليبية الأخرى؛ وهو المسار نفسه الذي ساهم في تعطيل مخرجات بقية الإجتماعات كإجتماع باريس في ماي 2018؛ و باليرمو في نوفمبر 2018؛ وأبو ظبي في فبراير 2019.

لقد أصبحت القضية الليبية تسمى (بدبلوماسية المؤتمرات).فمع دخول أطراف خارجية بمواقفها المتقلبة (قطر وتركيا، الولايات المتحدة الامريكية، إيطاليا) الى جانب حكومة الوفاق، و (الإمارات ومصر، روسيا، وفرنسا) الى جانب حفتر، جعل الدولة الليبية رقعة شطرنج أخرى لصراع المصالح الدولية بعد سوريا، وهذا من شأنه تأجيل تنفيذ أي بيان صادر عن أي مؤتمر، ما لم تُحسم المعركة بالقوة في الميدان، خاصة في ظل التدخل المحتشم لبدان الجوار كتونس والجزائر.

بالمقابل تتمثل فرص بناء الديمقراطية في اليمن نسبة ضئيلة؛ رغم أن البلد عرفت الأحزاب منذ عقود، إلا أن الصحيح أيضا أن الذي ينظم الحركة السياسية في البلاد ليس الأحزاب السياسية كهويات سياسية حديثة، تقوم على الفرز الطبقي الإقتصادي، ولكن الهويات الاجتماعية القائمة على الروابط الأولية كالسلالية (الهاشميون)، والقبلية (حاشد وبكيل) والمناطقية _مراكز القوى في شمال الشمال والحراك الجنوبي الأخير_[1] اليوم مضى على مجلس النّواب سبع سنوات_منذ 27 أبريل 2013 _لم ينعقد فيها بصيغته التّوافقيّة، لا في صنعاء ولا في عدن، ولا في داخل اليمن ولا في خارجه. وأن يعلن عن قيام جبهة إنقاذ وطني تشمل كلّ عقلاء الوطن، الرّاغبين في حلِّ الصِّراع وتجاوز الحرب، وإعادة الإستقرار، والعودة إلى صناديق الاقتراع لتبقى هي التّعبير الأصدق عن السيادة الشعبية، فالمبادرة الخليجية عطلت الدستور اليمني (النظام الجمهوري)؛ لأنها

(1) علي خليفة الكواري وآخرون،مرجع سابق، ص 230.

بنيت على الشّرعيّة المتآكلة لنظام علي عبدالله صالح والشّرعيّة المنتهيّة لمجلس النّواب.[1] وخلقت حالة حرب الجميع ضد الجميع (الهوبزية).

يجب فهم أن العُصبوية تهزم الدولة، حكما، بمثلما تهزم الحداثة والديمقراطية والعدالة والإستقرار السياسي كما يقول عبد الاله بلقزيز، فهي النقيض من هذه جميعها ومن يستخدمها اليوم ترتد عليه غدا؛ ليس صدفة أن الحراك حقق نجاحات نسبية في البلدان التي تتمتع بقدر من الإندماج الإجتماعي مقارنة بالحالات الأخرى (ليبيا/ اليمن).

وعليه يمكن القول ضمن هذه الحالة أن الانتقال عبر ميثاق صعب إن لم يكن مستحيل؛ على إعتبار أن النظام مجزأ والمجتمع مخترق ومنقسم على بعضه، وفي ظل غياب مجتمع مدني حقيقي فاحتمال تغيير عنيف لنظام سلطوي باخر أقرب للحدوث، هذا اذا لم يعد النظام القديم للحكم، فالدمقرطة لن تكون محتملة ما لم يتحول هذا المجتمع المفكك باتجاه تأسيس مجتمع مدني والإستقلال عن القوى الخارجية أيا كان نوعها.[2] فالتدخل الخارجي لا يبني ديمقراطيات ولا يؤسس لدول، بل يبحث عن براميل النفط و توسيع نقاط السيطرة تحت مسميات عدة (الديمقراطية/ الأمة الواحدة..)؛ فمن الغباء أن نفضل إستعمار عن إستعمار لأنه يشبهنا.

---

(1) أنور بن قاسم الخضري،جدلية الشرعية في اليمن بين انتهاء الدستورية وضرورة الشعبية،تقرير عن المعهد المصري للدراسات،تركيا: 11ماي،2020، ص5.

2)) غرايم جيل،مرجع سابق، ص158.

الفصل السابع

أزمة المجتمع المدني ونقد الحراك الشعبي في الجزائر

المبحث الأول

المجتمع المدني تاريخية المفهوم وعلاقته بالسلطة

أولا _ لمحة عن تطور العمل الجمعوي بالجزائر.

لقد عرف المجتمع الجزائري قبل مرحلة الغزو الفرنسي حضور الأتراك العثمانيون، والذي كان لتواجدهم تأثير كبير في طبيعة الفواعل التي تتحرك على مستوى المجتمع الجزائري، خاصة إذا علمنا أن حضورهم إتسم بهيمنة شبه مطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد...، معتمدين في ذلك على القوى المحلية من شيوخ القبائل ورجال الدين، فكان حضور القبيلة، الزوايا، المساجد، الأوقاف شبه كلي في حياة المواطن الجزائري ولو بصفة غير مؤطرة، هذه القنوات التي لطالما كانت بمثابة الوسيط بين الحاكم ورعيته من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها والتي لازالت حاضرة في ذهنية الجزائري اليوم رغم بروز الجمعيات كوسائط للدولة الجزائرية الحديثة، ولعل أبرز وظائفها: [1]

_ رعاية شؤون الفقراء والمحتاجين.

_ تمكين المستضعفين من حقوقهم ورعاية شؤون القصر والعجزة.

_ تمويل صيانة المرافق العامة.

_ رعاية العائلة الجزائرية وتعزيز تماسكها.

وقد إستمر هذا الوضع إلى غاية إنشاء أول جمعية رياضية في عهد الغزو الفرنسي من طرف سكان الأهالي بمدينة معسكر وبالضبط سنة 1912 لتعرف تزايدا معتبرا منذ منتصف الثلاثينات إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتليها بعدها مرحلة إندلاع الحرب التحريرية أين عرف العمل الجمعوي دلالة أخرى شعارها الأول تحقيق

---

(1)ـ لطاد ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،7-8 ديسمبر 2011)، ص 38.

الاستقلال تحت راية جبهة التحرير الوطني ما ساهم في إنشاء جمعية الطلبة المسلمين، وجمعية التجار والحرفي[1].هذه الإنفراجة التي شهدها العمل الجمعوي في هذه الفترة تم تقنينها بعد الاستقلال مع أول دستور وضعه المشرع الجزائري" دستور سنة 1963 " حيث نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات[2]. لكن ما يجب الإشارة إليه هنا في هذه المرحلة بالذات مواصلة المشرع الجزائري العمل بالقانون الفرنسي 1901 إلى غاية سنة 1971، أين تم استصدار أول تشريع جزائري يبين وينظم العمل الجمعوي وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 والذي يحتوي على خريطة كاملة حول عملية تأسيس الجمعيات واشتغالها في الميدان. ولعل ما شد الانتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 والتي نصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني. (3) مما طرح العديد من الالتباسات حول مبدأ الإستقلالية والطوعية اللذان يُعتبران عماد أي عمل جمعوي فعال.

هذا التوجه والتضييق من طرف السلطة على الفاعلين الجمعويين عرف إستمرارية في النهج، حتى بعد إلغاء الأمر السابق و المعدل في 7 جوان 1972 والذي سمح بتأسيس الجمعيات، على أن تكوين أي جمعية قبل أن يحصل قانونا لا بد من أن يحصل على موافقة ثلاثة جهات رسمية من الوزارة الوصية على النشاط (الوالي، الممثل المحلي لوزير الداخلية، ووزير الداخلية). (4)إذن في مقابل هذا الحق في التأسيس تم منح

---

(1) بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بسكرة،-2012 2011). ص 84.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة.19.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

(4) صالح زياني،" تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2007.ص 36.

الإدارة على اختلاف مستوياتها هامش واسع للمناورة، سواء من خلال رفض تسليم التصريح أو مراقبة جهات تمويلها، مما ساهم في عدم إستقلالية هذه الجمعيات، والحفاظ على منطق الحزب الواحد كفاعل أساسي في المجتمع.

هذه السياسة إتجاه الجمعيات عرفت تغيرا ولو طفيفا بفعل الحراك الذي عرفته الجزائر في أكتوبر 1988، والذي تمخضت عنه إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر نهجا وإيديولوجية مغايرة تماما للإيديولوجية السابقة عقب الاستقلال، أين تم تبني التعددية السياسية كخيار أساسي، و منح بعض الضمانات لتشكل مجتمع مدني قوي وفعال، ويمكن فهم ذلك من خلال قراءة نص المادة 40؛ ليليه بعده صدور قانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، والذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة نحول عملية اللبرلة، هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات. وهذا لما كان يحمله من ضمانات، لعل أبرزها:

_ كرس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

_ تبسيط إجراءات التأسيس.

_ وحدة المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات. (1)

إلا أن ما يميز تجسيد هذه الضمانات هو الطابع البيروقراطي للعلاقة التي تجمع هذه الجمعيات كجزء من المجتمع المدني مع السلطة الوصية، فهناك بيروقراطية كثيرة في مقابل فاعلية قليلة وذلك يستشفى من خلال العمليات الإدارية الكثيرة والمطولة، كالالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، وهو ما تتضمنه المادة 18 من القانون السابق. كما أن الإحصائيات تثبت حقيقة واحدة وهو أن

---

(1) جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي_ دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية،(مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007).ص ص. 110-111 .

الهاجس الذي يحكم الجمعيات الجزائرية متعلق بالأساس بكيفية الحصول على المقر والتمويل، ناهيك عن تلك الرقابة الشديدة للسلطة عليها، والتي نجد تمثلها على مستوى المادة 18 التي تنص: "على أنه يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن".

ضف إلى هذا كله؛ أنه على الرغم من أن القانون يحمل إعترافا للجمعيات بإمكانية إستفادتها من وضعية ذات نفع عام، والذي يتيح لها الحصول على مساعدات وهبات خاصة، إلا أن الواقع أن هذا الإمتياز لم تستفد منه سوى جمعيتان وطنيتان كبيرتان وهي الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية (وفقا للمادة34). هذا النسق في التعامل إستمر رغم مجيء دستور سنة 1996، والتغيير الذي إستعمله المشرع في خطابه للجمعيات، من خلال التعامل معها كحركة جمعوية متكتلة، بعد أن كان يتعامل معها سابقا كجمعيات منفردة[1].

هذه العراقيل كلها جعلت المشرع الجزائري في إطار تكيفه مع الحراك الاقليمي والداخلي (أحداث الخبز سنة2011)، يُقر بمجموعة من القوانين العضوية مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات..، هذه الأخيرة التي تم إستحداث قانون جديد لها، عرف بقانون 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

ثانيا_ المكانة القانونية للجمعيات المدنية بالجزائر في ظل القانون الجديد

لقد عرف هذا القانون طريقه إلى النور عبر نضال جمعوي منذ ما يربو عن عشرين سنة، أي منذ إصدار المشرع الجزائري للقانون القديم 90-31 المتعلق بالجمعيات، حيث تم إعتباره كامتداد له، لكن الجديد يكمن في السياق الذي أفرزه إلى الساحة، وهو سياق

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 12-06، الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات.ص36.

إقليمي محلي، فالحراك الذي عرفته بعض البلدان العربية وما يسميه البعض بالربيع العربي، نقل مسألة الإصلاحات السياسية في الجزائر إلى الواجهة، خاصة إذا علمنا أنه مطلب ليس بالجديد، على إعتبار أن الجزائر كغيرها من العديد من البلدان في المنطقة باشرت مجموعة من الإصلاحات منذ بداية التسعينيات، لكن المستجد ضمن حيثياتها هذه المرة خطاب الرئيس السابق في مارس 2011، الذي حمل معه إنفتاحا حتميا_ من خلاله تصريحه بولاية سطيف وقوله بالحرف الواحد "طاب جناني؟". فُهم منه أنه التوقيت المناسب من أجل التداول على السلطة حسب قراءة البعض، خاصة وأنه المسؤول عن تعديل 2008 الذي مس فتح العهدات الرئاسية، وهو الذي تبين لاحقا بأنه لا يعدو أن يكون مناورة سياسية للاستمرار.

هذه المرحلة التي عرفت إصدار القانون 12-06، والذي عَرف الجمعية في مادته الثانية بقوله: " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني."[1]

ومن خلال جملة التعريفات التي أوردها المشرع في مختلف قوانين الجمعيات السابقة منها، نلاحظ أن المشرع قد سعى دوما إلى تقديم تعريف للجمعية لتمييزها عن باقي الفواعل الاجتماعية الأخرى، لكن الذي ميز تعريف الجمعية المستحدث في هذا القانون هو توسيعه لدائرة الأنشطة، وهو ما يُوحي بالهامش العملي الذي يُصاحب هذا التوسع في التعريف بالمقابل الذي من المفترض أن يكون، ولعل الذي يثبت نية المشرع وتوجهه تلك الطفرة الايجابية التي حققها في بعض مواد القانون الجديد مقارنة بسابقيه، وهنا

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 12-06، الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات.ص34 .

أقصد بذلك قانون 71-79. فالمشرع في سياق وضعه للشروط التي يجب توفرها لدى الأعضاء المؤسسين حافظ على المادة التي نص عليها القانون 90-31 و التي تخص شرط التمتع بالجنسية الجزائرية من دون أن يحدد إن كانت أصلية أو مكتسبة، لكنه بالمقابل حرم كل من لا يتمتع بحقوقه السياسية من المشاركة في العمل الجمعوي، مع العلم أنه في نفس القانون المادة 13 فصل تماما وميز بين الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، بل وذهب أبعد من ذلك بتوقيعه لعقوبة تعليق عمل الجمعية في حالة ثبوت وجود أية علاقة تربطهما سواء من خلال التمويل أو الإعانات والهبات[1].

ولأن التمويل يعتبر أساس إستقلالية الجمعية و المُشكل لميتودولوجية عملها، فقد عمل المشرع الجزائري على تضييق الخناق في هذا الجانب على الجمعيات، فبخلاف القانون السابق 90-31 الذي ينص على أن الجمعيات يمكنها أن تتلقى منحا وهبات من جمعيات أجنبية بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات، جاء القانون رقم 06-12 لينص على أنه »خارج إطار علاقات التعاون، سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية«. كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة (المادة 30) (2). مما سيحرم هذا التشريع الجديد الجمعيات من مصادر التمويل الحيوية لإستمرارها في العمل. فضلا عن أنه بفرض إطار الاتفاقات أو ما يسمى »بالشراكات« مما يُعطي السلطات وسيلة جديدة لفرض رقابة إضافية على موارد الجمعيات، وعلى أنشطتها وشركائها وبالتالي التدخل في شؤونها الداخلية وتوجيه عملها.

---

(1) بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر_ قراءة نقدية في ضوء القانون(12-06) منشورة بتاريخ: الثلاثاء 24-12-2013.
.http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=285

(2) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "مذكرة تحليل قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات"، منشورة بتاريخ:http://www.euromedrights.org/ara/archives/11157-14-02-2012.

كما تم أيضا تعديل أحكام المادة 21 من قانون 1990 التي تنص على أن الجمعيات ذات الطابع الوطني فقط هي التي يمكنها أن تنضمّ لجمعيات دولية ولا يمكن لهذا الانضمام أن يتم إلا بموافقة من وزارة الداخلية. ويمكّن القانون الجديد جميع الجمعيات »المعتمدة« من الانضمام إلى جمعيات خارجية. لكن ينبغي إعلام وزارة الداخلية مسبقا بهذا الانضمام وإشعار وزارة الشؤون الخارجية. كما نص على أنه يمكن لوزير الداخلية أن يعارض مشروع الانضمام في غضون 60 يوما. وعلاوة على ذلك، يستلزم التعاون في إطار الشراكة مع الجمعيات الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية موافقة مسبقة من السلطات المعنية (المادة 23)، في حين أن القانون 31-90 لم يتضمن أي شرط بخصوص هذا الموضوع[1].

وعلاوة على ما سبق، فالمادة 45 المثيرة للجدل من القانون 31-90 والتي تنص على عقوبة السجن »لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها«، تمثل تهديدا على الناشطين في الجمعيات التي لم تتمكن من الحصول على الإيصال القانوني من السلطات. كما أنه في المادة 46 من القانون الجديد، لا تنطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات »غير القانونية« ولكن أيضا على الجمعيات »التي لم تسجل بعد أو التي تم تعليق أنشطتها أو تلك التي تم حلها«. وفي هذا الصدد، إذا كانت المادة 45 من مشروع القانون الجديد يجمع بين العقوبة ودفع قيمة الغرامة، فمن المؤسف أن يتم إلغاء أحكام القانون 31-90 في مادته (45) التي تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين.[2]

هذه المادة تحديدا خلقت نوعا من الإستنفار لدى الفاعلين الجمعويين، خاصة وأنها تتنافى و الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر في هذا الجانب، وضمن هذا السياق عبر رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان نورالدين بن يسعد على هامش إحتجاج مجموعة

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 31-90، الجريدة الرسمية، العدد 04، ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.

(2) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

من الجمعيات والتي قدرت بحوالي 40 جمعية أمام مقر البرلمان يوما بعد المصادقة على القانون الجديد. " أنه من الضروري صياغة قانون جديد متطابق مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت الجزائر عليها من أجل ترقية مجتمع مدني مستقل، وأضاف أن القانون يمثل تراجعا كبيرا مقارنة بالقانون السابق ويكرس ثقافة الحزب الواحد."[1] هذا ويأتي هذا الإحتجاج كتعبير عن كل القيود التي جاء بها المشرع الجزائري ضمن هذا المشروع الجديد، والذي أدى حسب المتتبعين للعمل الجمعوي إلى توقف وجمود حوالي 50 ألف جمعية وطنية ومحلية، نتيجة عدم قدرتها على مطابقة قوانينها الأساسية القديمة مع التشريع الجديد، خاصة وأن المشرع قد حدد مدة لذلك" سنتين"، مما يجعلها تشتغل خارج إطار القانون حسب المادة 70 من القانون الجديد وبالتالي ترسي عليها تلك العقوبات التي حددها المشرع سلفا، خلافا لتوصيات مقررة من الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي تؤكد على أنه »في حال اعتماد قانون جديد، ينبغي أن تواصل جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة سابقا عملها بشكل قانوني وأن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديث تسجيلها".

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للجمعيات المحلية والوطنية الناشطة داخل التراب الوطني، فالحال لا يختلف كثيرا مع الجمعيات الأجنبية، فبعد تمديد المشرع الجزائري لمدة الفصل في اعتماد الجمعية أو رفضها بحيث أصبح للادراة مهلة 90 يوما بعد أن كانت 60يوما فقط طبقا للقانون القديم، وهذا حسب نص المادة 61 من القانون الجديد، نجد أن المشرع حاول وضع مادة تُجيز له التحكم في عمل هذه الجمعية الأجنبية من خلال نص المادة 65 والتي تنص على أنه يمكن تعليق الاعتماد أو سحبه: »إذا ما كان هناك أي تدخل مسفر للجمعية في شؤون البلد المضيف أو قامت بأنشطة تمس بالسيادة الوطنية أو النظام

(1) ح. سليمان، قانون الجمعيات يهدد بموت الجمعيات بالجزائر، جريدة الخبر، منشورة بتاريخ: 10 جانفي 2014، http://www.elkhabar.com/ar/politique/378919.html

المؤسساتي القائم أو الوحدة الوطنية وسلامة البلاد أو النظام العام والآداب العامة أو القيم الحضارية للشعب الجزائري«.[1]

هذا الغموض الذي يطبع هذه الأحكام يدل على رغبة صريحة في طمس انتقادات الجمعيات الأجنبية، وتأويل أي سُلوك لها حسب مزاج المشرع وتوجهه، الذي يهدف في الأخير إلى تقييد حرية الجمعيات، وهذا عكس ما تنص عليه الأعراف والعهود الدولية، فالمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية تنص على أنه لا يجوز وضع قيود على حق حرية تكوين الجمعيات إلا تلك التي ينص عليها القانون »وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم." مما يُشكل تضاربا صارخا بين المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر، والقوانين العضوية التي تشرعها داخليا في نفس المجال، ألا وهو الحقل الجمعوي.

مما سبق يتضح أنه وعلى الرغم من أن هذا القانون ولد في سياق كان سقف المطالب فيه مرتفعا، وهو ما حفز الفاعلين الجمعويين وجعلهم يتأملون خيرا بما سيتم إستحداثه مقارنة بالقانون الجديد 90-31، إلا أن هذا القانون عرف انتكاصا حسب المتتبعين للشأن الجمعوي، وحمل معه خيبات أخرى لهذا الحقل، بدليل أن تضييق السلطات إزداد على الجمعيات، إنطلاقا من مرحلة التأسيس بتشديد الإجراءات، التي رفع المشرع فيها عدد الأعضاء المنخرطين، إلى المراقبة المالية" التمويل" حسب ما تنص عليه المادة 30، وصولا في الأخير عملية تعليق أنشطة الجمعيات، أين يتخلى القانون الجديد عن مكسب قانوني في غاية الأهمية. فبينما كان تدخل القاضي منذ سنة 1990 ضروريا لتعليق أنشطة الجمعيات، تخلى القانون 06-12عن هذا المكسب حيث بات قرار إداري كافيا لتعليق أنشطة الجمعيات التي قد تكون لا تمتثل للقوانين، التي أشار اليها في المادة 40 من القانون.

---

(1) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

ثالثا- علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر

إن أهمية وفاعلية دور الجمعيات المدنية هي أهمية ذات دلالة عالية بالنسبة للمجتمعات التي انخرطت في مسار التحول الديمقراطي والبحث عن سبل التنمية، لذلك فلم تشكل الجزائر الاستثناء على إعتبار أنها ليست بمنئ عن تأثيرات البيئة الخارجية وما يدور حولها، وأن ما يدور في المنطقة من حراك له تداعياته الحتمية عليها، فقد تبنت التحول إلى الديمقراطية إبتداء من دستور 1989 والذي شكلت محاولة لوضع قطيعة مع إيديولوجية الماضي التي كانت مبنية على النهج الاشتراكي والرؤية الأحادية، التي خيمت على كل الاتجاهات السياسية والتنموية، لهذا لم يبرز خلال فترة الحزب الواحد ما يمكن القول عنه قوى مجتمع مدني " متشكل في جمعيات فاعلة" بالجزائر، على إعتبار أن السيطرة كانت شبه تامة على جميع الأصعدة، وحتى المحاولات التي نجحت في تأسيس جمعيات تم إحتوائها من طرف الحزب الوحيد" جبهة التحرير الوطني" المعروف بحزب السلطة[1]. عبر إدخالها في منظومتها الإيديولوجية تارة أو استعمال القمع تارة أخرى، ومن أمثلة هذا التوجه حرمان جمعية العلماء المسلمين من مزاولة نشاطها بعد الاستقلال وتم وضع شيخها البشير الإبراهيمي قيد الإقامة الجبرية إلى أن وافته المنية سنة 1965، أما باقي التنظيمات التي كانت قائمة، والمسماة بالمنظمات الجماهيرية كالاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، واتحاد الطلبة الجزائريين...الخ، والتي ظهرت في الواقع بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، فقد تم إحتوائها من طرف حزب السلطة (FLN)، بحيث نصت المادة 119 من النظام الداخلي للحزب على مايلي" تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وتوجيهاته ونصوصه

(1) صالح زياني، مرجع سابق. ص37.

الأساسية"[1].ولعل ما يمكن قوله تلخيصا لمجمل مراحل هذه الفترة ذات النظام الأحادي، أن العلاقة بين الجمعيات المدنية والسلطة كانت قائمة على التعبئة فقط؛ دون إشراك حقيقي لها كفاعل وسيط في الساحة بين الفرد والسلطة.

لتعرف الجزائر مرحلة أخرى متمايزة عن سابقتها على الأقل من حيث توجه الدولة وانفتاحها على باقي الفواعل، ولعل البداية الحقيقية جاءت عبر الحراك الشعبي في 5 أكتوبر 1988، والذي كان سببه فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية التي كان يناشدها المواطن الجزائري، ما خلق وضعا ضبابيا للمشهد السياسي في الجزائر، هذا ما جعل الجمهورية تعيد النظر في نموذج تسيير المجتمع وتبحث عن جمهورها، خاصة و أن أهم تطلعات المجتمع المدني كانت بالأساس تخص العمل الجمعوي الحر للمشاركة في تسيير شؤونه الإجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من أجل ترقية أمنه وتجنيد طاقاته للمساهمة في التنمية الوطنية دون الخضوع إلى وصاية أو مراقبة فوقية. (2)

وهو الشيئ الذي أدى إلى بروز قانون 31-90 كما رأينا ذلك في العنصر السابق، والذي بدوره سمح ببروز ترسانة من الجمعيات في هذه الفترة، كما هو موضح في الشكل رقم05 التالي:

الفترة	العدد	نوعية النشاط
ديسمبر 1990	14 ألف	أغلبتها ثقافية، دينية
مارس 1998	45 ألف	أغلبتها ثقافية، إجتماعية

(1) أمينة هكو،" الظاهرة النقابية و الجمعوية في بلدان المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 353، 2008، ص 79.

(2) محمود بوسنة،" الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17 (جامعة منتوري قسنطينة: جوان 2002)، ص ص -135 134.

المصدر: زوبيري عبد الله، دور النخبة السياسية والمجتمع المدني في عملية التنمية، الملتقى الوطني حول: التنمية الإنسانية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران: 17_18 ماي 2005، ص 9.

هذا التنامي في تأسيس الجمعيات تواصل بعدها، فحسب إحصائيات 2002 وصل عددها إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية، ليتعدى اليوم عددها 100 ألف جمعية حسب آخر إحصائية قدمتها وزارة الداخلية سنة 2012. إلا أن هذا التصاعد الكمي حسب بعض المتتبعين للشأن الجمعوي لم يكن مُرتبطا بنوعية وقدرة هذه الجمعيات على المشاركة في الفعل اليومي المتعلق بتدبير الشأن العام، ولعل السبب الرئيسي هو غياب استقلالية تحفظ لهذه الجمعيات مكانتها و تدخلها، نظرا لاستمرارية نفس النهج الذي كان يقوم عليه النظام السياسي المبني أساسا على مركزة وحدة القرار (المركزية اليعقوبية)، واحتواء الفواعل الجديدة التي تبرز على الساحة، وعلى رأسها الجمعيات المدنية، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال عند عرض أهم ملامح الوضع السياسي بالجزائر، حيث تحرص السلطة على الهيمنة وفرض قيود على إستقلالية المجتمع المدني، وبالتحديد الجمعيات المدنية، وتتجسد هذه الملامح فيمايلي: [1]

_ أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالداخلية والسلطات المحلية الأخرى، في الإشراف على الجمعيات و المنظمات الأخرى، وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه الجمعيات.

_ تعدد مستويات الإشراف على هذه الجمعيات من قبل الحكومات، مما يعيق هذه الجمعيات في تنفيذ مشاريعها.

---

(1) ليلى شرف، مناقشة على بحث: مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، بحث مقدم إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992)، ص 679.

_ السلطات والصلاحيات التي منحها القانون للحكومات فيما يخص حل هذه الجمعيات أو تعليق عملها أو تقرير عملية تمويلها، غذت انعدام الثقة بين الطرفين، فأصبحت تستند السلطة إليها وتستعملها كبعبع لتخويف الجمعيات التي تخرج عن إطارها وبرنامجها.

وقد استخدمت السلطات أكثر من آلية من أجل لضمان سيطرتها على إستقلالية هاته الجمعيات، لعل أبرزها:

أ_ آلية التشريع:

وتتجلى صورة إستعمالها من طرف السلطة عبر (التسجيل والإشهار)، أين يُطلب من الجمعية الحصول على موافقة السلطة المختصة حسب نوع الجمعية، وذلك تضع السلطة شروطا مبهمة كي تسلك لها الاعتماد من قبيل عدم مخالفة النظام العام وإثارة الفتنة، وهي شروط زئبقية تحمل في طياتها أكثر من تفسير واحد، تستعملها السلطة عادة لرفض اعتماد جمعية معينة.بالإضافة إلى سلطة حل الجمعيات بقرار إداري وهذا حسب القانون العضوي الجديد 06-12 لأسباب متنوعة، وأخيرا شرط ضرورة الإلتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل. (1)

ب_ الحد من الحريات والحقوق الأساسية:

يلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دورا محبطا بالنسبة لإمكانيات تطور الفعل الجمعوي، وتشكل القيود المفروضة على حرية التنظيم بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات عاملا سلبيا يحول دون مشاركة المواطن في العمل العام، كما يلعب

(1) أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 2008)، ص 138.

دورا مماثلا بالنسبة للقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية. [1]

مما سبق يتضح أن إنتقال السلطة بعد سنة 1989 من إستخدام أسلوب العنف والقمع إتجاه الجمعيات المدنية إلى أسلوب أكثر سلمية لم يدم طويلا، على إعتبار أن الجزائر عرفت بعدها بسنتين "توقيف المسار الإنتخابي" وما ترتب عليه من أزمة أمنية، تم التراجع فيها على العديد من الحريات، فمن الناحية القانونية تم إصدار إلى جانب قانون الطوارئ عدة مراسيم تكبل ممارسة حرية الرأي والتعبير، أهمها: "مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب" الصادر في سبتمبر 1992، والذي يعاقب بالحبس فترة تصل إلى عشرة سنوات لكل ما من شأنه أن يخل بالنظام العام، ويمكن على العموم جرد أهم مظاهر لإنعكاس هذه الأزمة على الجمعيات المدنية، كالآتي: [2]

_ حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجبهة الإنقاذ (FiS) أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992، نذكر على سبيل المثال (النقابة الإسلامية للعمل، وجمعيات المساجد والدعوة....الخ.

_ تأثر هذه الجمعيات بالصراع الدائر بين مختلف التيارات السياسية، فالجمعيات النسوية شهدت إنقساما بين تنظيمات إسلامية و أخرى علمانية، وأصبح التراشق سمة العلاقات بينهما.

_ أدت سياسات الدولة الأحادية الجانب في تلك المرحلة إلى دفع الجمعيات المدنية للإحتجاج، ومع إعلان الرئيس زروال عن تطبيق قانون التعريب، بدأ الاحتجاج في منطقة القبائل بقيادة الحركة الثقافية البربرية.

---

(1) أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع السابق، ص 138.

(2) أيمن ابراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000،ص 68.

هذا النسق من التضييق من طرف السلطة إبان الأزمة (1991-1999)، كان له كبير التأثير على فعالية الجمعيات المدنية، بسبب القمع الذي كانت تتعرض له، إلا أن هذا لم يمنعها من محاولة إيصال رأيها عبر الاحتجاجات تارة وعبر الحوار تارة أخرى، من خلال مشاركتها في الحوار الوطني الذي بدأت دورته الأولى في سبتمبر 1992، والثانية في مارس من نفس السنة تم التطرق فيه إلى أربع محاور: [1]

_ مهمة وصلاحيات المجلس الاستشاري.

_ المرحلة الإنتقالية ومؤسساتها المؤقتة وأفضل السبل لتسييرها.

_ المؤسسة الرئاسية.

_ تعديل الدستور.

لتأتي مرحلة إستتباب الأمن نسبيا في الجزائر بعد سنة 1999 من خلال إستكمال الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لمشروع الوئام المدني الذي يعد أصلا مشروع الرئيس زروال، عبر طرحه لمشروع المصالحة الوطنية، هذا التغير سمح بخلق هامش للتحرك الجمعوي، لكنه للأسف لم يدفع الحركة الجمعوية التي خاطبها المشرع في دستوره سنة 1996، ولعل أبرز دليل على ذلك التصريح الأخير لوزير الشباب والرياضة محمد تهمي، الذي قال فيه أن الدولة تنفق أكثر من 15 مليار على الجمعيات.[2] والتي لا نسمع لأغلبها حسا ولا موقفا إلا مناسباتياً كالإنتخاباتً، بحيث إختصرت الفعل الجمعوي في التعبئة والمساندة، ولعل ما زاد في تغييبها أكثر القوانين العضوية التي يطرحها المشرع في كل مرة، والتي كان من المُفترض أن تحمل معها توسيعا لهامش الحريات وكذا محاربة البيروقراطية الإدارية التي تساهم في موت العديد من الجمعيات_مثل قانون 06-12

---

(1) نورالدين زمامً، السلطة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1962-1998)ً، (الجزائر: دائر الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002)، ص 209.

(2) ____، ا لمجتمع المدني من مدارس للنخبة الى البندير السياسي، جريدة الفجر، عدد يوم 10-02-2014 http://www.al-fadjr.com/ar/realite/267105.html

المتعلق بتأسيس الجمعيات وإشتغالها، و الذي كان من المفـترض أن يكـون أكثـر إنفتاحـا خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الحراك العربي، وإنتشار موجات من الإنتفاضات إقليميا، فالقانون سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشـددة على نشاطها ومواردها المالية، وحتى أنه سهل للمشرع حلها إذا ما خرجت عن الطـوع، ماجعلها عرضة للإسـتقطابات الحزبويـة والسـلطوية، فأصـبحت أغلبيتهـا تشـتغل وفـق أجندات أحزاب السلطة سرا، وهذا ما يمكن رؤيته علانية أيام الحملات الإنتخابية، وهو ما إنعكس سلبا على أداءها ودورها المفترض في تفعيل مسار البناء الديمقراطي بـالجزائر، بالرغم من تعدادها الذي تجاوز 100 ألف جمعية؟.

المبحث الثاني

المجتمع المدني غير المُسيس وحراك 22 فبراير

سنفصل هذا العنصر الى جزئين؛ لفهم خلفية الحراك، ثم تفسير سبب فشل مبادرات المجتمع المدني داخل الحراك، بغية فهم الافاق والرهانات التي يطرحها الشارع اليوم بعد مرور أزيد من سنة على بداية الحراك.والمراجعات الضرورية التي ينبغي للحراك أن يقف عندها.

أولا -عفوية الحراك ومسبباته

في الوقت الذي كانت تُحكم فيه السلطة في الجزائر قبضتها على الفضاءات العامة والساحات والمساجد والجامعات والبرلمان_فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة_ كانت الساحة الوحيدة المنفلتة من الرقابة هي مدرجات الملاعب التي مثلت المنابر التحريضية الرئيسية للشارع، عبر أغانٍ وهتافات سياسية (أغنية بابور اللوح مثلا) كانت تتوجه بشكل مباشر إلى السلطة، خصوصاً ما يتعلق بغياب الرئيس"ووجود صورة بديلاً عنه[1]. ومع الذهاب أبعد من ذلك في ترشيحه لعهدة خامسة، خلق نوعا من

---

(1) عثمان لحياني،حراك فبراير يجمع الجزائريين في الشارع: الديمقراطية قبل الخبز،جريدة العربي الجديد،تاريخ الاطلاع:06/ 04/ 2020،أنظر الى:https://www.alaraby.co.uk/politics

* هناك عدة أخبار ترجح أول مكان للاحتجاج ضد العهدة الخامسة؛هناك من يقول أنها بدأت في 15 فبراير، خرجت أول مسيرة رمزية ضد العهدة خامسة، من ملعب الشهيد رويبح حسين، بولاية جيجل.وهناك ممن يقول انها بدأت يوم 16 فيفري، نظم سكان مدينة خراطة بولاية بجاية، مسيرة أكبر حجما تطالب بإسقاط العهدة الخامسة، وكان ذلك بمثابة ميلاد المسيرات الشعبية التي توسعت فيما بعد لتصبح مليونية واجتاحت أرجاء الوطن.في 19 فيفري، وصلت رياح الغضب إلى ولاية خنشلة، حيث خرج الآلاف من المواطنين للاحتجاج أمام مقر البلدية، للرد على استفزاز رئيس البلدية الذي أراد منع تجمع لهم لاستقبال رشيد نكاز الذي كان يجمع التوقيعات، وانتهى الأمر بتمزيق صورة كبيرة للرئيس بوتفليقة كانت معلقة على واجهة البلدية،وهذا كله ليس مهم،لأنه يبقى يوم 22 فبراير لحظة جامعة مست أكثر من 35 ولاية خرج فيها الشعب الجزائري لأول مرة متحدا في نفس التوقيت (بعد صلاة الجمعة)وراء مطالب سياسية واعادة بناء الحقل السياسي بمفاهيم حديثة_دولة الحق والقانون.

الإحتقار حتى مع بعض المتعاطفين معه، بإعتباره عنف رمزي لا يختلف عن العنف المادي الا في تمظهره.

وعليه كان طبيعيا أن يحدث التواصل بين المحتجين على مستوى الفضاءات الافتراضية (الفايسبوك) كوسيلة للتعبئة ليوم 22 فبراير* بعد صلاة الجمعة، للتعبير عن الرفض والمطالبة بإسقاط العهدة الخامسة.[1] عندما شعرت أغلبية الشعب أنهم أمام «دولة» بين أيْدِي فئاتِ «الأوليغارشية الجديدة» بصفتهم وَحدهم المُستفِيدين من اللّعِب الخاصّ في مَجال الدّوْلة / الاقتصاد/ السياسة.

وهذا لا يعني أن العهدة التي سبقتها (الرابعة) إفتقدت للشروط التي تشجع على المطالبة بالتغيير الجذري، ولكن أحسب أن الوضع السياسي الإقليمي تحديدا، بعد ما سمي بالربيع العربي والذي انقلب الى شتاء في عدة تجارب (سوريا، ليبيا، اليمن، مصر..)، ومع ذاكرة تاريخية سوداوية للشعب مع الانتفاضة في نهاية الثمانينات، كل هذا شجع السُكون أكثر، خوفا من حصاد لا يختلف عن التجارب الأخرى (النظرية الايكولوجية).بالمقابل لا يمكن إنكار دور صراع العُصب داخل بنية النظام وتعدد رؤوس السلطة، والتأخر في إعلان العهدة الخامسة لم يكن يعني سوى وجود ذلك الصراع، الذي سيخرج للعلن فيما بعد، على مستوى وسائل الإعلام، الأحزاب، وبعض خبراء الكذب..لكن من حيث هو النتيجة لا السبب، لأنه لو لا خروج الشعب لتمت الصفقة في هدوء، كما حدث في العهدة الرابعة.

ومن ثمة يمكن القول أن تمرير العهدة الرابعة بنفس النُخب السياسية الفاشلة، وبنفس الخطاب السياسي الإحتقاري من طرف أحزاب السلطة، جعل لحظة 22 فبراير أمرا لا مفر منه.خاصة في ظل إنتشار فضائح الفساد بدون مسائلة (قضايا مثل: الخليفة، الطريق السيار، قروض لإستثمارات لم تنجز..)؛كنتيجة حتمية لمنطق الدولة البريتورية

---

(1) نور الدين بكيس،الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي(الجزائر:النشر الجامعي الجديد،ط1، 2020)، ص 57.

التي تلغي مبدأ الإجماع، وتُعلي مبدأ الإكراه، ماخلق وضع قائمStatus quo يحتاج دائما الى عملية شرعنة وتزييف للوعي.

واذا أردنا أن نُعدد السياقات والظرف الذي أنتج لنا حراك 22 فبراير أمكننا القول بأن الأسباب تعددت وتشابكت؛ لعل أهمها:

1-غياب فعلي لأي مُعارضة حتى الشكلية منها؛ما يجعلنا نفهم عدم فعالية القنوات الوسيطة كالأحزاب السياسية والبرلمان وحتى تنظيمات المجتمع المدني وقدرتها على تأطير التدفقات المجتمعية، بالشكل الذي يحافظ على إستقرار سياسي متحكم فيه؛من هنا تأتي لحظة تدفق الحراك في الشارع بدون قيادة ولا إيديولوجية محددة؛وكأنه بذلك يقول لنا نحن لا نثق فيكم سلطة ومعارضة، بدليل الشعارات التي رفعت في المسيرات الأولى: "FLN وRnd dégage (يرحل)"؛والتي ستختفي تدريجيا من مشهد الحراك بعد أشهر من بداية، أو لنقل بعد تحويل الصراع العمودي بين المجتمع والسلطة، الى صراع أفقي (هوياتي/ ايديولوجي/ عصبوي).

ويكفي أن نعرف موقف الأحزاب السياسية لما يُسمى بالمعارضة فيما يخص التعديل سنة2008 والعهدة الرابعة والخامسة*، لنُدرك أن الأحزاب السياسية الموجودة، والتي تتعدى 70 حزب، لا تتنافس حول السلطة، بقدر ما تضفي نوعا من العرض، يشبه العرض المسرحي.

2-خطاب سياسي مترهل؛ بالخصوص على مستوى أحزاب السلطة، فعندما تسمع لرئيس حزب سياسي يقول: "حنا رشحنا بوتفليقة وينعل بو لي مايحبناش"، واخر يقول إذا أراد رئيسنا الخامسة فأنا متحمسة؟.و أن الحزب (جبهة التحرير الوطني) سيحكم البلاد "لمدة قرن آخر على الأقل"..بل وصلت السخرية عند أحدهم أن قال: "بأن الرئيس بوتفليقة مبعوث من السماء للإصلاح الأمة؟.

هذا كله جعل الشعب يفهم أن الخطاب السياسي لم يعد يرقى الى خطاب المقاهي حتى.فبعد ماعاشت الجزائر في ظل نظام الحزب الواحد لمدة ستة وعشرين سنة،

إتضح في تجارب سابقة ولحظية أن أغلبية الأحزاب _سُلطة ومعارضة_ تفتقد الى برامج حقيقية، والى الإيمان بمبدأ الحرية السياسية، فهي لا تراعي؛فكرة التداول على السلطة داخل أحزابها، و لا تحمل ثقافة الإعتراف والقبول بالطرف الاخر[1].فالعملية السياسية قد تحولت الى أحد المصادر الأساسية للإرتقاء الإجتماعي، بعدما تعطلت متابعة ومراقبة الحياة السياسية، فمنطق الترشح داخل الأحزاب ليس قائم على النضال والكفاءة، بقدر ما أصبح يحتكم الى المال الفاسد والولاء، فالأحزاب السياسية أضحت سجلات تجارية.[2]لديها إعتمادات قانونية، ولكن من دون حاضنة شعبية حقيقية؛وهو ما شوه المشهد السياسي، وجعل فكرة التصويت والإنخراط في حزب مثير للشُبهة لدى العديد من فئات الشعب. الحراك جاء أساسا لتخليص الثوابت الوطنية من الانتهازية.

3-الصُورة كبديل للرئيس؛ على عكس الحضور الكثيف في المشهد بعد وصوله الى سدة الحكم سنة 1999 من دون منافسة سياسية، بعد إنسحاب المترشحين، عمدت منظومة الحكم الفعلية على إستغلال الحالة النفسية للجزائريين بعد الخروج من سنوات الرصاص، كان أمرا مفهوما أن يفضل الشعب دولة هوبزية _مشروعها الأساسي هو المُصالحة الوطنية_بدل أن يطرح مسألة العقد الإجتماعي في هذا السياق، وهي ظرفية مشابهة لما حدث بعد الإستقلال مباشرة. ولكن التناقض

---

* العهدة الخامسة التي أطلقتها عدة أحزاب ومنظمات موالية للرئيس بوتفليقة من أجل الترشح في انتخابات الرئاسة .وصدرت هذه الدعوات من حزبي الائتلاف الحاكم (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، والاتحاد العام للعمال، وأحزاب صغيرة، إلى جانب قيادات في الزوايا (طرق صوفية)، وتنظيمات لطلاب الجامعات ومنتدى رؤساء المؤسسات، وهو أكبر تجمع لرجال الأعمال بالبلاد.

(1) ليندة لطاد بن محرز،المعارضة السياسية في الجزائر(الجزائر:دار القصبة للنشر،2014)، ص 175.

(2) نور الدين بكيس،مرجع سابق، ص29.

حدث بعد أن عبر بأنه لن يقبل بأن يكون ربع رئيس، ثم بدأ إختفاؤه من المشهد سنة 2013 بعد قصة مرضه الطويلة، وهو الذي صرح سنة 2011 بأن زمنه السياسي إنتهى، أين قال: "طاب جناني". ليجد الشعب نفسه بعد سنوات أمام إنتخابات رئاسية يترشح فيها نفس الشخص لعهدة خامسة، بتطبيل أغلبية الأحزاب السياسية، وهو المُتواري عن المشهد لسنوات، فلم يجدو أي حرج أخلاقي في تقديمه كمُرشح؛ ولعل هذا أحد الأسباب القوية التي جعلت الشعب يتوحد ويخرج بكل أطيافه الفكرية والإيديولوجية، وبكل فئاته العُمرية.

4-العزوف السياسي للمواطن؛ لكي يُشارك المواطن في السياسة لا بد أن يكون لديه قدر من الفهم والمعرفة بنظامه السياسي_المؤسسات الرسمية، الأحداث التاريخية، النظام الانتخابي، الشخصيات السياسية والخلفية الاجتماعية..؛ ولكي يشاركوا في السياسة أيضا ينبغي أن يؤمنوا بأن السياسة مهمة للحد الذي يخصصوا لها وقتهم؛ يمكن تفسير عزوف الجزائريين عن العمل السياسي بعدم التطابق بين طبيعة الثقافة السياسيةThe Civic Culture للفرد مع الثقافة السياسية التي ينتجها النظام عبر عملية الضبط الاجتماعي؛ فعندما تتطابق الثقافة مع البناء تسمى ثقافة متطابقة أو منسجمة congruent ولكن عندما لا يحدث ذلك يقال بأن الثقافة تمثل إغترابا سياسيا. (1) بالمُقابل لا يمكن أن نهمل تلك الطبقة من الشباب (الجيل الجديد) التي ولدت بعد وصول الرئيس سنة 1999، بالتالي لم تعش شيئا من محنة الدولة الهوبزية، بل على العكس من ذلك إطلعت أكثر على تجارب إقليمية وعالمية أقلعت إقتصاديا وسياسيا، بمنطق دولة الإرادة الجماعية (ماليزيا، تركيا، سنغافورة..)؛ في حين يشاهدون بؤسا في الخطاب الحزبي داخل الحقل السياسي؛مع إغتناء أقلية أوليغارشية (قروض، إستثمارات وهمية، فساد..) بفعل

)1._(TommasoPavone,Political Culture and Democratic Homeostasis:A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba's The Civic Culture. Princeton University press, United States,2014,p1.

إستغلال منطق الزبونية السياسية وعلاقات الـولاء والجهوية؛خاصـة مـع العهـدة الثالثة والرابعة؛ ماخلق نوع من الإكتفاء على مستوى الإحتياجات الماديـة (تعلـيم / نظام إجتماعي)، كان حتميا أن تتحول فيمـا بعـد الى قـيم مابعـد المادية؛المطالبـة (بحريات مدنية/ مشاركة سياسية وإجتماعية/ التعبير عن الذات في وسائل التواصل الحديثة..)؛ وهذا ما تخبرنا به نظرية رونالد انجلـهارت Ronald Inglehart، الـذي توصل اليها في كتابه الثورة الصامتة The Silent Revolution سنة 1934.

5-إنهيار القدرة الشرائية؛ الصفقة غير المباشرة التي أقامها الجزائريون مع نظام بوتفليقة الريعي؛والتي تقتضي التنازل عن الحق في السياسة (تعـديل 2008 مـثلا)، وعـدم المطالبة بالتغيير لم تعد صالحة؛لأن الصفقة لم تعد تسمح بحياة مقبولة، أصبح حلـم المواطن الحصول على كيس حليب يحتاج الى محسوبية؟.وبالتالي إشتد الضغط على المواطن، الذي أصبح مصاب بجميع الأمراض (القلق، الشـك، اليـأس السياسـي، غياب الثقة..الخ)[1]وهو المطلوب منـه أن يـدفع المزيـد مـن الضـرائب ويتحمـل تقشف الدولة وإنسحابها إجتماعيا.

6_الفساد النسقي؛لا يمكن فهم ظاهرة سياسية معقدة، مثل الفسـاد، بـالعودة فقـط الى أشكال الممارسات الفاسدة، بل ينبغي الغوص في عمق الظاهرة، والبحث في البنى التي يتشكل منها نظام الفساد؛ضمن الدراسـات السوسـيو_أنتروبولوجيـة، وجـد بعض الباحثين أنه عندما يتمأسس الفساد فإن الحديث لا يقتصر على عدم إحترام المعايير، أو الإمتثال للقيم العامة، بل إن الفساد يعد معيـارا جبريـا يفـرض نفسـه على مختلف الفاعلين.

في سياق الفساد المؤسسي يواجه الفاعلون إكراها مزدوجـا، بنيـوي بـالمعنى الـذي يعـبر عـن تنـازع الفـاعلين مـن أجـل البقـاء، حيـث يتنـافس المقـاولون والاقتصـاديون والسياسيون، ومعياري قيمي، لأن هناك ضغطا إجتماعيـا شـديدا يمـارس علـى الأفـراد

(1) نور الدين بكيس،مرجع سابق، ص53.

للمشاركة في الفساد النسقي الذي تحول الى قاعدة هنا.[1] إذ أصبحنا يوميا نسمع عن قضايا فساد كبيرة، تورط فيها مسؤولين كبار وصغار في الدولة (قضية الخليفة، سوناطراك، قضية البوشي..)، مما أعطى نوعا من الشرعنة للفساد، بشكل جعل فئات كبيرة من الشعب تتورط، فعندما يدرك الناس أن الدولة تدار لحساب نخبة (أوليغارشية) وليس لحساب أمة؛يصبح الفرد غير قادر على التضحية من أجل الوطن، وينصرف للبحث عن مصلحته الخاصة..ما الذي حدث عندنا غير هذا؟.

لا يمكن فهم دينامية 22 فبراير إلا كحظة نضال تراكمية؛ ناتجة عن إختلاط الإحساس بالإحباط _النظرية السيكولوجية_وبروز جيل متمرد لم تستطع أدوات السيطرة التقاطه بأجهزتها؛بإعتباره كان يعيش حالة من العزلة في فضاءاته الخاصة (المقهى/ الملعب..)؛إنها إلتحام الشعب بكل أطيافه العمرية في لحظة زمنية واحدة، ذابت فيه الخصوصيات الفردية والجهوية في النحن الجماعية (البلاد بلادنا ونديرو راينا=الوطن وطننا ولنا حرية الإختيار).

وهنا أساسا يجب أن نشير الى ضرورة فصل الحراك كلحظة واعية/ إستثنائية و ثقافة الشعب في الأيام العادية؛ فالفرد داخل الجماعة يذوب، وقد تنقلب قيمه رأسا على عقب. بينما عندما يعود الى نفسه يسترجع خصوصيته و مستوى وعيه كفرد ومكانته الإجتماعية، ولهذا لا يستقيم أن نقيس ونقارن اللحظتين؛فالأولى مؤقتة والثانية دائمة، والرهان الأول للحراك هو تحويل اللحظة المؤقتة الى دائمة (حالة طبيعية/ دولة القانون)، وهذا للعارفين يتطلب أجيال وليس سنة واحدة، وهو ليس من صميم أهداف المراحل الأولى للإنتقال الديمقراطي، ببساطة لأن المخيال السلبي للدولة (كسلطة قهرية فقط) في أعين مواطنيها تغذى بالفساد المنتشر، ووجود فئات فوق الدستور.

---

(1) محمد حليم ليمام،الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2017)،ص ص 46-47.

وهذا ما يجعلنا نستوعب كيف صدقت فئة من الحراك عن حسن نية فكرة الإنتخابات بدون ضمانات لقلة الوعي_هنا نستثني الفئة التي صوتت دفاعا عن مصالحها أو لأن تفكيرها عُصبوي_ والأنانية التي تصيب فئات من الشعب عندما تكون هناك بوادر أزمة ندرة في المواد الغذائية؟. وكيف أن نفس الحراكي الذي ينادي بدولة القانون يتهرب من الضرائب و لا يحترم إشارة المرور؟.وهو خطأ وقعت فيه الكثير من النُخب التي قرأت المشهد بمنظار أحادي متعالي، يحتقر أي فعل للشارع عندما يكون مستقلا أو غير متوقع منه.

ثانيا -موقع المجتمع المدني من الحراك

لعل حراك 22 فبراير فاجأ الأغلبية، في كونه جاء في توقيت خفتت فيه أصوات الشعوب التي إنتفضت سنة 2011 والذي سمي بالربيع العربي، إلا ما بقي منه من إرتدادات هنا وهناك، وفاجأ الجميع بسلميته، و بقوته وبمطالبه النوعية (السياسية)؛ ولكنه أبدا لم يفاجئ المتتبع للمشهد إنبثاقه من الشارع كلحظة عفوية نضجت شُروطها، فكان مستبعدا أن يكون حراك مثل هذا بالملايين من صنيع مؤسسات حزبية ومدنية فاشلة، أوحتى مجرد صراع سلطوي تم إخراجه الى الشارع كما يدعي البعض، فالعجز كان واضحا على مستوى المجتمع السياسي والمجتمع المدني على حد سواء، مع تسجيل طبعا بعض الحركات النضالية الفردية، خاصة على مستوى جمعيات حقوق الإنسان.

فالنظام إستحوذ بشكل كبير على المشهد السياسي، عبر تدجين الأحزاب، وتفريخ جمعيات بالألاف فقط للمبايعة، فكان طبيعيا أن يحتكر الفضاءات العمومية، وأن يجعل الإحتجاج ضده يظهر كإحتجاج ضد الدولة؛ وما ساعده على ذلك "نظام الطوارئ" الذي إستند عليه طيلة سنوات.أين كان الإحتجاج في العاصمة مغامرة، في ظل مجتمع مخترق، يسوده الشك وإحتقار الذات، لأنه ببساطة لا يتواصل مع الاخر سوى عبر أدوات الهيمنة الإيديولوجية التي يحتكرها نفس النظام.وهذا ما يفسر لماذا طغت المطالب المادية

والفئوية فقط في عهد الرئيس السابق، ما يجعلنا نتفهم خوف الشارع من إستقطاب النظام لنفس الفئات المهنية، عبر الية التدجين التي يتقنها جيدا.

إنطلاق حراك 22 فبراير السلمي والعفوي؛ جعله أمام تحديات كبيرة، لعل أولها، مسألة السلمية في ظل مجتمع مشحون بالغضب واليأس، وطغيان الشعارات التي تنادي بدولة ديمقراطية مدنية، وهو شيئ جديد في الشارع مقارنة بالفعل الإحتجاجي سنوات التسعينيات مثلا؛ هذا مع تسجيل غياب أي دور بارز للمثقف ومن وراءه المجتمع المدني_بدليل غياب النقاش حول الحراك داخل الجامعات عدا إثنتين أو ثلاثة_فكانت فعلا لحظة تاريخية فارقة، كيف لا وهو حافظ عليها لمدة سنة وأزيد على سلميته رغم التحرش به؛وثانيا، وطنيته لأنه شمل أغلب ولايات الوطن خاصة في بداياته، وثالثا، بشعبيته لأن من يتقدمه يوم الجمعة والثلثاء أغلبيتهم من فئة الشباب، الذين كانو قد إعتزلوا الحياة السياسية تماما.

ولكن السؤال الذي بقي هاجس الجميع ؛هو لماذا لم يقبل الحراك أن يتحدث أحد باسمه؟ و كيف مرت مبادرات المجتمع المدني من دون أن تصل الى فرض أرضية توافق يقوم عليها الإنتقال الديمقراطي؟.

بداية يجب التنبيه الى أن دينامية 22 فبراير أخذت إسم الحراك عند الأغلبية بوعي أو بدون وعي لعدة إعتبارات؛ لعل أهمها أن مفاهيم مثل الثورة و الربيع والانتفاضة لها تمثل سلبي لدى الشارع، بإعتبارها تعيد لنا خيبات التسعينيات محليا، و تعثر الربيع إقليميا فيما عدا ربما تجربة تونس، فالحراك له دلالة إصلاحية تفاوضية حتى لو لم يصرح بها، عكس مفهوم الثورة الذي يحمل في مالاته خطط تغيير جذرية، لا أعتقد أنها ستستقيم مع منطق الإحتجاج السلمي التي إستند اليها الحراك ضمن تجربة الجزائر.

أما الشعار العفوي "تتنحاو قاع" الذي أطلقه الشاب سفيان بكير تركي يحيلنا الى رغبة في تغيير راديكالي لوضع متعفن، لا يستقيم معه الإصلاح الجزئي وتجديد الواجهة فقط..تغيير لا يجب أن يُسقط الدولة_هناك تمييز واضح للحراكيين بين الدولة والنسق السياسي في الشعارات، رغم محاولة البعض تصوير العجز الإجرائي للشعار.وتبقى

التسمية تظل رهينة بالمسار والمآل الـذي يمكـن أن تسـلكه؛فهي متـوترة وآنيـة بطبيعتهـا، بإعتبارها ردود فعل على ضغوط أو إكراهـات لا تطـاق، وتحضـر بدرجـة عاليـة التـوتر والعنف، خاصة العنف المضاد، وهي عبارة عن مجموعة من الأفعال الجماعية الـتي تتميـز عن الأنشطة التنظيمية والمؤسسية، إنها عملية إستعمال الجماهير الفضاء العام وإحتلالـه، بغية التعبير سياسيا عن الآراء والمطالب التي لا يعبر عنها داخل المؤسسـات والتنظيمـات التقليدية، غالبية الفئات التي تشكل الحراك هي فئات مهمشة تقع على مسافة بعيـدة مـن المركز، سواء أكـان هـذا المركـز سـلطة أو ثقافـة أو ثـروة أو رمـزا.[1] إنهـم اللامرئيـون المقصيون من فعل المشاركة بإعتبارهم مواطنين.

الحراك أو الشارع يعيش لحظة زمنية غـير اللحظـة الـتي تعيشـها هـذه التنظيمـات الرسمية.ومن غير المعقول حسب البعض أيضا أن تطلب السلطة تقديم ممثلين عن الحراك للحوار أو للتفاوضBargaining، لأننـا لسـنا أمـام عـدو خـارجي لكـي نتحـدث عـن مساومة، نحن في الحقيقة أمام رهان شـامل لمنطـق وغايـة تشـكل الدولة؛كنتيجـة حتميـة لإنفصـال المجتمـع عـن السياسـة لسـنوات.ثـم إن ذاكـرة المجتمـع عـن "التمثيـل" في سنة1988و2001 سيئة للغاية؛تلك النخب الـتي أسسـت للحـزب الواحـد وللتعدديـة وللإشتراكية واللبيرالية، إنها تحمـل كـل التناقضـات الـتي لا تسـمح لهـا أن تلعـب دور الوسيط بين المجتمع والسلطة، إنها نخب زبونية تقدم خدماتها للأقوى

فالقاعدة الأولى في الثـورات المضـادة تقـول: "إحتفـل بـالثورة وألعـن الـدكتاتور المخلوع مع إدانة للعصر السـابق (العصـابة)، يجـب أن يسـتيقظ المـواطنين علـى أناشـيد الإحتفال الدائم بالحراك لأنهم سيعتقدون أنهم نجحوا في حين أنهم لم يحققوا شـيئا". مـاذا يعني أن22 فبراير أصبح عيدا وطنيا غير ذلك؟. ثم إن حتى دسترته في المسـودة لـه بعـد إجتماعي أكثر منه سياسي؟.عندما سقطت العهدة الخامسة وإنكشـفت السـلطة الفعليـة؛

(1) الحبيب الستاتي زين الدين،الممارسة الاحتجاجية بالمغرب:دينامية الصـراع والتحول،مجلـة عمـران، عدد 19،شتاء 2017، ص 145.

حدث نوع من التحالف المرن داخل النسق؛بإعتبار أن ما يحكمها هي المصالح، عكس البنية التحتية التي لم تستطع أن تنتهج منطق البراغماتية السياسية وتستفيد من الأخطاء التاريخية، فسرعان ما بدأ نقاش الثنائيات يطفو (علماني إسلامي/ عربي أمازيغي/ باديسي صومامي..).وإختفت الثنائية الحقيقية (مستبد وديمقراطي)=شعار جزائر حرة ديمقراطية؛ ما سهل بذلك تمرير المسار الإنتخابي المُتكيف والمُوجه.

بمعنى الأخذ بخيار الشرعية الدستورية بدل الحل السياسي، لأن إحداث الفراغ ليس من أهداف الدستور، من هنا تم إستلهام من "روح النص الدستوري" فكرة إستمرار الرئيس بعد مرور 90 يوم، بهدف إستمرار مؤسسات الدولة.ضمن هذا السياق إعتبر الخبير القانوني وقتها عمار بلحيمر_وزير الإتصال الحالي_ أن الحل الأمثل حسبه للخروج من هذه الأزمة ينبغي أن يكون سياسيا ودستوريا، غير أن كل واحد منهما يحتاج إلى إصلاح جذري، متسائلا "هل يمكن تحقيق المطلب الانتقالي والتأسيسي دون إبعاد الأحزاب عن التأثيرات والممارسات القديمة المعروفة بالشمولية والأحادية، في حين أنها تدعي الديمقراطية والشفافية وإحترام حقوق الإنسان؟"[1]الوزير هنا يُجيبنا عما حدث

---

*-أولا-خيار الحل الدستوري:يقف الى جانب الخيار مؤسسة الرئاسة والجيش،جزء كبير من الاحزاب السياسية،الذي يرى أن تنظيم الانتخابات وفق نفس الدستور هو الطريق الاسرع والاسهل للخروج من الازمة، وهذه الانتخابات تجرى بعد يوليو 2019 بعد ان تعذر اجراؤها بسبب رفض الحراك، اين كان عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الامة هو من يتولى الرئاسة تطبيقا للمادة 102 من الدستور لمدة 90 يوم، وهو الذي لم يتحقق الى غاية 12 ديسمبر بسبب عدم وجود مترشحين،هذه الانتخابات الرئاسية التي جرت بين خمسة مترشحين كلهم كانو جزء من النظام، مع حوار فتحه كريم يونس أقرب الى مونولوج ،ومحمد شرفي وزير العدل السباق في مرحلة بوتفليقة كرئيس للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ثانيا-الخيار السياسي/ الانتقالي؛ الذي دعت اليه أحزاب البديل الديمقراطي والاحزاب اليسارية +جمعية العلماء المسلمين مع اختلاف في الشروط:يعني الاتفاق على مسار تأسيسي يقتضي الذهاب الى الانتخابات ولكن بعد تعديل الدستور(دستور مصغر)، تتضمن مبادئ وضمانات

بعد إنتخابات ديسمبر2019*.فروح الدستور الذي تستند الكثير من البلدان اليه هدفه أولا حماية صاحب السلطة التأسيسية وهو "الشعب"؛ولكن في حالتنا الشعب طالب بتطبيق المادة7 و8 التي تعبر عن ذلك، بما أنه لا يثق أصلا في المجلس الدستوري الذي سبق وقبل ترشح الرئيس المريض لعهدة خامسة؟.وعليه كان متوقعا عودة نفس الوجوه القديمة بعد الإنتخابات (حزبي RND / FLN).

فالدستور المكتوب عندما يُمنح لا يغير شيء من الدستور الحقيقي الموجود قبله؛ والذي يبقى يعمل بإستمرار تحت غطائه، عندما نهم بإعطاء دستور لشعب ما، حتى لو فرضنا أنه معقول، إننا في الواقع نهمل العنصر الذي يكسب الدستور فعاليته ويجعل منه أكثر من صورة، كل شعب يملك دائما الدستور الموافق له والمتلائم مع ظروفه"[1].فلكل شعب الدستور الذي يليق به كما قال أرسطو بشرط أن يتوافق مع الزمان والمكان، ويعبر عن روح وثوابت الأمة.

الدستور المُزمع عرضه أيضا للإستفتاء لا أعتقد أنه في مستوى الظرفية التي أنتجته، لهذا لن يخرج عن غايات الدساتير السابقة_إستمرار النظام_ ببساطة لأنه نتاج نفس المهندسين، ولأن طريقة تشكيل لجنة تعديله تخبرنا بذلك؛الدساتير لا يجب أن تكون عابرة للعهدات كما يقول أعضاء اللجنة بل عابرة للأجيال؛ولا يمكن أن تجسد ذلك بمنع النقاش أو إحتكاره، فالدساتير الأكثر إستقرارا هي الدساتير المبنية على تعاقد ونقاش مجتمعي حقيقي، يحترم جوهر الأنظمة الدستورية ألا وهو"الفصل بين

لاستقلالية السلطات ،الإنتخابات بالنسبة لهم خيار وليس ضرورة وان الازمة تقتضي بناء التوافقات ويصر أنصار هذا الاتجاه على:

- رحيل الباءات الاربعة (بن صالح/ بوشوارب/ بلعيز/ بدوي)
- عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية.

(1)____، خبراء القانون الدستوري للإذاعة لا فراغ دستوري بعد 9 جويلية،09/ 07/ 2019،أنظر:https://www.radioalgerie.dz/news/

(1) عبد الله العروي،مرجع سابق، ص32

السلطات"Separation of powers؛ وهذا مبدئيا متعذر في المسودة.تبقى مسألة عدم تنازل النظام للحراك طيلة سنة قد تحيلنا الى فرضية غياب فئة إصلاحية معتدلة داخلة منظومته رغم طرح العديد من المبادرات*.[1]

وإذا صحت الفرضية فهذا قد يعسر عملية الانتقال أكثر، لأن سقف التوقعات إرتفع بالموازاة مع بوادر أزمة إقتصادية قادمة. فالنظام كان/ ولا يزال يعمل على عامل الوقت لترتيب أموره، بخلق معارك وهمية؛لهذا فنحن نحتاج الى نفس طويل وواعي يميز بين حراك طويل هدفه بناء الدولة وحراك إنتهازي قصير (مؤقت) عينه فقط على تأسيس سلطة يستفيد منها.

فالحراك المُضاد إذن يجب أن نعرف أنه بدأ بتدخل وسائل الإعلام في الفضاء الإجتماعي، بقمع تعددية الآراء؛ وهذا يمكن تفسيره بمقاربة اليزابيت نوال نيومان Elisabeth Noelle-Neumann بوجود تفاوت بين الآراء والتعبير عنها في العلن أمام

---

*- طرح المبادرات شيئ و فرضها شيء اخر ؛ نذكر مثلا :عقب ندوة أقيمت يوم 15 جوان/ يونيو، جمعت ثلاث مبادرات، هي "تحالف النقابات الحرّة"، "المنتدى الوطني للتغيير"، و"تحالف المجتمع المدني"، الذي يضمُّ عددًا من الجمعيات والمنظّمات الحقوقية، وُجهت دعوات إلى الإسراع في تطبيق انتقال ديمقراطي، يجسّد القطيعة مع منظومتي الاستبداد والفساد، ويضمن بناء المؤسّسات.واقترحت المبادرة "تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية، تُشرف على مرحلة انتقالية للعودة إلى المسار الانتخابي، وهذا لمدّة ستة أشهر إلى سنة على أقصى تقدير."

*- منتدى النخب: تضمّ مبادرة منتدى النخب الوطنية، شخصياتٍ سياسية ووطنية وأخرى إعلامية، حيثُ يعمل المنتدى على وضع خارطة طريق، ترمي إلى "تجسيد المطالب الشعبية، وبناء مشروع وطني يهدف إلى استرجاع شرعية المؤسّسات الجمهورية والدستورية."ويبحثُ منتدى النخب الوطنية، على وضع آليات فعلية، كفيلة بالانتقال الديمقراطي والتوافق الوطني، عبر تعجيل تطبيق المواد 07 و08 من الدستور، والتحضير لمؤتمرٍ وطنيّ جامع يضمُّ مختلف الفاعلين. يُحاول منتدى النخب الوطنية، الدمج بين الحل الدستوري القائم والحلول السياسية التوافقية.

(1)_ عمار لشموت، مبادرات المجتمع المدني مقترحات لحل الازمة في الجزائر، تاريخ الاطلاع:10-02-2020،أنظر: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

الملأ؛ كان التردد كبير بشأن إنتخابات ديسمبر مثلا، ثم إنضمت فئة من الحراك الى معسكر (المنتصرين إنتخابيا)؛ منطق التبعية مأخوذ من النظرية التي تسمى band_wagon أي الإلتحاق بالقطار وركوبه أثناء السير؛ بسبب الخوف من العزلة، ومحاولة تبني الرأي المهيمن، فقوة الإلتزام العلني بموقف ما يتجسد بحسب إدراك درجة إحتمال نجاحه[1].

فالخطاب الإعلامي لدى قادة الرأي في التلفزة والاذاعة جعل فئات كثيرة تنسحب من المناقشات وتدخل في لولب الصمت_حزب الكنبة*_مما خلق لنا رأيا مهيمنا حسب وسائل الإعلام يحاول أن يخبرنا بما لا يجب أن نفكر فيه "المرحلة الانتقالية"؛ وأن إنتخابات ديسمبر واقع حتمي.وهنا حدث نوع من التلاعب الإعلامي بالجماهير عبر الدعاية

---

(1) ايريك ميغري، سوسيولوجيا الاتصال والميديا،ترجمة:نصر الدين لعياضي(البحرين:هيئة البحرين للثقافة والاثار، ط1، 2018)،ص416.

* حزب الكنبة: الأغلبية الصامتة)بالإنجليزية (Silent Majority :هو مصطلح سياسي اجتماعي عرف في مصر وبلاد الربيع العربي بـحزب الكنبة، وانتشر بُعيَد ثورة 25 يناير 2011 ومثيلاتها من الثورات. مصطلح "حزب الكنبة" من المصطلحات السياسية المستحدثة التي اكتسبت أهمية وزخماً كبيراً في الفضاء السياسي المصري خصوصاً في مرحلة ما بعد الثورة، ولذلك تعددت تعاريفه وتوصيفاته. فهو عند البعض مصطلح يعبّر عن الأغلبية الصامتة من الشعب العازفة عن السياسة بأشكالها كافّة. ومنهم من يحصرها في قطاع من الشعب يتجاهل كل نداءات الانخراط في الأحزاب أو المشاركة في الحياة السياسية.هناك من يرى أن الصمت نوعا من أنواع الحياد،لكن العكس هو الصحيح؛الصمت انحياز وضمن أنواع الانحياز هو اخطر انحياز،الصمت يخدم في العمق الاطروحة النقيضة وحتى ان كان يبدو بانه لا يخدم اية أطروحة فهو يخدم الذات؛السكوتي يعتبر نفسه خارج الصراع ولكن في العمق هو يلتزم الصمت لقضاء ماربه او اعتقادا منه بانه بصمته يمكن ان يحافظ على مصالحه(الانتهازية في أبشع صورها).

* المصطلح مرتبط في تاريخ البروباغندا السياسية بكتاب الباحث الشهير »سيرج تشاكوتين (Sergei Chakhotin)" ، البيولوجي وعالم الإجتماع الألماني من أصول روسية، المناهض للنازية الذي ألف كتابه الشهير حول »اغتصاب الجماهير بالبروباغندا السياسية« قبيل الحرب العالمية الثانية والذي تمت مصادرته على الفور في فرنسا وألمانيا .

السياسية*، فأصبح الحديث عن المشكلة أخطر من المشكلة في حد ذاتها، فالخوف من الوشاية والقمع يحتجز قسم من الشعب في سلبية لا تليق بالإنسان.

فدخلت مفاهيم جديدة المشهد السياسي؛فتمت تسمية المرحلة السابقة بالعصابة، لتشكيل النَحن وهم داخل المجتمع كي لا أقول داخل الحراك، وليس غريبا هو تصديق البعض للشيئ ونقيضه "التفكير المزدوج" بتعبير جورج أورويل، فظهرت تلك الفئة التي توافق على كل شيئ بل وتبرره، تمتلك شخصية أشبه بالتي وصفها شكسبير في مسرحية هملت.."وفي الوقت نفسه هو يعرف كيف ينظر اليه مولاه وكم يحتقره، هذا المولى الذي يحتقر الناس كلهم، ومع ذلك يظل حاشية مطواعة مستجيبة في خدمته. لماذا؟ الجواب سهل هو: لأنه يستفيد وأحيانا لأنه يخاف.[1]

وهذا يذكرني أيضا بالمشهد التونسي عندما حدث إنقلاب سنة 1987 تحت دواعي طبية، أفضى الى ابعاد بورقيبة وتنصيب بن علي؛مما جعل جميع التجار يغيرون أسماء محلاتهم تمجيدا ل7تشرين الثاني، في الصباح إستيقظ الحي مع مخبز 7 تشرين، وخمارة 7تشرين وسوق 7تشرين، ومكتب تبغ 7 تشرين..قرر الجزار أن يفعل الشيئ نفسه، وأن يجاري الاخرين فوضع لافتة جديدة (جزار7 تشرين) فحضر رجال الشرطة على الفور وطلبوا منه أن يسحب لافتته الجديدة واستعادة الاسم القديم؛فقال لماذا لا استطيع أن أفعل مثل الاخرين؟.هذه الطرفة تكشف الكثير لا سيما وأن إنقلاب7 ت لم يكن دمويا؛وتشير الى أن إحترام الأشكال هي قاعدة لعبة لا يمكن الإحاطة بها طالما لا تشكك عبر ظهورها في عمل محسوس_بوعي أو بغير وعي، بعلم أو من دون علم الفاعلين_بمعناها الأول، وهو التعبير عن معرفة قواعد اللعبة[2].

---

(1) ممدوح عدوان حيونة الانسان (سوريا: دار ممدوح عدوان للنشر، ط2، 2003)،ص 199.

(2) بياتريس هيبو، التشريح السياسي للسيطرة، الترجمة: غازي برو ونبيل اصعب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1، 2017)، ص75.

سردت المسرحية ثم القصة كي أُسعف نفسي والناس في فهم سلوك البعض المتناقض؛ ما قصة هذه النوفمبرية التي تدعم الوضع القائم (Statu-quo)مهما كانت بشاعته وإنحطاطه؟. أليست النوفمبرية مشروعا ثوريا نص بوضوح وبالحرف الواحد على التصدي للفساد وروح الإصلاح والمناورات السياسية للإداريين وعملاء الاستعمار؟. والثوري ينحاز إلى الضعيف المظلوم وليس مع القوي الظالم، ويتصدى لتغيير الواقع المزري وليس لتبريره، ناهيك عن تناقض النوفمرية أصلا مع الباديسية على الأقل من حيث تناقض روح الثورية مع نهج الإصلاحية في التعامل مع الاستعمار والوضع القائم في ذلك السياق التاريخي).[1]بالمقابل لنستوعب المواقف المتقلبة للمؤسسة العسكرية من الحراك وإنعكاسات ذلك على المشهد؛ ماطرح تساؤل وقتها وهو: كيف يمكن تطبيق المادة 102 الإجرائية التي تنص على مراحل إنتقال السلطة كما تم تحديدها في دستور كتبه نفس الرئيس الذي يُراد خلعه؟. كما أن المادة 7 و8 في الواقع يعبران عن رغبة الحراك في إسترجاع 'الإرادة الشعبية' بعيدا عن نفس الوجوه.

وهو مشهد يفسر الكثير عن طبيعة النسق السياسي الذي نتحدث عنه هنا؛فالتقلب في الخطاب من داخل هذه المؤسسة كان يصاحبه مباشرة تغيرا في الخطاب الإعلامي والحزبي ومنطق تحليل بعض النخب المؤدلجة (بعد إعلان الإستقالة)؛إنه ببساطة تحديد لقواعد اللعبة الجديدة وحدودها التي لا يجب تخطيها.لهذا أُفضل في نظام من هذا النوع الأجدر الحديث عن الهيمنة بدل من الشرعية، حيث أن الهيمنة ليست وثيقة الصلة باليات المشاركة السياسية والمأسسة، كما تبدو صلة الشرعية؛الهيمنة يمارسها الرئيس بمعية محيطه من خلال تعبئة الناس وليس بإشراكهم في الحكم.[2]فالنظام الذي

---

(1) عبد القادر عبد العالي،في مدلول الباديسية النوفمبرية نحو مشروع تجديدي،تاريخ الاطلاع:20/ 05/ 2020،أنظر:/https://www.awras.com

* وهو أمر مفهوم جدا لمن يعرف تاريخ تشكل هذا النسق،فلو عدنا الى الميثاق الوطني الصادر في 1976 والى 1986 لوجدنا أن الجيش في الجزائر له ثلاث مهمات رئيسية: الدفاع عن سلامة التراب الوطني./ الذود عن الثورة الاشتراكية./ المساهمة في تنمية البلاد،وبناء مجتمع جديد واضح

تكون واجهته مدنية، ويتم إحتكار السلطة الفعلية من جهة غير منتخبة لا معنى فيه لمبدأ التمثيل*.ويعوض منه بمبدأ الخضوع للأمر الواقع الذي تفرضه دولة الرايس.

وهنا لا يمكن لمقاربة واحدة أن تسعفنا في تفسير هذا النوع من الخضوع؛وفقا للأدبيات الكلاسيكية التي تميل ضمنيا الى إقامة تعارض بين الشرعية والإكراه، وبين الشرعية والخوف وإستخدام القوة، فهي لا تحلل عمق علاقات السلطة، إنما تحلل مثل عليا أكثر من واقع الحال، ولا تفرق بين الشرعي والمعقول، وهكذا تظهر سوسيولوجيا الشرعية قليلة الملائمة لوصف الديناميات الملموسة قليلة التوافق مع المقاربة باليومي، المنشغلة بإجراء تشريح سياسي للتفاصيل، خاصة الاقتصادية منها؛فالشرعية قد تستند الى الرغبة في وجود حالة طبيعية والرغبة في وجود دولة، في كل تنوعاتها؛ إن الأخذ في الإعتبار النقاشات والطلبات والإنتظارات والتوترات والمواجهات الدقيقة التي يجتازها المجتمع يرشح عنها نقاط إحتكاك تنشئ غالبا بصورة ضمنية، إشكاليات مرتبطة بالشرعية وبصدقية السلطة.

السُؤال المطروح هنا لم يعد متعلق بمدى شرعية الحكومة أم لا؛ بدرجة أقل مما هو متعلق بسؤال حول طبيعة شرعيتها*؛فالبحث عن حياة طبيعية والحاجة الى العيش وفقا للقواعد المعترف بها للحياة في المجتمع تعد من بين الديناميات الأكثر أهمية للقبول أو التكيف مع نمط حكم كهذا[1].منذ سنوات فئة كبيرة في الجزائر تسعى وراء العيش من

أن المهمة الأولى تقليدية؛بينما المهمتان الباقيتان هما عبارة عن اقرار صريح بدور الجيش في السياسة؛ فالجيش ليس هو الحاكم في الجزائر وانما الضامن لشرعية الحكم في البلاد كما يقول الهواري عدي.

(2) محمد حليم ليمام،مرجع سابق، ص138.

* يكفي ها التذكير بالشرعية التي بناها الرئيس الهواري بومدين سنة 1965 وهو الذي جاء بانقلاب،فهو كان يجسد في نظر اغلبية الجزائريين قابلية للتوقع والعودة الى حال طبيعية معينة(حالة الامن والطمأنينة)، فوظيفة الممارسات الاقتصادية الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لم تكن اقتصادية(تكوين الثروة والقيمة المضافة) بقدر ما كانت تشغل وظيفة سياسية تتمثل في شراء السلم الاجتماعي وسقي الشبكات الزبونية المنتشرة،فم تكن هناك اي ثروة يمكن جمعها خارج اطار الدولة كما يقول الهواري عدي.

دون صدام ووفقا للقواعد مهما كانت؛وألَا تتم مُلاحظتهم، فهم يغفلون بلا أدنى شك إنخراطهم هذا بمقدار من الخضوع الظاهر، والسخرية وحتى التشكك، لكن كون الحكومة أيا تكن تنقل صورة للهدوء والقابلية للتوقع من خلال القول مثلا (أن الوضع تحت السيطرة) خاصة في فترات ثورية وأزمات اقتصادية أو عدم إستقرار، هذا يمنحها من دون جدل شرعية معينة في أعينهم.

لا يجب أن نغفل عن فكرة أن نمط الحياة في عهد الرئيس المخلوع ليس رهيبا بالنسبة لجميع فئات الشعب؛هناك فئات كبيرة إستفادت من النمط الريعي (القروض)، والفساد المقنن والزبونية السياسية والإدارية، خاصة التي إنضوت داخل بعض الأحزاب والجمعيات والتنظيمات الطلابية، من دون نسيان الشبكة الأوليغارشية التي صنعها في عهده من رجال المال الفاسدين، هؤولاء ليس من مصلحتهم تغير الأوضاع جذريا، بالتالي ليس أمامهم سوى إنتخابات محسومة لإعادة إنتاج نفس النظام الإجتماعي والسياسي.

هذا الإقتباس يوحي باليات الشرعنة البارعة؛الشرعية الممنوحة ليست كاملة على الدوام، يرافقها طبعا بعض القلق والرفض الجزئي والإتهامات، إنها تعكس قبل كل شئ إطلاق حكم نسبي متقطع، لأن الأفراد لا يتساءلون بإستمرار عما اذا كانت الحكومة شرعية؟ ولأنه حتى القواعد التي من خلالها يقيمون حال الطبيعة يمكن أن تكون متعددة، وترجع الى تراتبية قيم مختلفة بل وحتى متناقضة، فبعض منها يصوت خوفا من فقدان الحالة الطبيعية*، واخر بمنطق إصطفاف هوياتي، إنه ببساطة منطق ما قبل الجماعة السياسية، الناتج عن إنقطاع طويل عن الحياة السياسية وتشوه في عملية التنشئة السياسية.

تبقى مرحلة ما بعد إسقاط الخامسة لا تشبه قبلها، خاصة من حيث التجانس القيمي والمطلبي داخل الحراك؛فاذا كان طبيعيا أن ينادي الحراك (حتى مبادرات المجتمع المدني) بشعار الدولة المدنية الذي ليس إبتداع منه كما يدعي البعض، فهو مطلب له

(1) بياتريس هيبو،مرجع سابق، ص ص27-29.

تاريخيته المعروفة _مؤتمر الصومام_[1] فإنه كان بإمكانه وعيه الجماعي أن يتفادى بعض الشعارات الفضفاضة وأن يتجه نحو تحديد أهداف إجرائية واضحة ومفصلة، ليتفادى مواجهة مباشرة مع الجميع في وقت واحد_رهان نقص الوعي/ والسلطة الفعلية/ الأحزاب القديمة_الى غاية كان قادة الحراك أمام حال من الفراغ الرؤيوي، كانت فرصة فتح النقاش حول اليات التصعيد بإسم الحراك تتلاشى وتتبدد؛ هذا يفسر لماذا إرتضت بعض قوى الحراك القبول بإجراءات إنتقالية لم تكن من صميم أهدافها (التصويت/ أو تشكيل الأحزاب بعد الإنتخابات).

صحيح أن العفوية في النهاية حافظت على تنوع الحراك وعدم إختطافه من أي فصيل الى غاية اللحظة، ولكنها لم تُؤسس لفعل سياسي منظم يطرح قوة مدنية بديلة عن القوى التقليدية؛أو كي نكون منصفين لم تُترك له مساحة الفعل، بفعل غلق الفضاءات العمومية، فكان في كل مرة يجد نفسه في وضعية دفاع أمام عمليات التشويه الفكري والإيديولوجي عبر وسائل الهيمنة الإيديولوجية؛مقابل نظام يمتلك في علبته السوداء كل مقومات التكيف، فمن دون أن يكلف نفسه عناء حتى تغيير الوجوه، وبمجرد أن أسمى المرحلة "بالجديدة" إنطلقت الآلة الإعلامية والجامعة والأحزاب لتعلن عن ميلاد هذا الانتقال، بغية شرعنة منظومة لطالما كان لها هاجس تحقيق الإجماع.

---

* فعندما تم التسويق إعلاميا بأن عدم الانتخاب يوم 12/ 12/ 2020 سيؤدي الى تدخل حلف الناتو، هناك فئة صدقت فعلا ذلك، وكأن أهم ركن في الدولة هو الانتخاب وليس الشعب..وهذا يؤكد تلك الملاحظة التي تقول بأن لحظة 22 فبراير ليست كلها نتاج وعي شامل وانما بعضها جاء كرد فعل لعملية الاحتقار المنهجة،فعند سقوط الخامسة اقتنع الكثير بالمشهد رغم عدم تحقق التغيير..دون أن ننسى الفئة التي رشحت (صورة) للخامسة وهي فئة منتفعة،ليس من مصلحتها أي انتقال ديمقراطي حقيقي وهي موجودة داخل (الأحزاب، الاعلام، الجامعة، الجمعيات، المنظمات الطلابية، ...الخ). ولهذا لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي دون فرز هذه الكيانات التي ليس من مصلحتها أن يتحقق ذلك.

(1) للمزيد أنظر:خالفة معمري،عبان رمضان المحاكمة المزيفة(الجزائر:مطبعة مهدي،2013).

وبسهولة كبيرة تحول الصراع بعد أن كان (عموديا) الى صراع داخل الحراك (أفقيا).لأن فئات كبيرة كانت جاهزة لتصديق أي قصة تدعم موقفها الإيديولوجي، وفئة أخرى إفتقدت النفس الطويل، فغلب عليها المنزع الإستعجالي بعد طول الحراك زمنيا؛ربما فهمت أن ما يقدمه النظام أكثر إغراء مما يقدمه الحراك، أو الحل الأقوى كما يقول عبد الحميد مهري، النظام يطالب بإنتخابات تحت قواعد اللعبة التي يحددها في إطار زمني واضح، بينما يستمر الحراك في الحشد لأشهر من دون الإتفاق على أدوات حقيقية للضغط، في ظل تصحر الساحة الجمعوية والحزبية؛فعملية البناء القيمي تقتضي جهدا ومسؤولية ليست عند الأغلبية، أو لنقل أن النُخب خذلت مرة أخرى محطة تاريخية من إنتفاضة أمة؛فهي لم تحضر الشعب للحظة كهذه، وأنى لها ذلك وهي تحتقره في خطابها سرا، وتجتمع علنا بإسمه.

في هذا السجال كله لعبت اللغة دورا فريدا في ممارسة السلطة عبر تحديدها معالم الإشكاليات والتعبيرات المشروعة عن الشأن السياسي؛لقد بين المختصون بدكتاتوريات القرن العشرين؛كيف كانت اللغة تشكل بالتأكيد الوسيلة الأقوى لنشر الايديولوجية، عبر تكرار الرسائل والشعارات وتبنيها الالي واللاواعي والمنوم من قبل الشعب؛ اللغة التي تجعل الفرد يفقد جوهره الفردي، وتخدر شخصيته، وتسلب إرادته؛ وهكذا يتوقف الطابع المخيف لما تم قوله عن الظهور، ففي النازية مثلا كان لفظ المتعصب مرادف للشغف، كما أمكن توصيف الإنتخابات المزورة بأنها حرة[1].

---

(1) بياتريس هيبو، مرجع سابق، ص66

* مصطلح الزواف: انتشر في وسائل التواصل على أساس أنها فرقة من منطقة جرجرة (القبائل) حاربت مع فرنسا منذ أول يوم ضد الجزائريين؟؟؛ وكيف هذا والمنطقة كانت من بين اخر قلاع التي احتلتها فرنسا كما يقول المؤرخ شارل روبير اجيرون سنة 1857، يذهب المؤرخ ارزقي فراد (وهو المعروف بطرحه المعتدل) على أن الفرقة أنشئت بمدينة الجزائر العاصمة، وتضم كل عناصر ساكنتها وليس القبائل فقط، بالاضافة الى فرق أخرى: فرقة مهاري في جنوب الجزائر (التنقل بالجمال)، وفرقة القومية في باقي مناطق الجزائر وكشف أيضاً أن العنصر الجزائري مكث في هذه

وهذا يشرح بعمق سلسلة الأساطير والخرافات التي نشرتها مجموعات متطرفة وشعبوية، بل وبعضها يملك أحزابا معتمدة، فأصبحنا كل يوم نسمع قصصا محبوكة بعبقرية في وسائل التواصل خاصة؛ عبر أخذ أحداث تاريخية حقيقية وتشويهها، من قبيل _لفظ الزواف*LES ZOUAVES _ وبعضها من نسيج خيال مريض؛ لخلق إستقطاب مجتمعية، تستنزف فيها قوى الحراك في معارك وهمية، وتُرجع الأصوات الصامتة الى إنعزالها، فالإحتراب الأهلي والعرقي لا يؤسس لتعددية سياسية، بل لحروب أهلية وفشل للدولة؛ مثال: سوريا، لبنان، العراق، السودان..الخ؛ كلها نماذج عن هذا الخراب.وقد لا نخطئ إن قلنا أن ذلك تحقق نسبيا خاصة في مناطق الهشاشة، لأن الشعبوية لا تزدهر إلا في بيئة مفقرة، ومقفرة ثقافيا؛أو في بيئة تسكنها الغرائز والأفكار الوهمية، والتي تجد فيها فكرة الخلاص مرتعا، والغالب على هذه البيئة أنها تشهد هيمنة الجهل، وإنتشار قيم إيمانية خالية من أي إنضباط عقلي أو حس نقدي؛لذلك يسهل إصطياد الشعبوية لجمهورها في بيئة مثل هذه، فهو ضحل المعارف ويبدي شعورا بتصديق وعود من يخاطبونه.[1] يسميهم غوستاف لوبونGustave Le Bon بالجماهير الإنتخابية.

تاريخيا؛حين أراد النظام الإشتراكي دمقرطة المجتمع المدني بإستعمال الدولة، حاولت النظرية اللبيرالية دمقرطة الدولة من خلال المجتمع المدني؛والفارق شاسع بينهما، ويكمن في إتجاه النزعتين؛ الديمقراطية هي هبة من النظام الإشتراكي في الجزائر وحصلت دون الحاجة الى مجتمع مدني، في حين أن الحرية الإقتصادية والملكية الخاصة هما اللتان

الفرقة عشر سنوات فقط؛ من (1830 - 1840)، ثم تحولت هذه الفرقة إلى فرقة فرنسية خالصة كل مجنديها فرنسيون، مع احتفاظها بلباسها الزواوي؛ الواقع أن هذه المنطقة لطالما كانت عصية على السلطة المركزية زمن الاحتلال وبعد الاستقلال؛فالتاريخ أثبت أن ما يسمى بالفتن البربرية لم تكن سوى تصفية صراعات سلطوية داخل الحركة الوطنية 1949،فالمنطقة لم تتأخر يوما عن النضال ضد الاستعمال سابقا،وضد الاستبداد بعدها،وزمن الوعي السياسي فيها جعل المنطقة لها مناعة ضد الافكار المتطرفة رغم محاولة زرع بعضها.

(1) عبد الاله بلقزيز،نقد السياسة،مرجع سابق، ص135

تنتجان المجتمع المدني الذي ينتج بدوره الديمقراطية؛فهمت الديمقراطية في الجزائر على أنها مسألة إجتماعية، في حين أنها مسألة سياسية/ اقتصادية؛وهذا إنعكس بدوره على فهم مغلوط لغايات ووظائف المجتمع المدني.[1] وهذا حسمه المشرع كما رأينا في قانون12/ 06 الذي نزع صفة الرقابة التي يفترض أنه يمارسها المجتمع المدني على المجتمع السياسي، بالتالي التكفل حصرا بقضايا التربية الدينية/ التضامن/ التنمية..الخ دون فتح ورشات حقيقية عن التنشئة السياسية.

لقد فهم النظام المختلطHybrid Regime أن حل معضلة الإستمرارية لا تكون بإلغاء الإنتخابات؛وانما بجعلها عملية تساعد على شرعنة النسق؛ وهذا مايسمى بالإستبداد اللبيرالي وهو النظام الذي يمنح هامشا من الانفتاح، إنتخابات تشريعية، تعددية حزبية، إعلام...ولكنه في النهاية يبقي ضمانات تجعل من إحتكار السلطة الفعلية بين يديه[2]. إن النظام السياسي هنا لا يمارس طيلة الوقت قمعا علنيا، فهو يحاول من خلال تنظيم إنتخابات دورية أن يحصل على الأقل على ما يشبه الشرعية الديمقراطية، أملا بإرضاء اللاعبين الخارجيين والداخليين في الوقت نفسه، فهو يسعى من خلال إخضاع تلك الانتخابات لسيطرة إستبدادية تحصين سيطرته المتواصلة على السلطة، محاولا بذلك جني ثمار الشرعية الانتخابية دون وجود مخاطر عدم اليقين الديمقراطي، من خلال الموازنة ما بين السيطرة الإنتخابية والثقة الإنتخابية، فهي تضع نفسها في منطقة رمادية من التناقض البنيوي.[3] إن الإنتخابات التنافسية والحرة والمساواة والحاسمة كما يشير آدم برزيورسكي هي التي قد تخسر السلطة فيها الانتخابات وتلتزم بالنتيجة، انها

---

(1)_نوري دريس،المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة:اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة،مجلة سياسات عربية،ع19،مارس 2016، ص84

(2) Brumberg, Daniel. 2005. Democratization Versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB620.pdf (accessed May 1, 2008),p1.

(3) Thomas carothers,the End of the Transition paradigm,Journal of democracy 13 (January 2002) pp 5-21

تعني الانتخابات التنافسية والحرة والعادلة والحاسمة؛وهذا لا يكون بدون تحييد المؤسسات غير المنتخبة عن العملية، وتفادي ترك مجالات محجوزة لها، والا أصبحت الإنتخابات ليست حاسمة. تتميز الإنتخابات في الديمقراطيات الحقيقية عن المزيفة بأربع خصائص؛ تتعلق السمتان الأولى والثانية بالنظام، بينما ترتبط الثالثة والرابعة بطبيعة الدولة ونظامها القانوني وهي: [1]

- الإنتخابات التنافسية والمؤسسية.
- رهان شامل وعالمي.
- نظام قانوني يسن ويدعم على الأقل الحقوق والحريات المدرجة في تعريف النظام الديمقراطي (حرية التجمع/ الصحافة/ العمل الجمعوي..).
- نظام قانوني يمنع أي شخص من أن يكون متسلطا (يحتكر السلطات).

ولكن ما الأدوات التي يستخدمها أصحاب السلطة الفعلية البريتوريون لأبطال مفعول التعددية السياسية؟. يقدم لنا محمد بن شيخ تشريحا دقيقا لآليات إشتغال النظام البريتوري في الحفاظ على هيمنته على الدولة، من دون إلغاء الإنتخابات بصفتها الية شكلية تقدم كواجهة ديمقراطية ويمكن تلخيصها في :

- خبراء الكذب من المثقفين والنخبة؛هؤولاء يسعون لتوظيف معارفهم في تزييف وعي الجماهير وإحتقارهم لذواتهم كي لا يثوروا ضد من يسلب حريتها[2] فكما يقول أورويل لن يثوروا حتى يعوا ولن يعوا إلا بعد أن يثوروا.
- الصحافة والإعلام؛ يتم التحكم فيها عن طريق الإشهار العموميANEP.
- أحزاب مُصطنعة؛لتمييع الحياة السياسية، فهي لا تسعى حقيقة للوصول الى السلطة.[1] بل أداة للشرعنة وتقسيم الغنيمة.

---

(1) GUILLERMO O'DONNELL, DEMOCRATIC THEORY AND COMPARATIVE POLITICS, University of Notre Dame,1999pp19-53

(2) بسكال بونيفاس،مرجع سابق،ص31.

• جهاز المخابرات؛ لإختراق كل التنظيمات السياسية.

ففي أي مكان حافظت فيه القوات المسلحة على إستقلاليتها من التحكم المدني، شكلت المعضلة العسكرية مصدرا دائما لعدم إستقرار المؤسسات الديمقراطية؛ فوضع القوات المسلحة تحت سلطة الحكومة المنتخبة هو شرط حساس لتسهيل عملية التوطيد الديمقراطي، ولا يكفي إنهاء الوصاية العسكرية تشريعيا بل أن تطبق عمليا في مناهج العمل والتعامل مع كل القضايا، فالمسألة الحساسة تكمن في معرفة مدى إمكانية نجاح العملية الانتقالية أو فشلها في ازالة شبح الانقلاب السياسي، أو تجنب بروزه.[2] وهذا لا يتأتى الا بالتجربة وليس بالتشريع؛ فالتجربة الايطالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية الحرب الباردة، عاشت إضطراب حكومي_حكومة كل عام تقريبا_ومع ذلك لم يتدخل الجيش ليفرض الإستقرار، كما أن ايطاليا لم تنهار بل استوعبت ذلك عبر نظام ديمقراطي مدني.

من النافل القول أن الشيئ الوحيد الذي نجحت فيه السلطة هو فرض نوع من العزلة بين الأفراد؛المقصود منها إشاعة مفاهيم تتلخص في أن لو لا هذه الحكومة (السلطة) لكان المواطنون أقل أمنا أو أكثر جوعا أو أكثر تعرضا للعدوان أو تعرضا للمؤامرات؛ومع حجم الكذب في هذه المقولات إلا أننا نعود مرة أخرى الى العلاقة بتلك الأم التي تمن على أولادها بأنها لم تتركهم للذئاب؛لذلك فإن كل معارض للسلطة فوضوي يريد إحداث الخراب، وكل معارض خائن مأجور للأجنبي، وكل نقد هو مساس بأمن الدولة؛وأخيرا إن هيمنتها تنزع الى أن تشمل جميع الفعاليات (بما فيها المجتمع المدني)، وكل تنظيم مستقل هو خصم لها..ويكمل أدمون بلان الى أن يقول: أن المبدأ الحقوقي القائل أن الدولة تحتفظ لنفسها بحق الإكراه يصبح سلاحا رهيبا في يد الأنظمة

(1) نوري دريس، الجيش والسلطة و الدولة في الجزائر: من الايديولوجية الشعبوية الى الدولة النيوباتريمونيالية، مجلة سياسات عربية، ع 35، نوفمبر 2018،ص 34.

(2) نارسيس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة: ترجمة وفيقة مهدي(بيروت:المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، 2016)، ص48.

الإستبدادية، وغالبا ما يتعزز العسف بالفساد، ولا ترضى عن الثقافة الا عندما تخدم عظمة النظام.[1]من هذا الباب يجب أن نوضح فكرة أن إحتكار الدولة للعنف لا ينبغي أن تكون مبررا لدى أي سلطة حكومية لإخراجه عن حده القانوني الشرعي المعترف به من قبل الأمة؛فالإستخدام غير المشروع يصرف العنف لأغراض لا تتعلق بخدمة المصلحة العامة، مصلحة الأمة والدولة، وإنما مصلحة فئة بعينها تنتمي اليها الطبقة السياسية الحاكمة؛فإستخدام العنف مثلا ضد مواطنين عزل سلميين هذا من جنس العنف غير المشروع؛ لأنه العنف الذي لا يقترن بالقانون بل ينتهكه.

إقتران العنف بالقانون يتولد منه معنى خاص لإحتكار الدولة له؛ولكن لا يعني هذا إحتكارها تفسيره؛فأن تحتكر الدولة العنف والقانون لا يستقيم من دون أن تجعل من القانون سلطة عليا على من يطبقه؛القانون وضع ليجسد إرادة الأمة، ولكن ماذا لو أسيئ تطبيقه؟ ينبغي إذن أن لا تكون سلطة تفسيره في أيدي الهيئة التي تشرف على تنفيذه؛ماذا يعني إستقلال القضاء في فلسفة الدولة سوى تجريد من يطبقون القانون من سلطة إحتكار تفسيره؛وهذا تفسير حتمي لئلا يصار الى العبث بالقانون باسم القانون[2].فالحوار والسيف لا يجب أن يكونا في نفس اليد كما يقول جورج ماسون.

وهذا يسعفنا أيضا في فهم عدم قدرة التنظيمات المدنية أن تخلق سلطة مضادة يحتضنها الشعب من جهة، وكيف أن جميع المبادرات التي دعت الى مرحلة إنتقالية تمت شيطنتها، بل وتخوين من يرافع عنها من جهة أخرى، لأنها ببساطة تجعل عدم اليقين يتسع، وهذا ليس في مصلحة النظام، خاصة بعد الذي حدث في أول تجربة لإنتخابات شفافة في التسعينيات، كتب هنتغتون أنه في المجتمع البريتوري لا تحظى الأجسام السياسية المؤلفة من سياسيين مهنيين بالشرعية اللازمة لتكون وسيطة (المعارضة في حالتنا)، ولا يوجد إتفاق بين الجماعات على قواعد النزاعات وأساليبها؛وأولها الاتفاق على طريقة

(1) ممدوح عدوان،مرجع سابق ص166.

(2) عبد الاله بلقزيز،مرجع سابق، ص ص63-67.

تولي المنصب (إنتخاب إنقلاب..)؛في الدول الديمقراطية و الدكتاتوريات الشيوعية ثمة وضوح في المشهد؛ بينما في المجتمعات البريتورية لم تتضح الصورة بعد، وكل جماعة تسعى للتأثير، فيقوم الأغنياء بالرشوة، ويتمرد الطلاب ويضرب العمال ويتظاهر العامة وينقلب العسكر.الفرق فقط أن العسكر تأثيرهم أكبر.[1]

في مناقشة من يباشر التحول ويتحكم فيه، يرجح الباحثان خوان لينز Juan J Linz وألفريد ستيبانAlfred Stepan مجيء حكومة إنتقالية بفعل الثورات أو إنقلابات عسكرية تقوم بها مجموعة من الضباط؛لكن مسألة السير في خط التحول الديمقراطي أو عدمه فيتعلقان بطبيعة هذه الحكومة وتصوراتها؛وينظر الى الإنتخابات كأمر حاسم، لأنها الواسطة التي تمهد صعود قادة ديمقراطيين جدد، ويرجح اللجوء الى الإنتخابات في حال شكل المدنيون القوة المركزية للحكومة المؤقتة، بالمقابل يكون الإحتمال أضعف عندما يلعب الجيش دور مركزي فيها.[2]فالسلطة الفعلية هي من يحدد طرق الوصول الى الحكم؛ الأنماط الرسمية وغير الرسمية، الصريحة أو الضمنية، المواقف وخصائص الممثلين المقبولين والمستبعدين من الحقل، والموارد والاستراتيجيات التي يسمح لهم بإستخدامها للولوج في الإنتخابات، ولهذا عندما نريد فهم المشهد يجب أن ننتقل إلى مسألة أكثر تعقيدًا، وهي الحريات المحيطة بهذه الإنتخابات[3]. صحيح أن الحراك مبدئيا لم يستطع أن يحقق تغييرا كما الذي ناشده في بدايته؛ إذ أنه إكتفى بإسقاط الخامسة رمزيا، فالعدالة الإنتقائية ليست من صميم مطالبه، لكنه إستطاع تجاوز حالة اليأس السياسي الذي أصابت الجزائري قبل 22 فبراير، الحراك لحظة أخلاقية أنقذت الدولة من حالة الفشل، خاصة وأنه لم يصطدم بالقوى الأمنية، وأعتقد أن لديه من الذكاء الجماعي ليواصل المسار النضالي الطويل، شريطة أن يُخضع نفسه للنقد الإيجابي في العديد من الجوانب أهمها:

---

(1) عزمي بشارة، الجيش والسياسة، مرجع سابق، ص59.

(2) غرايم جيل، مرجع سابق، ص102

(3) GUILLERMO O'DONNELL,op.cit,p22

- مهمة التفكيك لمنطق الهيمنة التي يشتغل بها النظام يحتاج الى مثقف متخصص كما يقول فوكو يستوعب أن السلطة ممارسة، وليست ملكية، فالسلطة بلا جوهر، بل هي إجرائية، أو علاقة، تمارس عبر نشاط عن طريق علاقات غير متساوية، غير متجانسة. فالمجتمع الذي لم يستطع تأطير نفسه كجماعة سياسية وكمجتمع مدني مستقل، راجع أساسا الى غياب سوق ثقافية أولا، وعجز المثقف عن إنتاج معرفة نقدية من خلال تجريد الواقع بموضوعية ثانيا، وهذا لن يكون دون تحرير فضاءات الفعل الثقافي كالجامعة..لقد كسر المثقف الجماعي الجديد ثنائية النخبة/ الجماهير لأن إنتاجه شوارعي مفتوح على الجموع المنخرطة في الفعل الجماهيري: عن طريق الكاريكاتور، أو إستعمال تقنية المباشر Tech Live في وسائل التواصل الحديثة..الخ فنقلت همومها وأفكارها من الهوامش الى المركز كما يقول نورالدين أفاية.
- يجب أن نتعاطى مع المجتمع المدني بالمفهوم الغرامشي عندما نعاين تجربة الجزائر، بإعتبار المجتمع المدني منطقة للصراع والهيمنة، تتجاوز فيها الطبقة الحاكمة كوكبة المصالح، لتشرعن وضعيتها كطبقة حاكمة سياسيًا، وتتم تلك السيطرة عن الطريق شبكة معقدة من الإجراءات، التي يتشارك فيها القمع والإيديولوجيا، هذا ما يجعلنا نأخذ في الحسبان التفكير في تعددية مسببات السيطرة؛وعدم إعتبار التقبل والصمت والمشاركة على أنها إمتثال أو خضوع، وعدم فهم المطاوعة على أنها موافقة؛ وهكذا يمكن تناول الشرعية من خلال ما يقوله الفاعلون صراحة، ومن خلال ما يفعلونه خلافا لما يقولون.
- عن طريق تغليب الحراك السلمي لمبدأ المناقشة؛ بإستطاعته جسر الفجوة بين السياسة، بمختلف تجلياتها، بما فيها سلطة الدولة، وبين منظومة الحق وخلق شروط تقريب مقتضيات ممارسة السلطة وبين الإنتظارات الحقوقية، بهدف الوصول الى الرقابة على الدولة بدلا من أن تستمر دولة الرقابة، وتدخل في اليات التواصل مهارات من قبيل التفاوض والتشاور والحوار للتوصل الى

التفاهم Entente بين المشاركين لتفادي رهان القوة، والإعلاء من أهمية التوافقConsensus المبني على الإنصاف ومراعاة مصالح الفاعلين كافة؛بل وفي حالة ما تعذر التوافق يجوز حل أي خلاف بتسوية مؤقتةCompromis لمحاصرة أي خطر قد يعبر عنه طرف ما يبحث عن الخروج عن قواعد المناقشة.[1] لكن قبل هذا كله يجب على الحراك أن يواصل ضغطه على السلطة فعليا بإبتكار أدوات أخرى، فكما يقول أحد الحراكيين الإنتفاضة التي لا تضع السلطة في مأزق تفشل، من المفروض أن يوضع كل شيئ موضع نقد مستمر بدل ثقافة صناعة الطابوهات المتجذرة في ثقافتنا.

- يجب أن يفهم شباب الحراك بأن الشأن السياسي عبارة عن تبادل أو تعويض يتم بين السلطة والمجتمع في الأنظمة المتسلطة (هذا حدث في الإتحاد السوفياتي، وتركيا الحزب الواحد، ألمانيا الشرقية)؛ بمعنى تقديم مستوى معين من العيش وتوفير السلع والأمن يجعل فئة تقبل غياب الحريات، فالإنتقاد السياسي باسم الحالة الإجتماعية التي هي أفضل من بلدان قريبة (ليبيا، سوريا، اليمن، مصر..) يصبح من العدمية، فتحديد معنى العيش الطبيعي والجيد يتم مقارنة بالآخرين؛وهذا ما يُظهر البعد الدولي المقارن للشرعية؛بينما على العكس من ذلك يجعل فئة أخرى لنفس السبب تحتج عندما تغير نماذج المقارنة (كوريا الجنوبية أو سنغافورة)، بالرغم من أن المقارنة هنا أكثر منطقية.
- هناك حركات تسمي نفسها معارضة تشارك بشكل أو باخر في إشاعة الرضى وفي العملية الشاملة للشرعنة، (حركة الماك مثلا)، هي بالنسبة للسلطة مكان لإعادة التزود برصيد شعبي، وليست تهديدا مباشرا ولا دليلا على الإختلال، ولكن على العكس من ذلك ضمانة لإستعادة الحيوية على إعتبار أن السلطة كما

(1) محمد نور الدين افاية، الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)،ص 79

المنشقين يتصورونه كطلب إدماج؛ولا ينظر الى المعارضة على أنها هدامة كما يقول بياتريس هيبو إلا عندما تتحول الى بديل سياسي.[1] وهذا متعذر في حالة هذه الحركة التي تفتقد أصلا الى حاضنة شعبية.

- الحراك جاء كنتيجة لغياب خُلق السياسة التي تحدث عنها صاحب نظرية العمران، فهي كانت تمنحه حضورا إجتماعيا ومظهرا كاريزماتيا يزينه داخل المجال الإجتماعي للرعايا، فما يحتاج اليه الحاكم هو رأيان؛رأي يقوي سلطانه ورأي يزينه للناس، والنظام فقد تلك القدرة على تسويق الكذب منذ سنوات.و أصعب رهان سيقع فيه الحراك هو بناء قيم موحدة بعد سقوط الخامسة، لأن المرحلة الأولى لم تكن تحتاج سوى الى تعبئة نحو هدف موحد؛ بينما مرحلة بناء جماعة سياسية منظمة تقتضي تجاوز المفهوم الخاطئ للوطنية والمواطنة، الناتج عن هشاشة التنشئة المجتمعية لدى بعض الفئات.

- لا يكفي نقد الواقع المر الرديء من أجل تحقيق التغيير، لأن الحراك يفترض أن يكون فعل سياسي وثقافي، بالتالي فهو الى حاجة الى برنامج مفصل يحقق حوله الإجماع، وهذا فعل يحتاج إلى تنظيم نسبي، لأن تغييب البديل بطريقة ممنهجة تاريخيا هو من جعل الخيار السيئ دائما يتقدم، بإعتباره الخيار الوحيد (تصحير الساحة السياسية)؛وبالتجربة كما يقول بريزورسكي فقدان السلطة للشرعية أو نقصها ليس سبب دائما في حدوث حالة اللاإستقرار أو التغيير، خاصة في حضور متغير إحتكار العنف (القوة) وغياب البديل المناسب.

-في كتابهما ماريا ستيفان Maria J. Stephan و إريكا شنيواث Erica Chenoweth

لماذا تعتبر المقاومة المدنية فعالة: المنطق الاستراتيجي للصراع اللاعنفي

Why Civil Resistance Works The Strategic Logic of Nonviolent Conflict

---

(1) بياتريس هيبو، مرجع سابق، ص 39.

يوضحان فيه مميزات الحركات السلمية إنطلاقا من سببين: [1]

* الحراك السلمي يعزز شرعيته المحلية والدولية ويشجع على مشاركة أوسع نطاقا في المقاومة وهو ما يترجم إلى زيادة الضغط الذي يمارس على الهدف، وحصول الدعم الخارجي لتلك المجموعة وإغتراب النظام المستهدف، مما يقوض مصادر النظام الرئيسية للسلطة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.

* ثانياً؛ بينما تبرر الحكومات بسهولة الهجمات المضادة العنيفة ضد المتمردين المسلحين، عنف النظام ضد الحركات السلمية يعود بالسلب ضد النظام؛لأنه يخلق متعاطفين مع الحراك، المتشددون العنيفون لديهم أهداف متطرفة أو متطرفة تتجاوز التسوية، لكن الحراك السلمي بالمقاومة اللاعنفية أقل تطرفًا، وبالتالي تعزيز جاذبية الحراك وتسهيل إستخراج بعض الامتيازات عبر المساومة؛هذا النضال اللاعنفي قد يتمثل في: (إحتجاجات رمزية، مقاطعات إقتصادية، إضرابات عمالية سياسية وإجتماعية، عدم التعاون..)، هذا ما إستخدمته هذه المجموعات لتعبئة الجمهور للمعارضة، ونزع الشرعية عن الخصوم، وإزالة أو تقييد مصادر قوة الخصوم، وهذا لأن النضال السلمي يحدث خارج القنوات السياسية التقليدية، مما يجعله متميزًا عن العمليات السياسية اللاعنفية الأخرى مثل: الضغط، الانتخابات، وتشريع..الخ.

على الرغم من أن المقاومات اللاعنفية تتجنب التهديد بالعنف أو إستخدامه، إلا أن التسمية "السلمية" التي تُمنح غالبًا للحركات اللاعنفية تكاد تكون الطبيعة التخريبية للمقاومة. فالمقاومة اللاعنفية تحقق مطالبها ضد إرادة الخصم من خلال السيطرة على الصراع؛ وذلك بعدم التعاون والتحدي على نطاق واسع؛المقاومة اللاعنفية قد تخلق إنهيار الطاعة عند أنصار النظام عندما يتعرضون للقمع، مع تعرض هذا الأخير لإدانة دولية؛وحتى فواعل النظام بمن فيهم الموظفون المدنيون وقوات الأمن، وأعضاء السلطة

(1) Erica Chenoweth and Maria J. Stephan, Why Civil Resistance Works The Strategic Logic of Nonviolent Conflict, International Security, Vol. 33, No. 1 (Summer 2008), p p7-10

القضائية يكونون أكثر ميلاً لتحويل الولاء تجاه مجموعات المعارضة اللاعنفية أكثر من تعاطفهم مع جماعة المعارضة العنيفة، فقد ينجذب الناس في الحملة اللاعنفية ويكونون أكثر إستدامة (الحراك مثلا سنة ونصف)، للضغط بغية تحقيق الهدف، في حين أن الجمهور قد يتجنب التمرد العنيف بسبب الحواجز المادية أو الأخلاقية. إن التكاليف السياسية لقمع واحد أو عشرين ناشطًا، يسهل وصفهم بـ"المتطرفين"، هي أقل بكثير من قمع مئات أو آلاف الناشطين الذين يمثلون جميع السكان [1].

وكإسقاط على الحراك السلمي بطريقة نقدية؛يمكن النظر الى فعاليته عنما كانت المشاركة في بدايته قوية (هذا ما حدث عندما رفع شعار لا للعهدة الخامسة)=وحدة الهدف، الحراك كما سبق وأشرنا له إمتداد جغرافي وطني خاصة في بداياته، ولكن الذي حدث هو خلخلته من الداخل بإسم صراعات وهمية، ماجعله يحافظ على زخمه في بعض المناطق الأكثر وعيا فقط؛ورغم أن الحراك رفع سياسة الإنكفاء إتجاه المنتظم الدولي، لوعيه بأن ديناميات الإنتقال يجب أن تكون بذورها داخلية وهذا كان واضح في شعاراته_ وهو ما منحه مصداقية حتى عند خصومه_ إلا أنه في ظل مجموعة من الإعتبارات لا أعتقد أنه يمكن أن تؤسس السلمية لوحدها العبور نحو الديمقراطية دون بناء بدائل (مشروع حراكي متوافق عليه) في ظل وجود؛

- وسائل إعلام غير مهنية بل دعائية.
- مجتمع مدني مخترق، لأنه نتاج فترة الريع والعلاقات الزبونية، وعليه يمكن أن تحصل على تعاطف لكن ليس الى درجة التضامن المؤثر، الذي يوسع عدم التعاون مع السلطة.مع تسجيل غلق فضاءاته الإلكترونية (موقع مغرب ايمرغن maghreb Emergent، راديو أمRadio M، جريدة المنشار الساخرة..الخ).
- نظام إقتصادي ريعي قائم على الزبونية وليس الكفاءات؛بالتالي تدافع أغلب النخب داخله على فكرة الإستمرار لا القطيعة، ويتقن فن تدجين النخب خارجه (وهذا ماحدث مع بعض نُخب الحراك).أما النخب التي تشكل تهديدا له فيتم عزلها.

(1) Erica Chenoweth and Maria J. Stephan, Ibid,p 10.

- تقديس العفوية والسلمية الى حد أن أصبحت غاية لا وسيلة؛وهو أمر مرتبط بغياب الثقافة السياسية الناتجة أساسا من إنقطاع المجتمع عن الحياة السياسية؛ وغياب الثقة أيضا، فأصبح كل من يطرح فكرة خارج النمطية الموجودة يتم تخوينه.

- لطالما كان الشعب هو موضوع ممارسة السلطة، و لكنه في حالتنا لا يملك هذه السلطة، لهذا يعبر الصراع الحالي قبل كل شيء عن صراع حول مصدر السيادة، ولا أتفق مع من يعتبر الشعب قاصرا وأنه لا يزال بعيدا عن فهم قيم الديمقراطية، لأنه لم يحدث في كل تجارب العالم أن إعتنق شعب بأكمله قيم الديمقراطية كشرط مسبق للتغيير، الديمقراطية تتولد بالممارسة وهذا لم يحدث في حالتنا، لأن أساسها هو عامل الثقة، لهذا يخاف زيد من عُمر عندما يصل الى كرسي الحكم أحدهما، بالتالي يتحالف غالبا الذي يريد أن يحافظ على مصالحه (الحالة الطبيعية) مع المؤسسة الأكثر قوة؛ بالمختصر لا توجد ديمقراطية من دون ممارسة.

- الطبيعي جدا والمتوقع أن لا يتوقف الحراك السلمي، وستكون هناك موجات أخرى، لأن الحراك أساسا يدرك أن رهانه تحرير فضاءات المجتمع المدني التي إحتكرتها السلطة بطريقة تعسفية؛ الشارع، الجامعة، الاعلام، الجهاز البيروقراطي..الخ. وإعادة بناء حقل سياسي قوامه قواعد تنافس سياسي جديدة، لا تترك هامش للمؤسسات غير المنتخبة من التدخل.فقط ينبغي أن يكون دائما تحت قيادات تقدمية تؤمن بقيم التغيير الحداثية (اليقظة السياسية). وأن لا يُترك الحراك في أيدي الفئة الراديكالية المتطرفة، لأنه قد يتم توظيفهم كحراك مضاد، يُفقد لعملية الانتقال أخلاقيتها، مايجعل الكثير ينسحب من النقاش، مما قد يعيد الوضع الجامد الذي ساد قبل22 لعقود أخرى، فالفارق بين كل إنتفاضات الجزائر حوالي ثلاث عقود.

المبحث الثالث

الهوية اللغوية في الجزائر بعيدا عن القومية قريبا من المواطنة

خصصنا المبحث الأخير لسؤال الهوية بإعتباره أحد الرهانات التي أضحى يطرحها مسار الحراك الشعبي؛ وعليه سنحاول عبره محاولة تفكيك النزعة العروبية و الأمازيغية بالمنطق القومي في الجزائر المهددة لكيان المجتمع والدولة، والتي لا تخدم الهوية اللغوية بأي شكل من الأشكال؛ ولا بديل عن الإعتراف بالتعدد الثقافي واللغوي كأساس لتكريس المواطنة والديمقراطية الحقة.

وهي مقاربة مرتبطة أساسا بفكرة التعددية الثقافية وعلاقتها بالديمقراطية والمواطنة، والتي تنطلق وتعود الى المناقشات الشهيرة الأولى التي جمعت في القرن التاسع عشر بين مفكرين ليبراليين كبيرين هما جون ستيوارت ميل J.S.Mill واللورد أكتون Acton Lord، اللذين كان لهما تأثير كبير في صياغة الفكر الليبرالي، وقد كان ستيوارت ميل من المدافعين ضرورة وجود نوع من الوحدة اللغوية والثقافية التي تربط بين جميع أفراد المجتمع حتى تتحقق الديمقراطية فيه، لأنه في غياب هذه الوحدة لا يحس الأفراد بالمساواة بينهم وتغيب إمكانية الحوار والمناقشة المفضية الى الديمقراطية في غياب مشترك لغوي وثقافي.

في المقابل دافع اللورد أكتون عن إمكانية تحقق ديمقراطية تعددية في إطار مجتمع تعددي، بل يقول على العكس من ذلك أكد أن وجود التعددية الثقافية شرط أساسي لتحقيق الديمقراطية، على إعتبار أن التعددية الثقافية تحيلنا الى وجود خصوصيات ثقافية مختلفة، بشكل يسهل خلق نوع من التوازن العام في أوساط المجتمع والبنية السياسية للدولة القائمة، مما يمنع ظهور نظام إستبدادي.

أولا_ الهوية اللغوية وإشكال التحول القسري نحو الدولة الحديثة في الجزائر

الحقيقة أن تفكك الصبغة الفيليلوجية للجزائر قد بدأت ملامحه أيام الوجود التركي، إذ فرضت التركية رسميا في المراسلات اليومية، ومن ثم بدأ التهميش المنظم للغة الأمازيغية والعربية على حد سواء، وكان الهدف من ذلك محاولة التريك لخلق هوية تركية بديلة للمجتمع الجزائري، لكن العملية باءت بالفشل وذلك لأسباب ديموغرافية.. و الذي حدث هو بروز ملامح مجتمع غير واضح لغويا، فهو يتحدث الأمازيغية يوميا ويكتب ثقافته بالعربية وسلطته الرسمية تستخدم التركية[1].

ولكن عمليا يمكن الحديث عن بدأ عملية الانتقال القسري نحو الدولة الحديثة مع مجيئ الاستعمار الفرنسي وفقدان البنية الاجتماعية لحاضنها الطبيعي المتمثل في الأرض (منذ سنة 1830)، أين اعتبرت فرنسا نفسها الوريث الشرعي لأراضي القبائل وأراضي الدولة و الأحباس وقامت بالاستيلاء عليها، الى أن وصلت مساحة هذه الأراضي المستحوذ عليها (خاصة أراضي القبائل) حوالي مليونين وثلاث مائة ألف هكتار تحت غطاء الملكية العقارية الخاصة وقوانين التحفيظ العقاري وهذا كله لتسهيل عملية إستيلاء المواطنين الفرنسيين والأجانب على تلك الأراضي وتفكيك البنية القبلية التقليدية التي كانت مرتبطة الى حد بعيد بالملكية الجماعية للأراضي من طرف القبيلة.[2] ففرنسا ماكانت تكتفي من مستعمراتها بما يطلبه منها سائر ملل الاستعمار: نهب الثروة، جلب العمالة الرخيصة، وتأمين السوق للسلع الاستعمارية وتوفير مواطئ قدم للجيوش البرية والبحرية...، كانت تطلب أكثر من ذلك بكثير: إنجاز جراحة ثقافية ولغوية تستتبع المستَعمر للمستعمِر، وتأتي بمعاول الهدم على استقلالية شخصيته وكيانه، فتدفعه الى

---

(1) محفوظ رموم،أشكله الهوية في الجزائر، تاريخ النشر:20-04-2016 ، للمعاينة أنظر: أرنتروبوس: الموقع العربي الأول في الأنثروبولوجيا والسوسيوأنثروبولوجيا.

2)) محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا: التعدد والانصهار في واقع الانسان واللغة والثقافة والتاريخ (إفريقيا الشرق:الدار البيضاء،ط1، 2014)،ص 332.

اقتداء الغالب والإذناب له، والتماهي معه، وفقدان القدرة على وعيه لذاته إلا في علاقته الإنجذابية له، ولعل فرنسا بهذا الخيار _الاستعمار الثقافي_ كانت أحدَ ذكاء من سائر الدول الإستعمارية التي غلبت عليها نزعة النهب[1].

فالحكومة الفرنسية مثلا لم تكن ترى أن حقوق فرنسا في الجزائر تقوم على الإحتلال: لأن ذلك يعني أن البلد المحتل كان يتمتع بسيادة واستقرار وتنظيم سياسي مستقل، وهذا لم يكن موجودا في الجزائر التي لم تكن أبدا حسبهم دولة وكانت عند إحتلالها من طرف فرنسا في حالة فوضى وفراغ.... وهي أطروحة مغلوطة كما سيوضح التاريخ فيما بعد، هدفت أساسا لتبرير الاستعمار وشرعنة Légitimation سياساته وتوغله وضمن هذا السياق يخبرنا المؤرخ محمد حربي أنه في سنة 1830 صحيح أن الجزائري كان ينتمي قبل كل شئ الى مجموعته الضيقة: العائلة أو الرابطة الحرفية أو القبيلة أو الطريقة الصوفية أو الجماعة الدينية والثقافية (أهل السنة، الاباضية، اليهود) أو الرابطة اللغوية (عرب، بربر، أتراك)، فأناس ذلك العهد لم يطرحوا القضايا بالصيغة التي ينسبها لهم مفكرو الإستعمار وفي سياقهم بعض مفكرو الحركة الوطنية الذين فتنتهم مفاهيم العرق والدولة المركزية والأمة ولكن هذا لا يعني أن الاستعمار هو من صنع الجزائر فقد كانت للبلاد قبل مجيئه دينها وموروثها الثقافي، كما نسجت المحن روابط عدة، لكن كل سبب من أسباب الوحدة هذه لم يصبح عاملا مؤثرا الا بعد سنة 1830، ذلك أن الوعي القومي واللغة والدين لم تتبلور كمكونات للشخصية الوطنية الا داخل حلبة الصراع ضد فرنسا المحتلة[2]. فالسائد قبل ذلك شخصية جزائرية مركبة من عنصرين:

_ عنصر الأمازيغ الذي إحتفظ بوجوده قبل الإسلام في وجه حملات الإحتلال الأجنبي فأكد أصالته.

---

(1) عبد الاله بلقزيز، الفرونكوفونية: إيديولوجيا-سياسات-تحد ثقافي- لغوي(مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 2011)، ص 19.

(2) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر،1994)،ص ص96- 101.

_عنصر العرب الذين إمتزجوا بالأمازيغ في ظل الاسلام[1].

ولعل هذا ما يفسر الى حد بعيد كيف أن المواجهة بين المجتمعين الفرنسي والجزائري بمؤسساتهما وقيمهما المختلفة جعلت الإيديولوجية اليعقوبية في موقف قوة واضح، وهو موقف غالبا ما يولد العنصرية، فالإيديولوجيا الاستعمارية مع تمجيدها للمركزية لم تلجأ إليها لتوحيد المجتمع الجزائري الذي كان رغم الرابطة الدينية متعدد اللهجات والتقاليد والتجارب الإنسانية، من هنا ظهر ذلك التاريخ المزيف والأسطورة القائلة بأن الجزائر تتكون من خليط من الأجناس لا لحمة بينها ومعادية لبعضها البعض، فالحضر يعارضون البدو والعرب يعادون البربر وخاصة منهم "أسطورة القبائل" ذلك الابتكار اللاعقلاني الذي وضعه علماء مزعومون بدعوى عداء الجنس لبعضهما[2].هذه الأسطورة التي تم ابتكارها في اطار سياسة المستعمر_فرق تسد_والتي جعلت سؤال الهوية يطفو الى السطح لأول مرة في شمال إفريقيا تحت مسمى "الظهير البربري" (الذي لا يعدو أن يكون ظهيرا فرنسيا) في كل من الجزائر والمغرب سنة 1930 والذي نص على إنشاء محاكم خاصة تشتغل بالأعراف القبلية المعمول بها وفصلها عن المحاكم الشرعية في المناطق التي تعرف كثافة سكانية للناطقين باللغات الأمازيغية، كانت تلك المرة الأولى التي تطرح فيها ثنائية عربي_أمازيغي وثنائية الأعراف القبلية في مقابل الشريعة الاسلامية، رغم أن الناس عاشوا في المنطقة لزمن طويل دون أن يحسوا بأي تناقض بينهما، فكانوا مسلمين يعملون بأعرافهم وعوائدهم الخاصة دون أن ينقص ذلك من إيمانهم الديني شيئا[3].

فالمستعمر أراد أن يخترق أبعاد الهوية الجزائرية (الإسلام، العربية، الأمازيغية) عبر إدخال بعد رابع وهو اللغة الفرنسية، لهذا ستتكاثر جهوده قصد إحداث ما سمي"بالمدرسة الفرنسية_البربرية" التي عرفها وحدد وظيفتها بول مارتي: "أن المدرسة الفرنسية هي مدرسة

(1) محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش الجزائر،2007،ص 48.

(2) محمد حربي، مرجع سابق، ص 95.

(3) محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 338.

فرنسية بتعليمها وحياتها، بربرية بتلاميذها وبيئتها، إذن فليس ثمة واسطة أجنبي، كل تعليم عربي، وكل تدخل من قبل الفقيه وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة، فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون مرحلة إسلامية أي مرحلة تبلور.بالمقابل أيضا تم إضطهاد اللغة العربية أين تم إعتبارها لغة أجنبية سنة 1939 ولم يقع اصلاح هذا الحيف الا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نص الفصل 57 من قانون الجزائر الصادر سنة 1947 على: " أن اللغة العربية باعتبارها إحدى لغات الاتحاد الفرنسي (هكذا كان يعبر عن الامبراطورية الفرنسية) تخضع لنفس التراتيب التي تخضع لها اللغة الفرنسية فيما يتعلق بنظام الصحافة والمنشورات الرسمية أو الخاصة الموزعة في الجزائر، وتدرس اللغة العربية في الجزائر في جميع مراحل التعليم"، أما تطبيق هذه التراتيب فتخضع لقرارات المجلس الجزائري حسب الطريقة المنصوص عليها في الفصل 150 فقرة 16، غير أن هذا النص لم يدخل حيز التنفيذ الى غاية سنة 1954 بسبب معارضة نقابة المدرسين الفرنسيين التي رأت في الأمر خطرا على الثقافة الفرنسية[1].

---

(1) احمد مالكي، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية(مطبوعات المعرفة:مراكش،ط 1، 2001)،ص 148.

* الأزمة البربرية:أقدمت (فيدرالية فرنسا) لحزب الشعب سنة 1949على مناقشة قضية (الجزائر العربية الإسلامية) بطريقة ديمقراطية في اجتماع رسمي واستفتاء لأعضائه حول الشأن ،كانت نتيجته لصالح فكرتهم الجزائرية بنتيجة 28 صوتا من أصل 32 ، ورسموا لها بديلا مستساغا يرضي الجميع وهو (الجزائر الجزائرية) دون الغوص في الجانب القومي الذي يشتت أكثر مما يُوحد ، وقد أوضح المناضل الأمازيغي حسين آيت أحمد ردا عن رغبة الحزب في معرفة موقفه من الإشكال بأنه لا وجود لمؤامرة بربرية ، بل هناك استغلال لسلوكات علي يحي (رشيد) في باريس، و أن الأزمة سببها عجز الحزب في التكفل بمسألة "الهوية الجزائرية" بكل مكوناتها.للتعمق في الموضوع انظر:

Ait Ahmed Hocin,Mémoires d'un Combattant,l'esprit d'Independence 1942_1952 éd bouchane,Alger

ورغم هذه السياسة الثقافية الفرنسية لطمس معالم الشخصية الوطنية في الجزائر بدءا بالميز والفصل بين الأمازيغي والعربي، مرورا بإقصاء اللغة العربية وانتهاء بمنع العلماء من إلقاء الخطب في المساجد باسم "منشور ميشال" سنة 1934الا أنه أخفق في مسعاه بسبب مجهودات جمعية العلماء المسلمين بإقامتهم للمدارس القرآنية و إصدارهم لجرائد باللغة العربية "كالبصائر والشهاب"، لكن المدهش أن يعاد إنتاج بذور السياسات العنصرية والاقصائية بين بعض فواعل الحركة الوطنية أين برز ذلك على صعيدين : في إطار كفاحها المسلح قبيل الاستقلال؛ لعل ما عرف بالأزمة البربرية سنة 1949*أكثر إفصاحا عن هذه النتيجة أين تم تحويل أزمة حزب الشعب بشهادة_ أحمد محساس الذي لا يلتقي مع التيار البربري في تصوره حول الأمة الجزائرية _الى أزمة بربرية بعد الركود الذي أصاب حزب الشعب والتزوير الذي وقع في إنتخابات 1948، بالإضافة الى رفض المناضلين لأطروحة الجزائر القرن السابع الميلادي التي تتنكر لجزء من تاريخهم، أما على مستوى صراعها السلطوي بعد الاستقلال فتجلى أساسا في توظيف النزعة القومية العروبية في خطاب الرئيس بن بلة عند وصوله الى تونس في 14-04-1962 : "نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب."[1]

وهو التصريح الذي رأى فرحات عباس آنذاك مغالطة للتاريخ: فهو لم يكن سوى نصف الحقيقة، فالحديث عن العروبة، الأمازيغية والإسلام يجب أن يتم وضعه في إطار واحد يضع الأمور في نصابها على حد تعبير ايت عمران محمد "رئيس المحافظة السامية الأمازيغية في الجزائر" وهو: أن العروبة أتت مع الفتوحات الاسلامية، ولم تأت عن طريق شعوب عربية استقرت في شمال إفريقيا، ولهذا فان العربية كأداة للاتصال والإسلام كديانة كونية جاءا ليلاقيا شعبا بثقافة وهوية مختلفتين وهو الشعب الأمازيغي، ومن يقول اليوم أن الجزائر أمازيغية فهو محق، ومن يقول الجزائر مسلمة فهو محق، ومن

(1) محمد حربي،مرجع سابق، ص 96.

يقول الجزائر عربية فهو محق أيضا، الا أن وحدة كل هذه الأبعاد في الشخصية الجزائرية هي وحدها الكفيلة بالتعبير عن الحقيقة وواقع الانسان الجزائري والجزائر[1].

وعليه يمكن القول ختاما أن سؤال الهوية (اللغوي) في الجزائر هو سؤال حديث إرتبط أساسا بفترة الاستعمار وبتحطيم البنيات الاجتماعية التقليدية التي كانت تحتضن الفرد وتقدم له الشعور بالانتماء والأمان الاجتماعي والسياسي والثقافي، والذي جرى استبدالها بجهاز إداري حديث قائم على منظومة قيمية بديلة (كالفردانية، الانتماء الى الفضاء العام المشترك بدل الفضاء الخاص الوشائجي) ظهر أيام الاستعمار وورثته دولة الاستقلال، هنا طرحت لأول مرة أسئلة تدبير الشأن العام التي ينتمي إليها سؤال (الهوية اللغوية) المرتبط تشابكيا مع الشأن الثقافي والتعليمي والإداري المشترك[2].وهو من سيؤسس بدوره لهاجس الهوية عموما (والهوية اللغوية خصوصا) بعد الاستقلال أين ستتلقفه النزعة العروبية في البداية ما يحتم ظهور نزعة بربرية كرد فعل عليها؛وكنتيجة حتمية للتوظيف السياسوي لها.

ثانيا_ النزعة القومية للغة بين إيديولوجيا الإختزال وايديلوجيا الانعزال.

إن أي دراسة لغوية تحتاج إلى أخذ الهوية بعين الإعتبار اذا أرادت أن تكون دراسة غنية وذات مدلول، لأن الهوية ذاتها لا يكتمل مدلولها الا في جوهر اللغة، فاللغة والأمة أمران متلازمان ومتعادلان، وأن اللغة هي العامل الأول في تكوين الأمة ونشوء القومية، وهي المعيار الجوهري للتمييز بين الأمم، فالذي يدقق الملاحظة بين اللغة والقومية يجدها علاقة تلازم ضروري فهي رمز الشخصية والسيادة.فالحديث عن الهوية اللغوية حديث عن نسق متكامل من العادات والسلوكات ومجموعة من القيم والتقاليد

---

(1) رفيق بن حصير، الأمازيغية والأمن الهوياتي في الجزائر-دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013) ص 135.

(2) محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 339.

لمجتمع معين، فالأمة تدوم بدوامها وقد تزول بزوالها.[1] لقد كانت الوطنية أي التعلق العاطفي بأرض الأجداد، لا القومية الوطنية المتمثلة في وجود الارادة الواعية لتكوين أمة، هي التي ألهمت ردود الفعل الأولى في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي كما يقول المؤرخ محمد حربي[2].

فهاجس الهوية والقومية تبلور بشكل مضطرب أثناء الصراع مع المستعمر كما رأينا ذلك سابقا، و الآن مع وجود دولة محلية مستقلة، وليس مجرد حلم بوجود تلك الدولة، تخضع عملية التنظير الإيديولوجي لتغيير جذري، فهذه العملية لم تعد تتمحور حول إثارة النفور من نظام سياسي يسيطر عليه الغريب، ولا حول الإحتفال الجماهيري بموت ذلك النظام. بل تصبح العملية حول تحديد، أو محاولة تحديد، ذاتية جماعية يمكن أن تتعلق بها داخليا أفعال الدولة، وخلق، أو محاولة خلق، ذاتية جماعية "النحن" تجريبية اختبارية، تنساب منها أنشطة الدولة تلقائيا وهي في هذا تميل الى التمحور حول مسألة المحتوى والأهمية النسبية والعلاقة المناسبة بين فكرتين تجريديتين مهمتين:

_طريقة الحياة الأهلية المحلية (التركيز على هذه الفكرة يعني الالتفات الى المعايير الاجتماعية المحلية والى المؤسسات الاجتماعية المعترف بها والى وحدات التجربة المشتركة مثلا: الى التقليد الى الثقافة أو الشخصية القومية أو حتى العرق من أجل إيجاد جذور الهوية الجديدة.

_ وروح العصر (التركيز على هذه الفكرة يعني الالتفات للخطوط العامة لحركة التاريخ الراهنة، بالأخص لما يراه المرء الاتجاه العام لهذا التاريخ ومغزاه[3].

ولا توجد دولة حديثة العهد بالاستقلال يقول كليفورد لم تختبر توترا وقلقا بين هاتين الفكرتين (يصطلح عليهما مفهوم الأساسية والعصرية على التوالي)، والذي يطغى

---

(1) رفيق حصير، مرجع سابق، ص 131.

(2) محمد حربي،مرجع سابق، ص75.

(3) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات مقالات مختارة، ترجمة محمد بدوي (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط 1، 2009)،ص 477.

غالبا على كل مناحي الحياة الوطنية بدءا من اختيار اللغة وانتهاء بالسياسة الخارجية.وإختيار اللغة هنا يعتبر مثالا نمطيا لدراسة هذه الحالة (التوتر) لأن سؤال الهوية اللغوية يفضي غالبا وفي كل مرة خاصة في البلدان الناشئة الى دور مفترض في السياسة القومية.

فاللغة هي أحد أهم مؤشرات الهوية الفردية والجماعية و أحد المكونات الرئيسية التي تعرف الجماعات عن نفسها بها، وهي في الوقت ذاته تؤثر على طبيعة العلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة، وعموما هنا من المفيد أن نشير الى أن علاقة اللغة بالعرق يبقى موضوعا جدليا، ففي الوقت الذي ينكر فيه الاتجاه الأول الصلة الحتمية بينهما (أبل مايسكن Appel and Muysken)؛ يشدد الاتجاه الثاني على أن اللغة وسيلة للهوية العرقية وهي المعيار الأساسي الى جانب التراث الثقافي والمعتقدات (فيشمان Fishman) (1).

وإذا عدنا الى مرحلة قبيل الإستقلال بقليل سنرى جليا بأن الصراع الإيديولوجي كان حاضرا بقوة بين أربعة تيارات:

_ تيار المتطورين: هو تنظيم شريحة المثقفين باللغة الفرنسية خاصة من أصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمحامين وكانوا حاملين لثقافة غربية ليبرالية، بخصوص المسالة الوطنية تنكروا لوجود أمة جزائرية في بداية الامر مطالبين بالاندماج في الامة الفرنسية ثم تحولوا الى مطلب الحل الفدرالي من دون الإستقلال.

_تيار العلماء: كان تعبيرا عن النخبة المثقفة بالعربية والتي شكلت الحركة الإصلاحية في الجزائر، مانحة الأولوية لقضية تحقيق النهضة الثقافية والدينية وتأجيل قضية الاستقلال.

(1) محمد أمارة، اللغة والهوية تأثيرات وتداعيات على التعليم العربية في إسرائيل،مجلة دراسات (الكلية الأكاديمية بيت بيرل،2010)،ص 26.

_تيار الشيوعيين (جمع أروبيين وجزائريين في الحزب الشيوعي الجزائري الذي أنشأه مانحا الأولوية للثورة البروليتارية ضد الرأسمالية الفرنسية مستبعدا قضية الاستقلال الوطني للجزائر.

_تيار حزب الشعب: الذي طالب بالاستقلال منذ نشأته كان أوسع تشكيلات الحركة الوطنية شعبية، حاملا لإيديولوجية وطنية استقلالية شعبوية وهو التيار الذي خرجت منه تيار حبهة التحرير الوطني الذي قاد ثورة نوفمبر 1954. (1)

وحسم التيار الوطني الشعبوي للصراع كان لا بد أن يفضي الى اختيار ما يسميه كليفورد بالعودة الى (طريقة الحياة المحلية) مع ما يفرضه ذلك من الاستناد الى الثقافة والشخصية القومية و مفهوم الوحدة الثقافية في تحديد هوية الدولة الشاملة، خاصة مع صعود جيش الحدود بقيادة العقيد الهواري بومدين في هيئة الأركان العامة بوصفه القوة العسكرية والسياسية الأولى الحاملة لإيديولوجية وطنية شعبوية اشتراكية، بمقابل غياب أي فرصة للتيار اللبيرالي (بسبب شعارات الإدماج أولا و لأنه يعكس صورة عن منظومة المستعمِر ثانيا) والذي كان يمثل فكرة روح العصر.

وتحت ضغط الحاجة والفقر الثقافي رفضت الجزائر المستقلة (فترة بن بلة) ونخبها الحاكمة فتح نقاش حول المسألة الثقافية واللغوية في الجزائر وتداعياتها السياسية، فتم التعامل مع الدولة الوطنية بنت الاستقلال كقطاعات مختلفة وليس كجسم واحد متكامل، منحت قطاعاته المختلفة لمثقف متعلم محدد على أساس لغوي وقيمي، فكان من نصيب المثقف المعرب كل القطاعات ذات العلاقة بالدين والإيديولوجيا والتاريخ باعتبارها لغة الدين والتراث، في المقابل منحت قطاعات الصناعة والإدارة والتسيير الى

---

1)) صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسالة التحول الديمقراطي بالجزائر (مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر،ط1، 2012)،ص 117.

المثقف المتعلم باللغة الفرنسية بإعتبارها لغة علم وتقنية[1].الى أن جاءت مرحلة الهواري بومدين أين حسم التوجه الهوياتي للغة في الجزائر تشريعيا (لصالح اللغة العربية) بما أصطلح عليه بقضية التعريب التي تم إعتبارها كثورة ثقافية مثلها مثل الثورة الزراعية والثورة الصناعية التي تهدف لترقية الانسان الجزائري، وقد تم ذلك على مراحل:

_ تشكيل لجنة وطنية مهمتها دراسة كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ سياسات التعريب سنة 1965 والتي تم الشروع في تنفيذها سنة 1967.

- ليصدر في سنة 1968 مرسوم يقضي بإجبارية التعامل باللغة الوطنية بالنسبة للموظفين مع صودر مرسوم آخر يقضي بتعريب الشعب العلمية سنة 1971 ويجبر التعامل بها داخل الجامعة. لتصبح اللغة العربية بذلك لغة السيادة كما نص على ذلك الميثاق الوطني سنة 1976، حيث جاء فيه : "أن اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الوطنية الثقافية للشعب الحر ولا يمكن فصل شخصيته عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها"[2].رغم أن هذا الميثاق صدر بعد يوم واحد من التصريح العالمي لحقوق الشعوب الذي نشر في الجزائر والذي يدعو صراحة الى احترام الهويات الثقافية وتقاليد وتراث الشعوب بغية إثراء الثقافة الإنسانية.

هذه القضية "التعريب" التي إتضح فيما بعد أنها مسألة سياسية، بل أبعد من ذلك أنتربولوجية بإمتياز، حيث أنها تُسائل الإنسان وهويته وثقافته، والحال ان إصطلاح التعريب من هذا المنظور مشوب بالغموض، مادامت الظاهرة والفعل اللذين ينتجان عنه قد يستهدفان التعريب الإثني، وفي هذه الحالة من الطبيعي أن ينقلب المشروع الثقافي الى مشروع إيديولوجي يروم تكييف الساكنة الناطقة بالأمازيغية وإستيعابها، وقد يفهم

---

(1) عبد الناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب: دراسات في النخب_الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (منشورات الشهاب:باتنة،2008)، ص 17.

(2) محمد بوضياف، المسالة الثقافية في الجزائر 1962-1988،مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 11 ،ماي 2007،ص 116.

التعريب بمدلوله التقني بوصفه عملية تنميط لغوي مطبق على العربية، ومن ثم إزدواجية سياسة التعريب[1].

وهي قضية تنضوي كما هو معروف تحت مشروع شامل عُـرف" بالقوميـة العربيـة والذي يقصد به حسب أحد أبرز منظري هذا الخطاب في منطقة شمـال إفريقيـا (المفكـر المغربي محمد عابد الجابري): "نقصد بالوعي العروبي، الوعي بالانتماء الى الأمـة العربيـة، مفهومة على أنها حقل ثقافي وإطار حضاري يتحـددان بثلاثـة عناصـر أساسـية: وحـدة اللغة_ووحدة التاريخ_ووحدة المصير المشترك.. ماجعل أنصار هذا الفكر يختزلون الهوية الحضـارية لهـذا المجـال الجغـرافي في الإطـار الخـاص لفكـرة القوميـة العربيـة*؛العروبـة كإيديولوجية قومية تحتوي جميع المكونات الثقافية الأخرى على رأسها المكون الأمازيغي، كل هذا يتم في جو من إنكار لواقع منطقة شمال إفريقيا الذي يسـوده عكـس (المشـرق) التعددية اللغوية، و إستبعادها للمكون الديني (الاسلام) وهو المكون الوحدوي الأساسي في هوية هذه الساكنة، عبر محاولة إنتاج خطاب إيديولوجي يرادف بين الإسلام والعروبة، على أساس أن العربي هو المسلم والمسـلم هـو العربـي، رغـم أن الجميـع يـدرك حجـم الفارق بينهما من حيث التعريف والنشأة والمسار والغايات[2].

---

(1) أحمـد بوكـوس، مسـار اللغـة الأمازيغيـة الرهانـات والاسـتراتيجيات(المعهد الملكـي للثقافـة الأمازيغية:الرباط،2012)، ص 35.

* القومية العربية:ظهرت فكرة القومية العربية لأول مرة في بلدان المشـرق وبالضـبط في سـوريا، كانـت فكرة الوحدة العربية تعني وحدة سوريا الكبرى (بلاد الشام) قبل ان تضـاف إليهـا بلـدان أخـرى مثل العراق وشبه الجزيرة، في حين تأخر انتشار فكرة القومية العربية في مصر طويلا بسبب النزعـة الوطنية المصرية الى أواسط القرن العشرين، وقد ظهرت أساسا فكرة القومية العربية لتجاوز واقـع يتميز بالتعددية الدينية للتركيبة السكانية بمستوياتها الأفقية (تعدد الأديان:الاسـلام والمسـيحية) أو العمودية (تعدد المذاهب والطوائف داخل نفس الدين) لها كان لا بد من إيجاد إيديولوجية مشتركة تستبعد المكون الديني في خطابها، وتؤسس لمشترك قومي ذي طابع علماني، كمـا جـاءت القوميـة العربية في المشرق كرد على سياسة التتريـك العنصـرية ضـد الشـعوب الواقعـة تحـت سـيطرتهم، فجاءت القومية العربية كرد فعل عليها(خصوصا بعـد سـقوط الخلافـة العثمانيـة وصـعود كمـال

هذا الخطاب الذي ترتب عنه ردود أفعال معارضة بداية من المناضل محمد بوضياف وحزبه السياسي المعارض "حزب الثورة الاشتراكية P /R/S الذي إستنكر بشكل واضح التنكر للغة والثقافة الأمازيغية في الميثاق الوطني، وقال أن اللغة والثقافة البربرية موجودة، وهي اللغة الأم لجزء من الجزائريين، يجب الإعتراف بها، الحفاظ عليها وتنميتها، كجزء كامل من تراثنا الوطني، يجب أن يكون إثراؤها، كتابتها تعليمها ونشرها مضمونا..وهو نفس التوجه الذي ذهب إليه ايت أحمد الذي طالب لأول مرة بترسيم اللغة الأمازيغية في 28 نوفمبر 1978، وعدم صنع الوهم العدائي بين اللغة العربية والأمازيغية.[1] فالتعريب في نهاية المطاف لم يُمكن سوى للفرنسة؛ والجهر به هو من زاد في مستوى التوتر الهوياتي كما يقول عادل زقاغ.

وقد إستمر هذا التوجه الإقصائي للسلطة -حتى في مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد- اتجاه اللغة الأمازيغية مس كل الفضاءات الثقافية خاصة ميدان المسرح والجامعة؛فقد مُنع كاتب ياسين من تقديم مسرحيته بعنوان حرب ألفي سنة مرتين 1980، كما منع مولود معمري من إلقاء محاضرته حول الشعر القبائلي القديم المقررة أيضا في مارس 1980 بحجة الخطر على النظام العام، وهو كبت سيفجر أحداث عرفت بأحداث الربيع الأمازيغي في 20 أفريل 1980، وأحداث الربيع الأسود في سنة 2001، التي جاءت تحت شعار: أليست الثقافة البربرية جزائرية؟. وسيعيد سؤال الجزائر جزائرية أم الجزائر عربية؟ الى الواجهة.

أتاتورك) تحاول تمييز العرب عن الأتراك على مستوى اللغوي_العرقي بعيدا عن المستوى الديني مادام الدين الإسلامي مشترك بين الأتراك وأغلبية العرب، وهي حق ثقافي وإطار حضاري يتحدد بثلاثة عناصر رئيسية كما يقول عابد الجابري (أبرز منظريها في شمال إفريقيا): وحدة اللغة،وحدة التاريخ،وحدة المصير المشترك.

(2) محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 32-36.

(1) محمد الهادي حارش،دراسات في تاريخ الجزائر الماضي والحاضر(دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع:الجزائر، 2013)،ص68.

وأبعد من ذلك ستساهم هذه القومية العربية الإختزالية التي تمحورت أساسا حول عنصر اللغة في ظهور نزعة أمازيغية كرد فعل عليها تحاول فصل هوية جزء من سكانها عن الهوية العربية (المفترضة)، و إعادة تاسيس هوية بديلة توصف بكونها هوية أصلية في مقابل هوية دخيلة، بحيث ستقوم هذه القومية الأمازيغية بعملية قلب لشعارات القومية العربية عن الوطن والهوية والوحدة، فعلى مستوى الخطاب لم يتعدى الأمر سوى تعويض شعارات قومية سابقة من قبيل "العروبة" و"الشعب العربي" و"الوطن العربي" بشعارات أخرى مقابلة لها من قبيل "الأمازيغية" تامازيغث والشعب الأمازيغي" ايمازيغن" والوطن الأمازيغي "تامازغا"، من ينتج لنا بدوره ثلاثة عناصر رئيسية لهذه الهوية الأمازيغية (الأرض "أكال"، اللغة "أوال"، الانسان"أفكان").[1]

ولهذا ليس غريبا أن تعيد هذه النزعة الأمازيغية إنتاج نفس الممارسات السابقة للقومية العربية عبر إختزال مكونات الهوية في مكون واحد، غير أن هاجس كل نزعة فقط هو من إختلف، فإذا كان التعدد هو كابوس القومية العربية بشمال إفريقيا الذي حاولت تجاوزه عبر نفيه "خطاب اختزالي"، فقد كان "الانصهار" هو كابوس النزعة الأمازيغية ما جعلها تحمل "خطابا إنعزاليا"، وكلاهما يشكلان مشروعين سياسيين، فالسياسة هي المنتهى لكل النزعات القومية عبر التاريخ.

فالهويات والإرتباطات، الوطنية أو غيرها كما يقال" ليست أشياء نفكر بها بل أشياء نفكر بواسطتها وبذلك لا توجد خارج نطاق سياستنا، وعلاقتنا الإجتماعية وتواريخنا، فالقومية كخطاب هي من ينتج الأمة ويصنعها"، لهذا يمكن القول بأن خطاب القومية في الجزائر القائم أساسا على عنصر اللغة (العربية) أو (الأمازيغية) هو من أنتج مفهوم الأمة الجزائرية بعد الإستقلال على التوالي، وهو غالبا خطاب هيمنة فكأنما اذا أردت الهيمنة عليك فكل ما علي فعله هو إبتكار هذا النوع من الخطاب، والخطاب هنا لا يعني مجموعة من الأفكار فقط، بل المؤسسات و البنى والممارسات اليومية أيضا،

(1) محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 40.

بالإضافة الى الطقوس الشعائرية المتخصصة التي تشكل كلها علاقات إجتماعية بتعبير جون سكوت J Scott، وهو خطاب غالبا يقيم دعائمه على ثلاث مزاعم متفاعلة: [1]

_ مزاعم الهوية (يقسم الخطاب القومي العالم الى "نحن" و "هم" و"أصدقاء" و"أعداء"، ويشدد على الصفات التي تميز "النحن" و "هم"، يعد زعم الهوية سياسيا بطريقتين: أولا أن الولاء للأمة يتجاوز كل الولاءات الاخرى وثانيا يقدم الامة بوصفها المصدر النهائي للشرعية الاجتماعية والسياسية.

_مزاعم زمانية (يعود الخطاب القومي دوما الى الماضي في مسعى لإظهار الزمن الخطي للأمة، أما الماضي الخاص الذي تختاره النخب القومية، فيعبر عن هموم الحاضر، ويستخدم لشرعنة القرارات فيما يتعلق بالشكل النهائي لأممها، وتشجع فقدان الذاكرة الاجتماعية أو نسيان تجارب لا تنسجم مع رواية الامة عبر توظيف المدرسة و أجهزة الدولة الإيديولوجية الأخرى (مثلا سياسة التعريب).

_ مزاعم مكانية (الخطاب القومي أيضا مسكون بهاجس الأرض_المنطقة، والبحث عن وطن حقيقي أو متخيل، وهذا يشمل اعادة بناء الحيز الاجتماعي بوصفه منطقة وطنية (مثلا حركة الماك الانفصالية).

وإجمالا يمكن القول أن النزعة القومية في الجزائر كانت نزعة لغوية بإمتياز، إبتكرت لنفسها خطابا يؤهلها لمواجهة الأخر والهيمنة عليه، وهو خطاب لا يخلو من العنصرية و الصراع والإستقطاب غالبا، لأنه ببساطة خطاب إستفرد به الرجل السياسي من دون السماح للأكاديمي بترك بصمته المعتدلة في القضية، فمزاعم الهوية التي يستحضرها الخطاب القومي لها تعبيرات ما قبل وطنية وتطبيقات لا وطنية كما يقول أبادوراي Appadurai.

---

(1) أموت أوزكيريملي، نظريات القومية مقدمات نقدية: ترجمة معين الإمام (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:بيروت، ط1، 2013)، ص 367-368.

ثالثا_ اللغة والتعددية والمواطنة في الجزائر أية دلالة؟

عندما تُحلَل طبيعة الدولة، لا بد من الأخذ في عين الإعتبار المحددات التي تحدد وفقها عضوية الأفراد في التجمعات والجماعات القائمة، وهي محددات تؤثر عموما في السياسات الكبرى المتبناة في المجتمع وفي رؤية مشكلاته، وأسس مهمة في تحديد درجة تبني المجتمع مداخل محددة في الإندماج: معنوية وقانونية وتواصلية، أو درجة قابليته لتبني ذلك، بالخصوص في المجتمعات التي تشكل هذه المكونات أسس الشرعية فيها، وهي أسس ذات قابلية للإستمرار في المجتمع قد تصبح مصدر إضطراب وصراع داخل المجتمع.

وعليه يسعى أي نظام ودولة في إطار البناء بداية كأولوية لتحقيق الإندماج عبر ثلاث عمليات: [1]

_إما الإستيعاب (ويقصد بالإستيعاب القدرة على تحييد المميزات الثقافية والدينية كشرط للإنضمام الى المجال العام).

_ أو التشريط الاثني (إحترام الخصوصيات الثقافية من أجل الوصول الى هوية جماعية مشتركة في عملية تعرف بالتهجين الاثني).

_أو التعددية الثقافية (أما هذه العملية فلا ينظر إليها بوصفها نموذجا للاندماج، وإنما وسيلة للحفاظ على التعددية في إطار من الوحدة).

و في الجزائر الناشئة كان إختيار منطق نظام الحزب الواحد وإحتكار العمل السياسي الأكثر إنسجاما مع مصالح الفئات المهيمنة في قيادة حرب التحرير، فقد كان هدفها أن تحل محل السلطة الإستعمارية في قيادة الدولة (والاشتراكية كما كان معروفا كانت مرادفة لسيطرة الدولة على كل شئ) في ظل نظام ناشئ كان لا يزال هشا من حيث الشرعية والشعبية.[2] فالتعددية الثقافية لم يكن في تلك المرحلة بالمصطلح الجذاب

---

(1) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، ط 1، 2014)،ص 58.

(2) صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 119.

لإدارة التنوع الثقافي، على اعتبار أنه يؤدي الى تشييء الثقافات عبر التشجيع على الحفاظ عليها كما اتهم على تشجيعه لإضفاء الصبغة الاثنية على العلاقات الإجتماعية إنطلاقا من تعريف الأفراد لأنفسهم بانتمائهم على تلك الجماعة أو أخرى، وقد وصل الأمر الى إعتبار التعددية الثقافية تحمل في طياتها خطر إنفصال جماعاتي بحيث يمكن أن يكون سببا في ضعف الوحدة القومية[1] وعليه إختارت الجزائر مقاربة (أمننة المسألة الثقافية) _فترة الأحادية_ في تدبيرها للتعدد الثقافي (واللغوي) وهي مقاربة تحيلنا على حد قول ويفر Waever الى مضمونين مهمين:

أ_ عن طريق مسائل الأمن يستطيع القادة السياسيون أن يدعو أن هذه المسائل يجب مواجهتها قبل أي مسائل أخرى (مسألة الهوية)، وإذا لم يتم ذلك فان الدولة قد تتوقف عن الوجود كوحدة سياسية وتصبح جميع الأسئلة الاخرى غير ذات صلة، وهذا يعني من الناحية العملية أن تسمية تطور معين بأنه مشكلة أمن فان الدولة تستطيع أن تدعي حقا معينا خاصا (قمع المعارضة السياسية ذات الخطاب الهوياتي حزب جبهة القوى الإشتراكية FFS مثلا).

ب_ موضوع التأمين يعوق كذلك موضوع العدالة، فقضية العدالة بأسرها وما تتطلبه العدالة بين الأغلبية والأقلية تصبح مغمورة مادامت للأمن القومي الأولوية على العدالة ومادامت الأقليات الخائنة ليست لها مطالب أو قضايا مشروعة على أية حال.ففي المناقشات الحامية على سبيل المثال: (حول وجود كرسي اللغة الأمازيغية من الصعب أن نجد شخصا يتساءل عما تقتضيه المساواة في مجال التعليم العالي في الدول المتعددة القوميات، ومتعددة اللغات، أو كيف يقترب التعليم العالي باللغة الأم ويرتبط بالمبادئ الليبرالية حول الحرية والمساواة؟)، فالأمن يعيق العدالة (وهذا

(1) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية: ترجمة منير السعيداني (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،ط1، 2007)، ص 186.

ما حدث عندما تم غلق كرسي اللغة الأمازيغية سنة 1973 ونادي الدراسات البربرية سنة 1971).[1]

هذا التوجه الإقصائي (سياسة الإستبعاد) للسلطة في تدبير ملف المسألة الثقافية (واللغوية) هو من ولد شحنات من الصراع، بالخصوص عندما تحاول السلطة فرض نمط ثقافي وتطبيقه في المجموعات المؤسساتية الأوسع (سياسة التعريب)، وهو ما يجعل خاصية الصراع على الدولة لا يحسم بل يؤجل تارة أو يؤجج مرة أخرى، مما يجعل الدولة تدخل في كل مرة داخل صراعات إثنية سياسية تتخللها إستراحات : أحداث الربيع الامازيغي في 20 أفريل 1980، وأحداث الربيع الأسود في سنة 2001 كما يقول علي كزانسيجيلAli Kazancigil.

إنتهت المرحلة الأحادية بفشل السياسة اللغوية الرسمية"عملية التعريب" الذي جاء كإنعكاس أيضا لفشل "سياسة الإستبعاد"، أجبر السلطة على تغيير الأسلوب، بإحلال "سياسة الإندماج" بداية من الإقرار بالتعددية الحزبية في دستور فيفري 1989 عبر إقرارها لفكرة الديمقراطية _والمساواة بين المواطنين_ بغض النظر عن إنتماءاتهم، مرورا بالمصادقة على ما يعرف بالحقوق الثقافية المختلفة للأفراد والجماعات ضمن المنظومة العالمية لحقوق الانسان (الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية 1966 بما في ذلك الحقوق اللغوية والثقافية الذي تم تبنيه خلال الندوة الدولية حول الحقوق الثقافية في برشلونة سنة 1996)[2].

---

(1) ويل كيمليكا ،أوديسا التعددية الثقافية:سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،يوليو 2011).ص ص33__34.

(2) جاد الكريم الجباعي، من الرعوية الى المواطنة(أطلس للنشر والترجمة :بيروت، ط1، 2014)،ص 199.

* حركة الماك MAK:حركة بربرية تأسست سنة 2002من أجل تقرير مصير منطقة القبائل و المطالبة باستقلال المنطقة عن الجمهورية الجزائرية بعد فشل حركة العروش وظهور أحداث الربيع الامازيغي سنة 2001 التي كان مقتل قرماح ماسينيسا السبب الرئيسي في اندلاعها، كما يوعز

والذي أفضى في الأخير رغم هشاشة الفعل الديمقراطي ومخاضه العسير في الجزائر (بعد توقيف المسار الإنتخابي) الى إقرار اللغة الأمازيغية كلغة وطنية سنة 2002 بعد أحداث الربيع الأسود في 2001، وترسيمها فيما بعد الى جانب اللغة العربية.وهو الذي أخرج مرة أخرى أنصار النزعة العروبية و البربرية في الجزائر للتطاحن والتخوين وإحداث إستقطاب على مستوى المجتمع (خاصة عبر وسائل التواصل الحديثة)؛ بين من يروج لشيطنة الفعل وخطورته على الأمن القومي الجزائري (أنصار النزعة العروبية)، و بين من يستغل الفعل ليرد بدعم (المطالب الانفصالية للماك MAK).

ولا يمكن فهم هذه السيرورة التي تعيشها الجزائر على مستوى تدبير المسألة اللغوية، الا كتعبير آخر عن إخفاق عملية التأسيس للتحديث، وبناء الدولة الوطنية الحديثة على أسس جديدة تحكم علاقة الدولة بالمجتمع، وأهم هذه الأسس على الإطلاق هو التعاقد الإجتماعي والسياسي على فكرتي "الديمقراطية" و "المواطنة"، أي إعادة تأسيس عمل سياسي يؤمن بأن الشعب هو مصدر كل سلطة، وبالتالي بالمشاركة الشعبية في الحكم وتداول السلطة بشكل سلمي، أين يتحول الفرد من حالة الرعية الى حالة المواطن بمعناها التعاقدي[1].وهنا لا يجب أن نغفل أساس هذا التعاقد ألا وهو حتمية وجود "إرادات وذوات حرة"، على إعتبار أن هذا النوع من التعاقد على الخير العام هو تعاقد إختياري وليس تعاقد إذعان أو نتاج عملية استتباع أو صهر قسري (كعمليات التعريب) التي مورست على غير العرب (الكورد، الأمازيغ)، فالشركاء في الوطن متكافئون بحكم ما بينهم من خصائص مشتركة، أهمها الحاجة الى الإجتماع المنظم والى الأمن والسلم و الحياة الكريمة، ومتساوون في الحياة المدنية والسياسية. والا كفت المواطنة عن كونها مشاركة وتحولت الى نوع من تساكن وتعايش. فأن يكون المرء مواطن يقتضي انتماءه الى

البعض ظهورها الى فشل العملية الديمقراطية ولكن بسبب مطالبها العنصرية و الانفصالية لم تستطع استقطاب أفراد المنطقة بشكل كافي رغم نقص التنمية الفادح في المنطقة -القبائل الكبرى والصغرى خاصة الجبلية منها.

(1) محمد الكوخي،مرجع سابق، ص 399.

مجال سياسي (الدولة) وبالتالي دخوله في علاقات ملزمة ذات طبيعة سياسية (حقوق وواجبات) وهي العلاقة التي يؤسس بفضلها ما يسمى بالأمة التي يمارس في حضنها مواطنته (هنا لا تصنع القومية الامة بخطابها) بخلاف الرعية الذي هو مجرد موضوع للسلطة (والذي تصنعه الكيانات الوشائجية).

لذلك يمكن الحديث اليوم في الجزائر عن عصبيات مركبة (العصبية القومية، العصبية الحزبية، المذهبية..) وهي علة الهدر، والهدر علة التسلط والاستبداد، وما من عصبية لا تداخلها أصولية أكثر من الأصوليات المعروفة، فالعصبية تحول دون أن يتعرف الفرد ذاته في الآخر الا بصفته قريبا الى هذه الدرجة أو تلك، قرابة نسلية أو مذهبية أو لغوية أو ثقافية...، فالعصبية تقسم العالم الى عالمين: عالم الأقرباء وعالم الغرباء، ومن ثم فان الفرد يتعرف ذاته في محمولات الآخر، لا في الآخر ذاته.

فتغدو العلاقة بينهما علاقة محمولات بمحمولات، لا علاقة ذات بذات (علاقة عربي بعربي ومسلم بمسلم وقومي بقومي وأمازيغي بأمازيغي...). فمن الصعب أن يتعرف الفرد ذاته الإنسانية في الآخر إلا بعد تجاوز المحمولات واحدا تلو الآخر وصولا الى الذات الإنسانية، فلا تعود المحمولات عقبة في طريق التواصل الإنساني لأننا نعتقد أن التواصل طبيعة أصيلة في الإنسان، علتها النقص والإحتياج المتبادل، والتنافر عارض يرد الى ملابسات الحياة والى طبيعة النظام الإجتماعي[1].وما يجعل العلاقة بين أفراد المجتمع الواحد المتعدد الثقافات يسكنها الإنسجام لا التعايش هي فكرة المساواة بين المواطنين بغض النظر عن إنتماءاتهم (بداية بتفعيل الحقوق الثقافية المختلفة)على إعتبار أنها حقوق شخصية غير قابلة للتنازل وتمارس في كل وقت، وهذه الحقوق ليست سوى تلك التي أقرتها ندوة برشلونة سنة 1996 تحت مبدأ "الحقوق اللغوية في نفس الوقت فردية وجماعية"، هذه الحقوق هي: [2]

---

(1) جاد الكريم الجباعي،مرجع سابق، ص185.

(2) محمد الكوخي،مرجع سابق، ص 412.

_ الحق في الإعتراف بالإنتماء الى مجموعة لغوية.

_ الحق في إستعمال اللغة في الفضاء العمومي والخاص.

_الحق في إستخدام الأسماء الخاصة.

_ الحق في تكوين علاقات مشتركة مع الأفراد الآخرين من نفس المجموعة اللغوية.

_الحق في المحافضة على الثقافة الخاصة وتطويرها.

_الحق في التعليم باللغة الأم.

_ الحق في الحصول على الخدمات العامة للدولة الإجتماعية والثقافية باللغة الأم.

من المفيد في الأخير أن نذكر بما قاله يوما الودغيري: أن العربية لم ينظر إليها في يوم من الأيام على أنها لغة جنس من الأجناس يسمون العرب، بل كانت في نظر المسلمين جميعا لغة القران والعقيدة والإسلام، ولغة الوحدة بين مختلف الشعوب المنضوية تحت لواء الدين، فلم ينازعوا في مكانتها وسيادتها إلا حين تراجع الوازع الديني، وبدأت تحل محله نوازع قومية طائفية عرقية ومصالح سياسية، واليوم يعتقد المريني أنه اذا نجح اللغويون واللسانيون في إيجاد لغة أمازيغية موحدة فلن يمس ذلك مكانة العربية، فقد ترسخت عبر قرون فلكل مكانتها ووزنها، بل إن تواردا حصل بينهما فأنتج لنا الدارجة.

وعليه لا يجب أن يكون الدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغية في الجزائر الا كجزء من الشخصية الوطنية، كما يجب أيضا ألا تُبنى العروبة على إنكار الأمازيغية، فلا يمكن بناء مجتمع يحس جزء منه بالجحود والإزدراء لتاريخه وثقافته، لهذا تصبح فكرة الجزائر جزائرية هي المرآة التي يجد فيها كل جزائري نفسه.

خاتمـــــة

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائــج أهمها؛

- لا يكمن تحدي الإنتقال في بلـدان الحـراك العربـي إذن في إيجـاد مجموعـة أهـداف تفرض إجماعا موسعا، بقدر ما هـو سـعي لإيجـاد مجموعـة قواعـد تجسـد الموافقـة المشروطة، ويمكن للشكل المحدد لهذه "الصفقة الديمقراطية" علـى حـد تعـبير دال أن يتغير بشكل كبير من مجتمع لآخر، فهو يعتمد على الإنقسامات الإجتماعية وعلى عوامل شخصية كالثقة المتبادلة ومعيار العدالة والإسـتعداد للتسـوية، فـلا توجـد ديمقراطية لا تتسم بدرجة معينة من عدم الـيقين؛ ولكـن الرهـان الأساسـي لهـذه التجارب هو منع قيام طغيان الأغلبية بتعبير دي توكفيل؛فلا يكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم وانما هو بحاجة ماسة أيضا الى حمايته من طغيان الرأي العام، وهو ما يسمى في علم النفس بغريزة القطيع؛ لقد أدرك المستبدون هذه الحقيقة فـإتجهوا الى مشاعر الناس لا الى عقولهم، فإكتسبوا التأييـد مـن خـلال تعطيـل العقـل واثـارة الحماس بالشعارات، وهكذا نصل الى مفارقة غريبة، وهي أن حركة الشعوب التي كان هدفها نظام الطغيان هي نفسها تخلـق طغيـان الجمـاهير عنـدما تمنـع النقـاش المفتوح.

-أسئلة من قبيل؛ متى وكيف ولماذا تعزز الحركات الإجتماعية الدمقرطة؟. ومـا هـي عواقـب مشـاركتهم في التحـول الـديمقراطي؟.أصـبحت مـن صـميم مواضـيع الدراسات السياسية المقارنة؛فالشارع أضـحى لـه دور مهـم في عمليـات الانتقـال الديمقراطي منذ إنبعاث المجتمع المدني resurrection of civil society.لكـن علـى الرغم من هذا هي لحظة توقعات كبيرة إتحاد الشعب ضد نظام تسـلطي، و بغـض النظر عن شدتها وخلفيتها التي ظهرت منها، تظل هذه الطفرة الشعبية دائما عابرة كما يقول شميتر وأدونيل O'Donnell & Schmitter.فقط فبوجود مجتمـع مـدني قوي تصبح إمكانية القدرة على توليد البدائل السياسية ممكنـة؛ و يمكـن أن تـدفع

مراقبة الحكومة والدولة على بدء التحولات، و مقاومة الانتكاسات، وتساعد على تعميق الديمقراطية. فحدوث الانتفاضات والثورات هو دليل على فشل عملية الإصلاح داخل مؤسسات النظام القائم؛وإنسداد قنوات الاتصال السياسي.

- نجاح الحراك مرتبط أساسا بنجاح قواه في الحفاظ على وحدة الجماعة السياسية داخله (التقارب إيديولوجيا مهم)؛مع ضرورة فتح نقاش هادئ وحقيقي حول طبيعة النظام السياسي المُراد تأسيسه دون تخوين وإقصاء، لأن وجود تصورات خاطئة حول "النظام الديمقراطي" قد تعطل مسار الحراك في مراحله الأولى، تجاوزها لن يكون سوى بالاتفاق حول هوية وطنية جامعة (الجزائر جزائرية)؛ بالمقابل يصبح التشكيك في حدود الدولة الوطنية سببا في تعسر مطلب الإنتقال؛يميز جيوفاني سارتوريGiovanni Sartori في النظرية الديمقراطية بين ثلاثة مستويات للاتفاق العام وهي:

* الإتفاق حول القيم العلياUltimate Value للنظام السياسي والمتمثلة في الدستور.
* الإتفاق حول قواعد الممارسة السياسية وإجراءاتها والمتمثلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم.
* الإتفاق حول السياسات العامة.

الاتفاق حسبه يجب أن يكون حول المستوى الأول والثاني يسهل عملية الإنتقال بينما طبيعي جدا أن يحدث إختلاف حول المستوى الثالث.من هنا جاءت الحاجة الى تأسيس أحزاب مختلفة إيديولوجيا.سارتوري طبعا يتحدث عن العلاقة بين المستويات في المرحلة الانتقالية (الحراك). ولكن بعد تأسيس قواعد اللعبة يصبح المستوى الوحيد الغير قابل للتنافس السياسي هو مجال الدولة (لأنه مجال السيادة) بينما مجال السلطة يجب أن يكون موضوع للتنافس.

- ما برز بعد الحراك العربي سنة 2011 وحتى في حراك الجزائر2019 هو الإنتقال من حالة وجود أزمة هوية الى أزمة خطاب في شأن الهوية؛ولهذا يجب أن نُذكر بأن

الهوية ليست مُعطى نهائي، وانما عمل يجب إكماله دائما، فالتغيير جوهر الهوية وليس الثبات والتفاعل لا الإنعزال، وهي نتاج سيرورة تاريخية؛ إن خطورة خطابات حول الهوية في القابلية التي يمنحها للتوجه نحو الحروب الأهلية، بإعتباره يبرر للكراهية والعنصرية والتراتبية والتفوق، ما يضعنا أمام هويات قاتلة بتعبير أمين معلوف.وهنا يمكن أن أشير الى إتجاه دينامية 22 فبراير نحو إعادة إنتاج رمزية ثورة نوفمبر كلحظة مقدسة عند الشعب، وكلحظة غير مكتملة وهذا واضح في الشعارات، ونحن نعرف أنه لا توجد هناك في التاريخ ثورة لا يعتريها النقص لأنها وليدة سياق معين فقط، وحتى سؤال الهوية فيها جاء نتاج صراعات سلطوية لا يمكن نفيها داخل الحركة الوطنية؛بالتالي هي بحاجة الى إعادة تأسيس مسار هوياتي غير إقصائي، يطرح سؤال الشرعية الدستورية كبديل عن الشرعية الثورية، لإعادة تأسيس حقل سياسي حديث مصدره الإرادة العامة.

- الأنظمة التسلطية تسعى دائما لترك هامش كبير من عدم اليقين، وحتى في الأنظمة الديمقراطية الأمر موجود لكن له حدود، فلا يمكن لأي ممثل أن يدخل المنافسة ويثير أي مسألة يرغب فيها-فثمة قواعد موضوعة مسبقا ينبغي إحترامها، تعمل الديمقراطية على مأسسة عدم اليقين السياسي-العادي المحدود-وتختلف هذه الحدود طبعا من بلد لآخر، فالضمانات الدستورية لحقوق الملكية والخصوصية والتعبير وغيرها من الحقوق هي جزء فقط.وهذا التحديد ينبغي أن يتم قبل الانطلاق في التنافس السياسي وليس بعده؛بمعنى لا معنى لانتقاد شرعية الانتخابات وأنت دخلت فيها من دون ضمانات حقيقية لنزاهتها.
- إن الإنتقال الديمقراطي عملية تتسم باللايقين لهذا يتطلب آليات وتعاقدات حقيقية بين جميع الأطراف لأن الإنتقال المحكوم بتنقية التكيف والمناورة هو تعثر يمكن أن يؤدي إلى تراجعات كارثية. أما الإنتقال المأسس والمبني على عقد إجتماعي حقيقي، فيمكن أن يعطينا درجة للمشاركة وثقة بين جميع الأطراف؛ وهذا هو المدخل الأساسي لتأسيس فضاء التراضي وبالتالي الإنتقال إلى الديمقراطية

الحقيقية؛فالدساتير الحقيقية ينبغي أن تشير الى مالا يجب أن تتخطاه السلطة (التقييد)، وليس الى تحديد صلاحيتها الغير محدودة، ووضعها في يد واحدة؛فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

- من المهم أن نشير الى أن بروز فعالية المجتمع المدني في أي إنتقال ديمقراطي يشترط توافر ثلاث شروط أساسية :

* وجود فضاء عام يمهد الطريق لقوى إجتماعية حديثة وذات تنظيم ذاتي حر.
* وجود قنوات للتواصل الإجتماعي غير خاضعة لسيطرة الدولة.
* وجود أسواق حرة يتم فيها تبادل البضائع والخدمات مع توافر حماية للملكية الخاصة.

وأعتقد أن العنصر الأول يتحقق في تجربة تونس دون سواها، بينما تفتقد كل التجارب الأخرى للمعيار ولبقية المعايير ماعدا وجود بعض الهوامش للتواصل (الافتراضية) والتي هي هبة من السلطة، وهو ما يجعل هذه التجارب تنتكص بعد كل عملية إنفتاح، لأن المجتمع المدني فيها ليس نتاج وجود سوق حرة وملكية خاصة تحررت بفضلها القوى الإجتماعية، وإكتسحت الفضاءات العمومية، بقدر ما جاء بقرارات تشريعية للمناورة وللضرورة وليس لوجود إرادة حقيقية.

- النظام كي يتكيف يقوم بوظيفتين كما يقول إيستون، الأولى تكمن في تخصيص القيم وإقناع أغلب أعضاء المجتمع بها، والالتزام معهم بإعتباره متغير مهم في الحياة السياسية، وثانيا تميز النظام السياسي عن باقي الأنظمة، عبر تحديد هذه المتغيرات المهمة (القيم)، إنطلاقا من هاتين الوظيفتين يمكن للباحث أن يعرف متى وكيف تتسبب الإضطرابات في ضغط على النظام السياسي. وقد عبر هنتغتون عن ما سبق في مقاربته الانتقالية عندما نشر دراسته سنة 1968 (بعنوان النظام السياسي في مجتمعات متغيرة Political Order in Changing Societies)، أين ربط علاقة المشاركة السياسية بالمأسسة السياسية، على أنها من يضمن حالة الاستقرار للنظام السياسي من عدمها، والسبيل لتوسيع المشاركة السياسية حسبه لا يتحدد سوى

عبر العمليات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لعملية التحديث، فتأثير التحديث على الإستقرار السياسي يمر عبر التفاعل الموجود بين التعبئة الإجتماعية والتنمية الاقتصادية+ الإحباط الإجتماعي وفرص الحراك غير السياسي+ المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، وبناءا عليه يمكن القول أن ركائز الإستقرار لدى النظام فقدت في أغلب تجارب الحراك التي أشرنا اليها كنتيجة إجتماع عوامل مركبة في لحظة زمنية واحدة:

- منها غياب معارضة سياسية مُمأسسة؛والدليل إنطلاق الحراك من الشارع في كل التجارب.
- عزوف سياسي لدى المواطن، كرد فعل عن حالة اليأس السياسي و الإحتقار الذ يتلقاه في الخطاب والممارسة الحزبية.
- يأس إجتماعي بسبب تدني المستوى المعيشي لدى العديد من فئات المجتمع؛ولعل إتساع ظاهرة الحرقة (الهجرة غير الشرعية)التي تشترك فيه هذه البلدان أبرز مؤشر على ذلك.
- إقتصاد ريعي مبني على الفساد والزبونية؛ خلق مع مرور الوقت قطيعة بين المجتمع والسلطة. فالرشوة المجتمعية شرعيتها مؤقتة ومرتبطة بتوفر الريع.
- عدم قدرة النظام السياسي على التعبئة والحشد عبر أحزابه وجمعياته، نظرا لإستهلاك توظيف الرمزيات الوطنية/ والدينية، ونظرا للتحولات المجتمعية العميقة التي مست هذه المجتمعات (الجيل الجديد لا يؤمن كثيرا بها).
- المؤسسات غير المنتخبة في بلدان الحراك (الأمنية/ الدينية/ العشائرية..) لها تصورات تقليدية للشرعية (ثورية/ دينية/ جهوية..)، حتى بعد تبني أغلبها لمسار التعددية الحزبية، لهذا لم تستطع أن تؤسس لتعددية سياسية قوامها التداول السلمي على السلطة في معظمها-عدا تجربة تونس التي لا تزال تعيش هذا المخاض.

على أنه من المهم أن نشير الى أن معادلة هنتغتون يمكن أن لا تشتغل أحيانا حتى بتوفر شروطها؛ يخبرنا إيتيان دو لابواسي في كتابه العبودية الطوعية عن مفارقة كيف أن لشخص واحد بإساءة معاملة مئة ألف فيحرمهم من حريتهم فمن عساه يصدق ذلك؟ يبقى القول بشأن هذا الطاغية وحده فهو لا يحتاج للمحاربة، وليس هناك ما يدعوا للقضاء عليه، فهو مقضي عليه تلقائيا، بشرط أن لا يقبل البلد أن يكون مستعبدا له.ليس المقصود إنتزاع أي شيئ منه، بل عدم إعطائه أي شيئ، ولا داعي لأن تتحمل البلاد عناء فعل شيئ من أجله، شريطة أن لا يفعل شيئ ضدها.هي اذا الشعوب التي تستسلم بنفسها لسوء المعاملة؛إن الشعب الذي يستسلم بنفسه للإستعباد يعمد الى قطع عنقه، والشعب الذي يكون حيال خيار العبودية أو الحرية، فيدع الحرية جانبا ويأخذ نير العبودية بل يسعى وراءها. ماذا يمكن أن يكون أثمن لدى الانسان من أن يجد نفسه ضمن الحق الطبيعي؟ لكنني لا أتوقع هذا الاقدام، فأنا أقبل معه بأن يفضل طمأنينة ما للعيش ببؤس على أمل غير مؤكد في العيش برفاهية.ثم ماذا؟ إذا كانت الحرية كي تُنال لا تتطلب الا أن نتمناها فهل كنا سنقع على أمة لا تزال تجدها باهضة الثمن؟.

- يمكن أن نحكم مبدئيا على مسار الإنتقال الديمقراطي في الجزائر وفقا لمقاربة غرايم جيل التي أسسنا عليها _نقد أدب التحول الديمقراطي في الاطار النظري_ أننا أمام حالة نظام مجزأ، و مجتمع مدني مخترق منقسم على بعضه، وعليه آفاق التحول الديمقراطي على المدى المتوسط ضئيلة. تفاعل قوى مايسمى بالمعارضة؛ وغياب مجتمع مدني حقيقي يضعنا أمام مخرجات إنتقال سلطوي وليس إنتقال ديمقراطي حقيقي، لا يتعدى تغيير الواجهة، من دون مساس اليات إشتغال منظومة الحكم ومصدر شرعيتها.وما يجعل السلطة الفعلية تأخذ قرار قبول الانتقال الديمقراطي وليس السلطوي (الشكلي فقط) كما حدث ذلك في عدة حالات هو:
  - إدراك العسكريين صعوبة إستمرارهم في السلطة ؛ كما حدث في (البرازيل).
  - عقد إتفاق وطني للإنتقال؛ بوجود حركة سياسية معارضة قوية (حالة اسبانيا).

- النجاح أو الفشل في الاقتصاد؛ وهو ليس عامل فعال لوحده من دون أن يصاحبه توزيع حقيقي للثروة من جهة؛ و تطور قوى إجتماعية وسياسية تمتلك القدرة على التعبير عن حقوقها (حالة تونس سنة 2011)، وكذا حالة (كوريا الجنوبية) أين كان نجاح النظام العسكري في المجال الاقتصادي سببا في إضعاف النظام في حد ذاته. وفي الجزائر يمكن للأزمة الاقتصادية أن تفتح هامش أكبر لعملية اَلَبرلة، بشرط أن ينتج الحراك مجتمعه المدني البراغماتي والمنظم، فبناء الدولة يقتضي أجيال لأنه مرتبط بالتأسيس لقيم حداثية نفتقدها، مهما حاولنا أن نروج لذلك؛فهناك فارق شاسع بين أن ترفع الشعار وأن تؤمن به وتدافع عنه في واقعك.
- يجب على أي حراك شعبي تفادي تقديس العفوية؛ التي بالتأكيد أصابت لوثتها أيضا دينامية 22 فبراير فرديا وجماعيا، كما أصابت سابقا إنتفاضات ما سمي بالربيع سنة 2011؛كان في وسع العفوية أن تسقط الرؤساء وهو ما تفعله في كل مكان (أوروبا الشرقية)، ولكن لم يكن في وسعها بناء نظام سياسي بديل، وكيف تفعل ولا مكان للتنظيم فيها؛لا شك أن عامل العفوية يجعلها تتدفق بقوة لأن الجميع يشعر بأن مصيره بين يديه، وأن الحراك مسؤول منه، وهذا لوحده شيئ محفز خاصة في بداية تدفق الحراك، ولكنها بالمقابل أوجدت ظروفا لقطف ثمارها فيما بعد، ومن كان أكثر تنظيما إستطاع بسهولة أن يركب موجتها، فلا ثورة بدون أدوات سياسية.

قائمـــة المراجـع

أولا -باللغة العربية

الكتب:

1- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008).

2- ياسر صالح، المجتمع المدني والديمقراطية (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 2005).

3- محمد علي توريدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995).

4- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2004).

5- متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

6- يسرى مصطفى، "المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي" (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط1، 2002).

7- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (دمشق: دار اتحاد الكتاب العرب، 1997).

8- جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف (سورية: النايا للدراسات والنشر، ط1، 2011).

9- فريال حسن خليفة، المدني عند توماس هوبز وجون لوك (بيروت: مكتبة مدبولي، ط1.

10- غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي (فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، ط1، 2004).

11- توفيق السيف، رجل السياسة: دليل في الحكم الرشيد (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2011).
12- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2).
13- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008).
14- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، 2006).
15- عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011).
16- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).
17- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).
18- عبد الاله بلقزيز، الجماعة السياسية والمواطنة (لبنان: المركز الثقافي للكتاب، ط 1، 2020).
19- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).
20- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).
21- محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2005).
22-عبد الإله سطى، أسئلة حول فرضيات الإنتقال الديمقراطي بالمغرب (المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية).

23-جوني عاصي، نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول (فلسطين، مؤسسة ناديا، 2006).
24- غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2009).
25- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004).
26-علي خليفة الكواري (محرر)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003).
27-صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح، ط1، 1993).
28-عبد الإله بلقزيز، مابعد الربيع العربي (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، ط1، 2017).
29-عبد الاله بلقزيز، نقد السياسة في أمراض العمل السياسي (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، ط1، 2019).
30-محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017).
31-مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي (سورية: دار الفكر، ط1، 1986)
32- حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 2006).
33-كينيث نيوتن، أسس السياسة المقارنة، ترجمة: عبد الله بن جمعان (السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014).
34- عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الاسلامي (المغرب: افريقيا الشرق، 2010).

35- الهادي الهروي، المغرب من الاستبداد الى الدولة الوطنية (المغرب: افريقيا الشرق، 2015).
36- برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين (لبنان: المركز الثقافي العربي، 2013).
37- عبد الوهاب حميد رشيد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (دمشق: دار الهدى للثقافة والنشر، (2003).
38- غابريال الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الله (عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1998).
39- حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي (بيروت: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).
40- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
41- حسين علوان حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009).
42- وفاء علي داود، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
43_ كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة: بهاء درويش (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994).
44 _ لاري دايموند، لاري دايموند، الديمقراطية أبحاث مختارة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع، 2016).
45_عبد الإله بلقزيز، السلطة والدولة والشرعية (بيروت: منتدى المعارف، 2013).
46_عبد الوهاب الأفندي وآخرون، أطوار التاريخ الإنتقال ومآل الثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).
47_عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل (بيروت: منتدى المعارف، 2012)

48_موزاي بلال، الملكية وسؤال الاستقرار بالمغرب (الجزائر: كنوز للحكمة، 2018)،
49-عزمي بشارة، عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية "مع إشارة للمجتمع المدني العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
50- حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي دراسة تحليلية نقدية (مصر: دار الوفاء، 2012).
51-علي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية المتعثرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).
52_عبد الاله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الاسطورة (الدار البيضاء: افريقيا الشرق، 2001).
53- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008 (.
54- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004).
55- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).
56- حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية: النموذج الإفريقي، (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996).
57- برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).
58- نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، ط1، 2020).
59-نورالدين زمام، " السلطة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)"، (الجزائر: دائر الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002).

60_ ليندة لطاد بن محرز، المعارضة السياسية في الجزائر (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2014).
61_ محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2017)
62-أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008).
63-ايريك ميغري، سوسيولوجيا الاتصال والميديا، ترجمة: نصر الدين لعياضي (البحرين: هيئة البحرين للثقافة والاثار، ط1، 2018).
64_ ممدوح عدوان حيونة الانسان (سوريا: دار ممدوح عدوان للنشر، ط2، 2003).
65_ بياتريس هيبو، التشريح السياسي للسيطرة، الترجمة : غازي برو ونبيل اصعب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2017).
66_ خالفة معمري، عبان رمضان المحاكمة المزيفة (الجزائر: مطبعة مهدي، 2013).
67- نارسيس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة: ترجمة وفيقة مهدي (بيروت: المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016).
68- محمد نور الدين افاية، الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013).
69- محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا: التعدد والانصهار في واقع الانسان واللغة والثقافة والتاريخ (إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، ط1، 2014 (.
70- عبد الاله بلقزيز، الفرونكوفونية: إيديولوجيا-سياسات-تحد ثقافي-لغوي (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 2011).
71 - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 1994).
72- محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش الجزائر، 2007.

73- احمد مالكي، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية (مطبوعات المعرفة: مراكش، ط 1، 2001)
74- كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات مقالات مختارة، ترجمة محمد بدوي (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط 1، 2009).
75- محمد أمارة، اللغة والهوية تأثيرات وتداعيات على التعليم العربية في إسرائيل، مجلة دراسات (الكلية الأكاديمية بيت بيرل، 2010).
76- صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسالة التحول الديمقراطي بالجزائر (مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، ط1، 2012)..
77- عبد الناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب: دراسات في النخب_الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (منشورات الشهاب: باتنة، 2008).
78- أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: الرباط، 2012).
79- محمد الهادي حارش، دراسات في تاريخ الجزائر الماضي والحاضر (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2013).
80- أموت أوزكيريملي، نظريات القومية مقدمات نقدية: ترجمة معين الإمام (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت،، ط1، 2013).
81- مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، ط 1، 2014).
82- دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية: ترجمة منير السعيداني (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1، 2007).
83- ويل كيمليكا، ـأوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو 2011).

84- جاد الكريم الجباعي، من الرعوية الى المواطنة (أطلس للنشر والترجمة : بيروت، ط1، 2014).

85-ايتيان دو لابواسي، مقالة العبودية الطوعية، ترجمة: عبود كاسوحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008).

86- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

87- إيمان أحمد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي قراءة نظرية (تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)

88-تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر، ترجمة مرز الخليج للأبحاث (الامارات العربية المتحدة، ط1، 2004).

89-غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة: هشام صالح (بيروت: دار الساقي، 1991)

90- خالد ساحلي، المجتمع المدني من التأسيس الغربي المأمول الى الواقع العربي المأزوم (الجزائر: منشورات الوطن، 2017).

91- علي يوسف، المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية (بيروت: دار المعارف الحكمية، 2013).

المجلات:

92-الطيب البكوش، "المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع 03 (1996).

93-بلعيور الطاهر، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.10 (نوفمبر 2006).

94-محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع، 176 (جانفي 1993).

95-علي بن طاهر، "ماهية المجتمع المدني: استخداماته الفكرية وحدود صلاحيته وتطبيقه في الواقع الاجتماعي والسياسي العربي"، مجلة دراسات إستراتيجية، ع.12 (سبتمبر 2010)

96-عصام العدوني، "المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق"، مجلة إضافات، ع.5 (شتاء 2009).

97-الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال بالجزائر، مجلة سياسات عربية، ع24، جانفي 2017

98_أحمد قوجيلي، الأمن كابتزاز : جذور الدولة الحامية في العالم العربي، مجلة الشرق الاوسط، ع150، شتاء 2015.

99_أحمد تهامي، إدارة المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، مجلة البيان، الرياض، ع12، 2015.

100-عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، " مجلة المفكر، ع.5، جامعة بسكرة، مارس 2010.

101-سيف بن ناصر بن علي المعمري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات، مجلة رؤى استراتيجية، ع7، جوان201.

102-أنور الجمعاوي، تونس: العبور الى الديمقراطية، مجلة سياسات عربية، ع7، مارس 2014.

103_حسن الحاج علي أحمد، مراحل انتقال الثورات مدخل مؤسسي للتفسير، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع15، ديسمبر 2014.

104-برهان غليون، " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، " المستقبل العربي، العدد 135، ماي 1990.

105-الحسن مصباح، مسارات الربيع المغربي ومالآته، مجلة سياسات عربية، ع7، مارس 2014.

106-صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وأفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2007.
107- أمينة هكو، "الظاهرة النقابية و الجمعوية في بلدان المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 353، 2008.
108- محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة: جوان 2002.
109-أيمن ابراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000.
110_ الحبيب الستاتي زين الدين، الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران، عدد 19، شتاء .2017
111-نوري دريس، المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة، مجلة سياسات عربية، ع19، مارس 2016.
112-نوري دريس، الجيش والسلطة و الدولة في الجزائر: من الايديولوجية الشعبوية الى الدولة النيوباتريمونيالية، مجلة سياسات عربية، ع 35، نوفمبر 2018.
113-محمد حمشي، الاتحاد الأوربي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية، مجلة سياسات عربية، العدد35، نوفمبر 2018.
114-محمد بوضياف، المسالة الثقافية في الجزائر 1962-1988، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة: ، ع 11، ماي 2007.

الرسائل والأطروحات:

115-سعد الدين إبراهيم "وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، ط2 (عمان: منتدى الفكر العربي، 1988).
116- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 17 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

117-بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودورها في التنمية السياسية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011-2012).

118-موزاي بلال، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2012)"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3، 2013-2014).

119-جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي_ دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، (مذكرة ماجستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007).

120-رفيق بن حصير، الأمازيغية والأمن الهوياتي في الجزائر-دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013).

الملتقيات والندوات:

121-وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، ورقة مقدمة إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

122-ساحلي مبروك، " دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 7-8 ديسمبر 2011).

123-مرسي مشري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (الجزائر: جامعة الجزائر، 20 أوت 2008).

124-عبد القادر كاس، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 7-8 ديسمبر 2011).

125- حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

126-برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

127- محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، ورقة مقدمة إلى: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002).

128-عزمي بشارة، نوعان من المراحل الإنتقالية وما من نظرية: ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، أيام 20/ 22 مارس 2014.

129-إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي: ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي10/ 11 ديسمبر2005).

130-محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي..مراجعة عامة للأدبيات"، ورقة مقدمة إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، 12-7-2007.

131-عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).

132- بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (الجزائر: جامعة الجزائر، 20 أوت 2008).

133- حسين علوان البيج، " الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).

134- ساحلي مبروك،، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 7-8 ديسمبر 2011).

135- لطاد ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 7-8 ديسمبر 2011).

136- حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

137-لطاد ليندة، "المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 7-8 ديسمبر 2011).

138- حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

139-ليلى شرف، مناقشة على بحث: مصطفى كامل السيد، " مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"، بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992).

الوثائق والنصوص القانونية:

140-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة.19.

141-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 12-06، الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات.

142-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 31-90، الجريدة الرسمية، العدد 04، ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات.

التقارير:

143-أنور بن قاسم الخضري، جدلية الشرعية في اليمن بين انتهاء الدستورية وضرورة الشعبية، تقرير عن المعهد المصري للدراسات، تركيا: 11ماي، 2020

الجرائد والصحف:

144-ح. سليمان، قانون الجمعيات يهدد بموت الجمعيات بالجزائر، جريدة الخبر، منشورة بتاريخ: 10 جانفي 2014.

مواقع الأنترنت:

145-عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الجزء الثالث، الحوار المتمدن، اليوم: 10-11-2004 http: //www.rezgar.com/m asp?i=459",

146-عبد الغفار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني، الجزء الثاني، اليوم: 24-11-2004. http: //www.rezgar.com/m asp?i=459",

147-جلولي بوجلطية سمية، التحول الديمقراطي: مفاهيم ومقاربات، اليوم: 3-5-2012 http: //www.boujaltiya.com/

148-عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية – الجزء الثالث-، اليوم: 10-11-2004 http: //www.rezgar.com/m asp?i=459".

149- محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي..الصعوبات والتحديات، اليوم: 1-4-2004 أنظر: http: // www, Islam online, net/ arabic mafaheem.

150- بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر_ قراءة نقدية في ضوء القانون (12-06) منشورة بتاريخ: الثلاثاء 24-12-2013. http: .//www.bouhania.com/news.php?action=view&id=285

151- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "مذكرة تحليل قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات"، منشورة بتاريخ: http: 2012-02-14 .//www.euromedrights.org/ara/archives/11157

152-____، المجتمع المدني من مدارس للنخبة الى البندير السياسي، جريدة الفجر، عدد يوم 2014-02-10 http: //www.al-fadjr.com/ar/realite/267105.html

153- عثمان لحياني، حراك فبراير يجمع الجزائريين في الشارع: الديمقراطية قبل الخبز، جريدة العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 06/ 04/ 2020، أنظر الى: https: //www.alaraby.co.uk/politics

154-عمار لشموت، مبادرات المجتمع المدني مقترحات لحل الازمة في الجزائر، تاريخ الاطلاع: 10-02-2020، أنظر: https: //ultraalgeria.ultrasawt.com/

155-_____، خبراء القانون الدستوري للإذاعة لا فراغ دستوري بعد 9 جويلية، 09/ 07/ 2019، أنظر: https: //www.radioalgerie.dz/news/

156-عبد القادر عبد العالي، في مدلول الباديسية النوفمبرية نحو مشروع تجديدي، تاريخ الاطلاع: 20/ 05/ 2020، أنظر: https: //www.awras.com/

157-محفوظ رموم، أشكله الهوية في الجزائر، تاريخ النشر: 20-04-2016، للمعاينة أنظر: أرنتروبوس: الموقع العربي الأول في الأنثروبولوجيا والسوسيوأنثروبولوجيا.

ثانيا - باللغة الأجنبية:

158-Oxford English Dictionary (Oxford: Clarendon Press ,1977)

159-Ait Ahmed Hocin,Mémoires d'un Combattant,l'esprit d'Independence 1942_1952 éd bouchane,Alger.

160- Valeriano Ramos, The Concepts of Ideology, Hegemony, and Organic Intellectuals in Gramsci's Marxism, Encyclopedia of Anti-Revisionism On-Line, https: //www.marxists.org/history/erol/ncm-7

161-Brumberg, Daniel,Democratization Versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. (accessed May 1, 2008).

162- Thomas carothers,the End of the Transition paradigm,Journal of democracy 13 (January 2002).

163-TommasoPavone,Political Culture and Democratic Homeostasis: A Critical Review of Gabriel Almond and Sidney Verba's The Civic Culture. Princeton University press, United States,2014

164- Samuel Huntington, After Twenty Years: The Future of Third Wave, Journal Of Democracy, vol,08,n,04, (December 1997).

165- Augustus Richard Norton, « The Future of Civil society in the Middle East , » Middle East Journal,vol,47,no,2 (Spring 1993),p,214.

166- Nahla Mahmoud Ahmed, the Civil Society and Democracy in Gulf and Maghreb Countries, (A comparative Study), Public Administration Department, Faculty of Economics and Political sciences , Cairo university.

167- John L. Todd (1998),The Meaning of Rehabilitation, Vol. 80, Annals of the American Academy of Political and Social Science, Rehabilitation of the Wounded.

168-Larry Diamond (1918),Building Trust in Government by Impriving Governance,paper presented to the 7th Global Forum on Reinventing Government,Building Trust in Government,Vienna.

169-Lisa Anderson,"Democracy, Authoritarianism and Regime Change in the Arab World," A lecture at the Middle East Centre of the London School of Economics and Political Science. 13 July 2011.

170- Katharina Obuch, Challenges and Limits of CSOs in Hybrid Regimes: The Case of Nicaragua, Paper presented at International Society for Third Sector Research 11th International Conference, Muenster, Germany, July 22-25, 2014.

171- Brumberg, Daniel. 2005. Democratization Versus Liberalization in the Arab World: Dilemmas challenges for U.S Foreign Policy. Strategic studies institute. (accessed May 1, 2008),

172-Hamddy Abdel Rahmman, the State and Civil Society in Africa: A north African Perspective, African Journal Of Political Sciences and International Relations, Vol , 3 (february 2009).

173-Moustafa Kharoufi, Governance et Sociétes Civiles au Maroc: Afrique Orvent 2000.

174-Michael Bratton, Civil Society and political Transition in Africa ,I D R Reports, Vol,11,no , (1994),

175-Jean-JacquesRousseau,Du contrat Social,Edition Talantikit,2002

176- Adam, Elback, " La Société Civile en Afrique: La realité et les défis " , Dans: Le Role De La Sosiéte Civile Dans le Développement de L 'état, 8eme colloque International, Algérie, University D 'adrar , 20-22 Novembre 2005.

177- Patrick H. O'Neil, the deep state: A amerging concept in comparative politics,University of Puget Sound, Washington,Agust 2013.

178-zanetaozolima,societal security inclusion exclusion dilemma, a portrait of the Russian_speaking community in Latvia ,2016.

179-Marshall Monty, & Benjamin Cole," Global Report 2011,
Conflict , Governance and State Fragility" , Center for Systemic Peace, USA, 2011, accessed 12/09/2014 : GlobalReport 2008.

180-Margaret Spellings,HelpingYour Child Become a Responsible Citizen, U.S. Department of Education Office of Communications and Outreach , (2005).

181- Thomas carothers,the End of the Transition paradigm,Journal of democracy 13 (January 2002).

182-Samuel.p.Huntington,The change to change: Moderrnization,Developement and Politics,comparative politics, Vol,3.N 03 (April 1971).

183- John J. Patrick, Civil Society in Democracy's Third Wave: Implications for Civic Education, Smith Research Center Indiana University, September 1996.

184- Ronald Buye, Determinants of the level of growth and institutionalization in organizations, April 2014, https: //www.researchgate.net/publication/261361843,

185- Rachel Cooper, What is Civil Society, its role and value in 2018?, University of Birmingham 15 October 2018.

186- Thania Paffenholz, Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment, Lynne Rienner Publishers,2010.

187- Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, Democracy in the Arab World Explaining the deficit, International Development Research Centre, London,2011.
188- Peter G. Stillman , Hegel's Civil Society: A Locus of Freedom,polity,Vol12,4,summer 1980.
189- Samuel P. Huntington, Democracy's Third Wave, Journal of Democracy Vol.2. No.2 Spring 1991.
190- Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D. Sisk, Bringing Back Transitology Democratisation in the 21st Century, Geneva Papers — Research Series n° 13, November 2013.
191- Sujian Guo and Gary A. Stradiotto, Democratic Transitions Modes and outcomes, British Library Cataloguing,2014.
192- Sharyn O'Halloran and Jack Goldstone, Democratic Transitions, American Journal of Political Science, Vol. 50, No. 3, July 2006.
193- GUILLERMO O'DONNELL, DEMOCRATIC THEORY AND COMPARATIVE POLITICS, University of Notre Dame,1999.

مقدمـــــــــــة ..... - 9 -
الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني ..... - 11 -
المبحث الأول :ماهية المجتمع المدني وخصائصه ..... - 13 -
أولا- تعريف المجتمع المدني ..... - 13 -
أ- المجتمع المدني لغة: ..... - 13 -
ب- المجتمع المدني إصطلاحا: ..... - 15 -
المبحث الثاني: المجتمع المدني بين الأسُس والوظائف ..... - 22 -
أولا- مميزات المجتمع المدني ..... - 22 -
ثانيا-أسس المجتمع المدني ووظائفه ..... - 24 -
الفصل الثاني: السيرورة التاريخية للمجتمع المدني ..... - 35 -
المبحث الأول: المجتمع المدني في السياق الغربي ..... - 36 -
أولا- المجتمع المدني وفلسفة العقد الإجتماعي ..... - 36 -
ثانيا- إنفصال الدولة عن المجتمع المدني ..... - 43 -
ثالثا-إنبعاثة المجتمع المدني في العصر الحديث ..... - 48 -
المبحث الثاني : المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر ..... - 51 -
الفصل الثالث: التأصيل المفاهيمي لظاهرة التحول الديمقراطي ..... - 57 -
المبحث الأول: في ماهية التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ..... - 59 -
أولا- التحول الديمقراطي وعلم الإنتقال الديمقراطي ..... - 59 -
ثانيا- علاقة المفهوم بالمفاهيم الأخرى ..... - 60 -
المبحث الثاني: محطات التحول الديمقراطي وشروطه ..... - 63 -
أولا- مراحل التحول الديمقراطي ..... - 63 -
ثانيا- عوامل التحول الديمقراطي ..... - 65 -
ثالثا- أشكال التحول الديمقراطي ..... - 73 -
المبحث الثالث: في عوائق الانتقال الديمقراطي ..... - 78 -
الفصل الرابع: في نقد براديغم التحول الديمقراطي ..... - 87 -
المبحث الأول: المداخل النظرية لتفسير الإنتقال الديمقراطي ..... - 89 -
أولا- المدخل التحديثي: ..... - 89 -
ثانيا- المدخل البنيوي: ..... - 90 -
ثالثا- المدخل الإنتقالي: ..... - 91 -
المبحث الثاني: الإنتقال الديمقراطي كحقل معرفي ..... - 96 -

المبحث الثاني: غرايم جيل و مصفوفة المجتمع المدني..... - 102 -
الفصل الخامس: المجتمع المدني و مرتكزات العملية الديمقراطية..... - 107 -
المبحث الأول: المجتمع المدني والديمقراطية أية علاقة..... - 109 -
أولا- المجتمع المدني وبناء الرأسمال الإجتماعي..... - 109 -
ثانيا- المجتمع المدني والديمقراطية من ينتج الاخر ؟..... - 112 -
المبحث الثاني: المجتمع المدني وبناء الثقة السياسية..... - 116 -
أولا-المجتمع المدني و وظيفة التأهيل السياسي..... - 116 -
ثانيا- المجتمع المدني وترقية قيم المواطنة..... - 118 -
ثالثا-المجتمع المدني و التعارض السياسي:..... - 121 -
الفصل السادس: أسئلة الإنتقال الديمقراطي في تجارب الإنتفاضات العربية..... - 125 -
المبحث الأول: النقاش حول فكرة الديمقراطية الإنتخابية بعد حراك 2011..... - 127 -
أولا-الأنظمة الهجينة والديمقراطية الأداتية..... - 127 -
ثانيا- أسئلة من وحي بعض تجارب الحراك العربي سنة 2011..... - 132 -
المبحث الثاني: مسار الإنتقال الديمقراطي بعد الحراك العربي الى أين ؟..... - 140 -
أولا- إستمرار هيمنة النظام السياسي على المجتمع المدني (حالة مصر والمغرب الأقصى).. - 140 -
ثانيا- دور محدود للمجتمع المدني في ظل إنفتاح جزئي للنظام السياسي (حالة تونس)..... - 144 -
ثالثا_ المجتمع العشائري والدولة الفاشلة (حالة ليبيا/ اليمن)..... - 147 -
الفصل السابع: أزمة المجتمع المدني ونقد الحراك الشعبي في الجزائر..... - 151 -
المبحث الأول: المجتمع المدني تاريخية المفهوم وعلاقته بالسلطة..... - 153 -
أولا _ لمحة عن تطور العمل الجمعوي بالجزائر..... - 153 -
ثانيا_ المكانة القانونية للجمعيات المدنية بالجزائر في ظل القانون الجديد..... - 156 -
ثالثا- علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر..... - 162 -
المبحث الثاني: المجتمع المدني غير المُسيس وحراك 22 فبراير..... - 169 -
أولا-عفوية الحراك ومسبباته..... - 169 -
ثانيا-موقع المجتمع المدني من الحراك..... - 176 -
المبحث الثالث: الهوية اللغوية في الجزائر بعيدا عن القومية قريبا من المواطنة..... - 201 -
أولا_ الهوية اللغوية وإشكال التحول القسري نحو الدولة الحديثة في الجزائر..... - 202 -
ثانيا_ النزعة القومية للغة بين إيديولوجيا الإختزال وايديلوجيا الانعزال..... - 207 -
ثالثا_ اللغة والتعددية والمواطنة في الجزائر أية دلالة؟..... - 216 -
خاتمـــــــــــة..... - 222 -
قائمـــــــة المراجـــع..... - 230 -